

شرح الكلبوي

على

الرسالة الأثيرية الميزانية

للشيخ أثير الدين الأبهري

وبهامش للشيخ عمر القرداغي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 خَصَّ نَوْعَ الْإِنْسَانِ مِنْ خَيْرِ الْخَلْقِ بِأَكْثَرِ
 الْمَجْهُولِ مِنَ الْعُلُومِ تَصَوُّراً وَتَصْدِيقاً
 وَالصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ الْمَبْمُوثِ بِقَاطِعِ الْحُجَّةِ
 وَسَاطِعِ الْبَرِّهِانِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ
 أَجْمَعِينَ وَبَعْدَ ذَلِكَ التَّبَعِيُّ أَصْحَابُ ثَنَاءِ الْمَذَاكِرِ
 لِلرِّسَالَةِ الْإِثْرِيَّةِ الْمِيزَانِيَّةِ إِنْ كُنْتُ لَكُمْ
 شَرْحاً يَحْلُ عَقْدَ الْفَاطِظِ وَمُبَانِيهِ وَبُزْجِ الْفَوَاضِلِ
 مِنْ مَعَانِيهِ وَلَمْ يَنْقُضِ الشُّعْلُ بِقُصُورِ بَاعِي

وقوله تناعف شرت اجابة لا توالم بصحى هادية في

ارنا واما على نسخة سائلة ارساقه ان الرسالة ان هذه
او المشروعة قد تنق ارساقه

الآخرة الاولى ويوم يتذكر الان شامس على النفا

عاجل في نسخة اي رقتنا وبقا وكل شين كنز صحن على ارفل من سبت النبوة طاعة من ذكر

عن الداهية العظمى والطاعة الكبرى اللهم اجعلنا

واصلين الى الحق بالحق واغفر لنا ولوالدنا ولجميع المسلمين

قال الشيخ العلامة فودة الحكيم واسرة العلماء

انزال الدين الابرار غشيه الغفران والرضوان الكبرى

وفي مفتاح الرسالة بسم الله الرحمن الرحيم تيمنا

باسمه العظيم وتبركا بذكره الغني وامتثال لما قاله

هيبه الحليم وهو كل امرئ بال لمد يد فيه باسم الله

او في نسخة امثال او واصلت فواهم
او في نسخة اسلفاه من النار قاله ارساقه
او في نسخة انزل الغلب والنف على ارساقه
او في نسخة انزل الغلب والنف على ارساقه
او في نسخة انزل الغلب والنف على ارساقه

قوله النَّاسُ أَهْوَاءُ المذكور فغيره فذكر قوله بِالْبَلَاءِ لا تنصص على المورد والتروطة للمفروق إلا أن يجرى الوضوح ولا أن
النَّاسُ يستعمل في غير البلاء ولو تجوزا لما في لما اشبهت عمل نفسك ففي لفظ النَّاسُ تجريد تلك الفوائد في نفع أو ضرر
محمود يتعلق لافادة عموم من حيث التعلق لا التعميم الحمد المفرد لأن الترفيع تخصيص للمورد لا تعميم له في من وجه
عموم الحمد من حيث التعلق وخصوصه من حيث المورد والشكر بالعكس فيجتمعا في النَّاسُ بالباء في مقابلة
الاحسان وافران الثاني في النَّاسُ بالجنان و الأول في النَّاسُ بمقابلة الشجاعة إن الورد محمود

فقر آدمي المحمود عليه السلام

والحمد لله الناء بالشاء على الحمل الأختيارى نعمة
عند

او غيرهما والسكوفل نبي عن تعظيم النعم بسبب انعامه

وَيَقَالُ لِمَ جَدُّا عَرَفَا فَبَيَّنَّا عَمْرًا وَخُصَّصَ مِنْ وَجْهِهِ

وفي التعريف تصرح بكون الحمد عليه اختياريا وها هنا
هو الاختيار الذي هو من وجهين أحدهما الاختيارية في
الوجه الثاني وهو الاختيارية في الوجه الأول

شاع عن الحمد على الصفات الغير الاختيارية فحول

على نزلها منزلة الاختيارية ففي الحمد ما دل الى انه تعالى

فاعل محملاً فتيضمن الود عليه يقول بلا يجا كالفعل

وَمَا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ لِكُلِّ شَيْءٍ خَيْرًا

وانه وجبت الحمد مختاراً فليس على ما ينبغي وألّا

[illegible]

قوله وعلى هذا النهج تقدم الجور لا فائدة للحصر لا متناع كون النون للفظ لان اللان بالان عند العبارة ٢
يذكر نفسه بالذلة لا اللفظ قوله يا كرم فعباده قال لا القاض والحق المستكن في الفعلين للقار في منعه
من القطة وجا فرب صلوة الجماعة اوله وساير الموقدين ادرج عبادته في تقاض عبادتهم خلط
حاجته بحاجتهم لعلها تقبل ببركتها وبجواب لها ولهذا شرعت الجماعة انتهى قاطق لذات اه
لم يقل للذات ليصلح لجميع المذهب اذ لو قال لا فادانه اسم للذات المينة بالشخص فيكون علماس
قوله ويعتبر جمع نعت بمنه الصفة فاللفظ يصير مقبولا ببركتها وعلى هذا النهج يا كرم فعباده ويا
تفسيره والاضافة بانية والمراد بصفات
الجمال الصفات السلبية كليس بجوه ولا عرض
وصفات الجمال الشبئية كالخلاق والاداق
قوله المتقدس لان الاخيرين نقيضات
للاولين المشبهين لذاته تعالى بالبراهين للقاء
واضاع النقيضين يمنع قوله والذاهب
وترجمه القاض في نظيره وقال الاظهر انه
وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث انه
لا يعمل في غيره وصار كالعلم مثل الشرا والصف
اقرب مجراه في اجزاء الوصف عليه وتنوع
الوصف وتقدم طرق افعال الشركة في منه
فلا يرد ان يكونه يوصف ولا يوصف وكونه
لا اله الا الله كلمة التوحيد يدلان على انه
علم لكن ما ذكره انما يتم لو كان اثرا بالحق
كذلك في الامكان الثلثة وهو ممتنع في
ماخذه اثر هل هو اله او وله او لاه هل
اله بمنزلة او كمن او فزع او اولو ق الا
الثاني وقد يستدل عليه بانه لا بد لذاته تعالى
من اسم تجري عليه صفاته والورع على قوله
بالعلمية بان ذاته تعالى من حيث هو غير متقدر
للشئ من دفع اما ولا يجوز ان يكون الواضع ذاته تعالى واما ثانيا فلان التصدير بالوصف كاف
في الوصف واما بالكنه فليس يلزم ابن القوي رحمه الله هم صل على خير الملائكة سيدنا محمد وآله

تسمين وآية الحكمة الفطرية والفاصلة للجليلة
شرعت الجماعة في الصلوة والله اسم لذات واحد
الاستيعاب لجميع صفات الكمال ونعوت صفات الجلال و
الجمال المتقدس من جميع صفات النقص وسائر الجور
واختلف في انه مشتق ووصف في اصله ثم غلب
عليه الاسم او هو اسم علم لا اشتقاق له اصلا
والذاهبون الا الاو على اقول متباعدة مختلفة في
ماخذه والذاهبون الا الثاني ايضا على اختلاف في
الاسم مشتق من الله بالالف لا بالياء والذاهبون الا الثاني

قوله تحريفها فيه طبع الى هذا من قال ان مقتضى من الله بمفعول تحريفه ق من سماء الى الارض
الوارد شرعا ان قيل يكون سماء تعالى توقيفية او علم لكن مع ان سماء بالجلال وعدم توجه الاخلال
ان لم يقل به فيد قولنا المتصف بجميع صفات الكمال لا نحو العارف والوارع في التلاوتهم
قوله في ذلك الاختصاص حكم بطل في نفس الامر وذلك التوجه لاستفارة الاختصاص من توفيق
الحمد في قولهم الحمد للخالق مثلا والاشتقاق من لام للخالق ومن تعليل الحكم بالمشق هنا وج قد يقال
انه اسم عربي ام هو اسم اعجمي والاصل ان
لا من هذه هنا فوضاه
صاحبه ردد

هذه اللفظة الجلية تحريفها العقلاء كما تحيروا

في سماها وانما اني باسم الذات ولم بان باسم

من اسما الصفات حيث لم يقل الحمد الخالق او

الرازق او غيرها للاستلزام والتركيبه ولثلا

يتوجه اختصاص اشتقاق الحمد بوصف دون

وصف والنسبة على الاشتقاق الذاتي للحمد فيسر

بعضهم الاشتقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات

والاشتقاق الوصفى بالاستحقاق ببعضها وبعضهم فيسر

انما هو انما هو من حيث ارادة الاشتقاق
انما هو انما هو من حيث ارادة الاشتقاق
من ان الاشتقاق من حيث الارادة
الصفات يستند الى اشتقاق
جميع صفات الله لا يقتضي ان
الاشتقاق

لا يجوز في اذكرة ان لا يكتلف القوة
بسم الله ربنا سبب الاشتقاق الذات للحمد فيسر
بسم الله ربنا سبب الاشتقاق الذات للحمد فيسر
بسم الله ربنا سبب الاشتقاق الذات للحمد فيسر

قوله بصفات الذاتية اه آ السبعة المشهورة او الثمانية بناء على عدد التكمين من الصفات كما عند الماير
او البقاء منها لا هوذا هذا الشيخ يثني فلا حاجة الى زيادة او النسخة لان الماير يدري ما يقول
بالبقاء والشيخ لا يحكم بالنكون في الفعلية اه اقول على هذا يكون قوله محمد الله اشارة الى
الاستحقاقين لان المادة الذات السبع لجميع الصفات فائتية او فعلية وكذا قولنا محمد لمحمد
جميع صفات الكمال فلا يقع تخصيص افادة الاستحقاق الذات به والوصفي بما ياتي ان القوة

قواتن وجوبه اشارة الى صور النحل الثاني
وقوله والذاتي اه اشارة الى كراه تقدير القيا
المحمي عليه اختيار بالفروقة ولاش من الذاتي
من حيث حد باختيار قوته والذاتي
الاول والذاتي اي بخلاف الصفات فانها
وان لم تكن اختيارية بانفسها الا انها
اختيارية باعتبار الآثار المترتبة عليها
وكذلك القول بان الفع والاستحقاق الذاتي
بالفع المتبادر ليس اه بخلافه بالمتبعين
السابقين للملاحة ما يقع ان هذا شأن
لا يصدق قوله وانما فرودها من ان الذاتي
كذلك قوله التوفيق اه قد يقال التوفيق
صفة العبد والجعل صفة الله تعالى فلا
يصح تعريفه والجواب ان جعل الله مطلقا
وان كان صفة تعالى لكن جعل فعل عبادة
صفة العبد على انه انما يرد لولان التوفيق
مصدر مجهول واما اذا كان مصدر معلوم
فلا وجه ليكون الجعل باعتبار التعلق
بالحامد او مظهر ان القوة

بهذين التفسيرين لما سبق من وجوب كون المحم

عليه اختياريا اما بنفسه او باثارة الترتيب عليه
والذاتي من حيث هو ليس كذلك افاده بعض
المحققين وبعد النسبة على استحقاقه الذاتي
بلفظة الجلالة اراد ان ينسب على استحقاقه الوصف
ببعض عظام صفاته الفعلية فقال على توفيقه الوصف
الذاتي جعل الله تعالى فعل عبده مدافقا

بالحامد او مظهر ان القوة

نشارة فانما اختيارية قطعا
الذاتي جعل الله تعالى فعل عبده مدافقا
بالحامد او مظهر ان القوة

الذاتي جعل الله تعالى فعل عبده مدافقا
بالحامد او مظهر ان القوة

يصح انه يلزم مع هذا كون خلق القدرة والتوفيق والقدرة
والقدرة من الافعال التي لا تتوقف على المخلوق
بمعنى تحريفية القدرة والموقفية بالقدرة
ومن ثم

موافقا لما يحبه ويرضاه وقبل التوفيق عند

الا شعور واكثر احماءه خلق القدرة على

الطاعة وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة

قال المحقق الدواني قلت الظن ما قاله الامام

فان القدرة على الطاعة متحققة في كل مكلف

اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة

الضريبة التي هي مع الفعل كما هو مذهب اهل

السنة لكن ان الاستطاعة مع الفعل وهو

على خلاف ما عرفت بعض المتأخرين من انه جعل

والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير
والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير
والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير

والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير
والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير
والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير

والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير
والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير
والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير

والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير
والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير
والا لا يمنع ان يكون لا بد من عدم تحققه بكون الفعل قبل التوفيق غير

قريب التحقق اهـ اذا تحقق واحد من التعاريف الثلاثة تحقق الاخيران للملازمة الخارجية
بين الثلاثة وليس المراد ان الفرد الذي تحقق فيه املها يصدق عليه الآخر اذ هو فاسد كما لا يخفى
ق انا هو في الفهم المحرر من غير اذ لو لم يختلف الما صدق ايضا لزم حمل كل منها على ما صدق الا فرغ
انه فاسد في سائر مواضعه قال في الحاشية فيما هلك فالمراد الاستدلال الى وجه الاستدلال الذي
اهـ اي انتهى التكرار في الاول بطريق التجوز اذ هو في ماعد القضاء بما يقع حمل كل من المتساويين

[illegible]

على جميع افراد الامر فلا يتجه ان المسألة قد
لعدم خزان عمل الجبل المذكور على خلق الطاعة
وخلق القدرة عليها مثلاً مع ان المعبرة
في ماعدا القضاء بالنسبة للجمل كالتقوى
التي غالباً فلا بد التفضل بالنسبة بين الدلائل
الثلاث المطابقة واضحة

فهُوَ تَوْفِيقُ الْإِمَامِ وَالتَّوْفِيقُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ

اولا كَلِّمُوا مَنَحْدُوبًا بِحَبِّ التَّحْقِيقِ

بل الاختلاف في الأخيرين إنما هو في

فأخبره منسك
فأمره الاستلزام
وكذا في قوله
فحق على من استلزم
فأمره الاستلزام
فأمره الاستلزام
فأمره الاستلزام

المفهوم ثم تعريف بعض المتأخرين ايضا

(الفصول الستة والستون والستون والستون)

سائر النفقات بحسب التحقق إذا المراد بالسبب

هو سبب الخير والنهضة والمراد بالسبب

هو الطاعة بمبدل ان التوفيق لا يستعمل الا

المطعم الذي عرفه ابن خرون

ق وجعل سبب اشارة الى الحقيل الملازمة بين هذا المعنى وما ذكره الامام واذا تحققت بينها تحققت بين هذا المعنى وبين الاولين بالاول لانها اقرب من الثالث الى الاخير فلا يتجه ان هذا الامر لا يثبت للمعنى لانه يثبت الملازمة بين الاربعة لا بين الثالث والرابع فقط فتأمل قوله حيث هذا انما يخص الهداية لها بالذكر لانها من اجل النعم بل سببها والافنم الله قدا كبيرا لا تحصى ثم انه لم يقتصر على اصددها

الا في الخير وجعل سبب الطاعة موافقا لها

انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يروى

هيها فالنعم الاول بحمد الله على جملة فعلنا

موافقا لما يحبه ويرضاه حيث هدانا للايمان

والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام

وعلى الثاني على خلقه قدرتنا على الطاعة وعلى الثا

لث على خلقه طاعتنا وعلى الرابع على جملة طاعتنا

من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومآل كلها واحد

كما لا يخفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال

هذا انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يروى
هيها فالنعم الاول بحمد الله على جملة فعلنا
موافقا لما يحبه ويرضاه حيث هدانا للايمان
والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام
وعلى الثاني على خلقه قدرتنا على الطاعة وعلى الثا
لث على خلقه طاعتنا وعلى الرابع على جملة طاعتنا
من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومآل كلها واحد
كما لا يخفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال

ان اشارة الى انها وان كانا متلازمين خارجيا
الا انها متغايران مفهوما وامورا بناء على
ان الاصل للتغاير بين المتماثلين وذلك لان
الايمان التصديق بجميع ما جاء به النبي عليه السلام
ما علم من الدين بالضرورة والاسلام الانقياد
له وما صدق الاول التصديقات المختصة
بزيده وعمره ومثلا والثاني الانقياد ان المختصة
والله بالايان الكامل وبالاسلام النحر فلا
انه على ما ذكرت لا يكونان متلازمين نحتاج
الاول في بعض الكفار من اهل الكتاب رؤى
الثاني وبالعكس في المنافق كما يشهد به آيات
والاضرار والارجح ان ينطق بكلمة الشهادة
شرط لا ضرار الاحكام الدينية لا للصحة
الايمان ولا ضرر له ابن القوي رحمه الله

هذا انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يروى
هيها فالنعم الاول بحمد الله على جملة فعلنا
موافقا لما يحبه ويرضاه حيث هدانا للايمان
والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام
وعلى الثاني على خلقه قدرتنا على الطاعة وعلى الثا
لث على خلقه طاعتنا وعلى الرابع على جملة طاعتنا
من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومآل كلها واحد
كما لا يخفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال

في الدلالة الموصلة اهـ اي بالفعل ثم نسب هذا الفعل الى المعنى له ونقض بقوله تعالى واما نريد فهديناكم ونجبركم
 على الهدى الا لا ينضم الضلال بعد الوصول وقد يقال بتحقيقه في المرتبة فلا نقض لكنه انما يتم اذا اراد بالايضا
 في التوفيق ما هو بحسب الظن لا تفرد لا و الا فلا تحقق فيه وقد يجاب بانه مشترك بينه وبين المعنى الثالث
 وبانه الى اد هنا مجازا ويرد على الاول ان كلا يدعي الاختصاص في معناه كما تقدم في محله وعلى الثاني ان
 التوفيق خلاف الاصل فليقل بانها حقيقة وفيه في الدلالة على ما يصل الى سواء كانت موصلة بالفعل
 او لا ثم انه نسب هذا الى الاشاعة ونقض بقوله تعالى انك لا تدري من اصببت وبان الناس مختلفون
 في الهداية فيعبرهم هدى دون بعض وهذا المعنى يعم الكل وبان قولنا فلان هدى يقال في مقام المدح

وهذا لا مدح فيه والجواب ان المراد الدلالة على
 الطريق الوصول صحت انه موصل لا رخص
 الذات فلا يتجه شئ مما ذكر وقد يجاب عن هذه
 قارة بان الكلام منى على سلب التوفيق لا على عدم
 السلب وفيه ان عدم الانتفاض ينافي
 بعينه مع انه علم راسم الى التقليل وكذا الدلالة
 على الاصح وان يرد بان الهداية فيها بمعنى خلق
 الاحتداد ونفيه انه انما يتم اذا لم يدعوا الانتفاضا
 في معناه وانه لا وجه لتخصيص من احبته
 لان خالق الاحتداد هو الله تعالى الا ان يتم
 ان التخصيص ليس للنقيض بل للنظر الى

في الدلالة مجازي وفي مختار الصحاح هديته
 سبب النزول لو ردها في حق لا طالب واخرى بان المراد بالدلالة المنفية احد فروعها ان الموصلة
 بالفعل وفيه انه يجوز والاصل ينضيه واخرى بانه مجاز في الثاني او مشترك بينهما وفيه ما مر
 واستعمالها الظن انه من الحكم اما من القائل الاضمر وعنه وعن الثالث فبانظر الى الاضمر المراد بالدلالة
 اعم من الظن والمقيد من المجاز من اطلاق الملام على اللازم وبالنظر الى الثالث المراد اعم من الظن
 والمقيد بالاصار بالفعل والمجاز في الاول من الملاقاة الخاص على العام وفي الثاني بالعكس ان القوة
 لان هذا التفاضل لا يرد كماله الا في قول الثالث المتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الهداية في الدلالة المظنة
 ونسب على قوله وفي قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم

والتعريف باللفظ
والمراد منها آية الهداية
في كلام المصنف هذا اللفظ الأخير للهداية

في القاموس الهدى الرشاد والدلالة وهداه هداية وهدية ارشده فقوله اي
عرفته من التعريف باللفظ اي الارشاد ولذا قال في التوفيق اه والمراد منها آية الهداية
في كلام المصنف هذا اللفظ الأخير للهداية اي التعريف بقرينة اضافتها فلا بد ان يلزم استهم المشترك
في احد معانيه من غير قرينة فقوله والتوفيق عطف بقرينة للدلالة وقوله لا اضافتها علمه والمراد اه
ق وسؤال الهداية اه دفع لا يقال ان الطلب انما يكون للرب الحاصل وهداية طريقه حاصله فلا يكون
هدية الطريق هداية اي عرفته والمراد منها
علافة الطريق والهداية
هذه الدلالة والتعريف لا اضافتها الى الطريق
المراد من الهداية الدلالة والتعريف لا اضافتها الى الطريق
وطريق الله تعالى هو الايمان وما يتفرع عليه
من الاعمال الصالحة وسؤال الهداية هنا
بمعناه
مخصص بالانبياء عليهم السلام في قوله

اما طلب الدوام والثبات عليه واما طلب
الترقي والتدرج الى ان يبلغ الى قصوى مراتب
الكلمات التي هي مرتبة المشاهدة والوصول
والوآء اما عاطفة فتكون جملة المسئلة معطوفة
على جملة المجدلة واما محالية فتكون حالاً من الغيبة

المستكن في نجد والتقدير نجد الله على
توفيقه سائلين منه الدوام والثبات

على طريقه أو الترف والتدرج في مراتب

الكلمات ثم لا واجب الصلوة على النبي

صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم
عقلا للوسط بيننا وبين الله تعالى

وتسببه في طوقنا بنعمة الامان الذي
يقضه الفلاح والنجاة من النيران والد

والخلود في دار الجنان ومشاهدة حال الرحمن

ان اراد بالمال
الذي في الارض
فانما هو كالماء
الذي في البحر
فانما هو كالماء
الذي في البحر
فانما هو كالماء
الذي في البحر

ولما هم

اربع اعتبار عند تقدير قول الكلمات كما يجب
الاعتبار في مراتب الكلمات قبل قوله تعالى

بأنه لا ينبغي ان يقع في مراتب الكلمات الا
باعتبار ما فيها من اجتناب حيث قد مر ان الالهي
بأنه لا ينبغي ان يقع في مراتب الكلمات الا
باعتبار ما فيها من اجتناب حيث قد مر ان الالهي

في التوسيع في التوسيع في التوسيع في التوسيع
في التوسيع في التوسيع في التوسيع في التوسيع
في التوسيع في التوسيع في التوسيع في التوسيع
في التوسيع في التوسيع في التوسيع في التوسيع

في التوسيع في التوسيع في التوسيع في التوسيع

عمل المصطفى
الاخرين التائبين اي ترك
يسلمون بقرينة يقتضيه
وتصلية بقرينة شيا من ذلك
الذي ذكره يملكون في هذه الآية و

ق في ظهرك ام ارا التفتيد للجارية النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم الحاصل للناقضين ولم يقل وظهرت الاية
للتفتيد اولانه لا يدخل لهم فيه لانه نجف فضل الله في صلواته عليه لم يذكر الصلوة الكفارة بذكره في قوله
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا لا تبعدوا عن الاية على الاحتياط بان يقع حذف كل
ما يسلمون في صدرها وتصلية في آخرها بقرينة الاخر بقى انه من هتتم المشترك للفظ لان

الصلوة من الله الرحمة والملائكة الاستغفار
كان القرينة قائمة ولكل القول بانها مشتركة
معنوية لانها موضوعة للطف وهو مشترك
ماضلف العاطف في على محمد الظم زيادة
وعلى اله كما هو المورد في الصحيحين على ما

ولما ونههم له عليه الصلوة والسلام في ظهوره

ناظر الى وجهها عين
للاصحاب والآله

الاسلام وشيوعه وشرع لقوله تعالى يا ايها الذين

آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولما بين النبي

صلوات الله عليه وسلم كيفية الصلوة عليه حين

نقله المحل ولولم يكن في الحديث لم يثبت وجوب
الصلوة على الاصل شرعا يثبت من الاول والثالث
فلا يتم التوسيع ثم ان الاولنا خير قوله ولما
بين عن قوله ولما روى لان كلامنا سابقه و

لا حقه يتعلق بالنبي فقط وهو متعلقه وبالآل
وعلى الله ادعية مرفوعة لما الجواب بالنظر
الى المعطوف محته والانسب على اصحابه ولا يبعد

حل كلامه على الاحتياط بان يقع حذف
الاصحاب في الجواب بقرينة في الشرط والآل
فيه بقرينة في الجواب ادخل كل منها على ما
يعم الاخر فلا يبيح المنع ابن القوي رحمه

سئل عنه بقوله قولوا اللهم صل على محمد الحديث

ولما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لكل كلام

الم يصدر بالصلوة على فهو ابنه اذ المصنف

رحمه الله اراد ان الحمد بالصلوة عليه وعلى اله

سالكين نهج حميدة فقال (ونصلي على محمد

انما سببها بقرينة
انما سببها بقرينة
انما سببها بقرينة
انما سببها بقرينة

ق اى فاقول هذه فلا بد ان يكون هذه رسالة او ثابت صلا اوله محمد فلا معنى لتقييده بكونه بعد الحمد لكنه انما
يؤيد اذا لان الظرف نسباً للجزء وانما ان لا بد قيد للشرط فلا بد ان هذا التقدير انما يقع عند من يجوز عندك
القول بدين الفاء وانما على نقابك الدرس هو المخرج فلا والقول بان قدرا قولك لا بد ان جواب الشرط لا يكون
للاستتبع ولا يكون هذه رسالة ليس بمستقبل من بعد تسليم كراهه بانه انما يقع اذا لان الشرط للتعلق
وهنا الجواب الاستسلام والربط ولو سلم فنتج من الجهر بانه قد يكون خلافه لان شرطه في العبارات الاخرى
الاول المرتب المحاضر في الذهن في سواء اه في التوبة ربيع من قال ان المشار بها اليه الا لفظ
الموصودة في الخارج لو كانت الكلمة الحادثة في عن اراضال اه الا انه يحتاج على بعض التقارير

للجدة والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام فهذه

البيان والبيان
في علم الأصول أو
في علم الأصول أو
في علم الأصول أو
في علم الأصول أو

بازیم خود را تمام واقع روی

الحمد للصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام فهذه
جواب اما اى فاقول هذه والمثا واليه يهتد

المباراة المتخلفة في الذهب سواء تدمت الديبا.

عبداللہ علیہ السلام و سوار لانت الوسالہ عبار

عہ اسی خصال سے ہر قسم لائے الی سند کرھا وذلک

لأن الفرض وحسن نوع تلك العبارات بكونه رتبة

ونسميها بها سوار وجد ذلك النوع في ضمن هذا

فيه فلا يتم تقريب الدليل لان القائل بتجوده انما يقول به في الدائيات لا الوضائيات ووسيتها به اه
يؤخذ من هذا ان اهار الكتب من اعلام الاجناس لا منها رعا بالعلمية وكونها علم كخص ما لم لا ذكره وحمل
مثلا اساء العلم اولاً والظن انه لا انت عبارة عن العلم بل قد لا اولاً ولم يتم الوجود الذهن مقام
التي جرت لم يقل بتجود العلم بتجود المحل كما هو من حيث الظاهر او عدم الملكة او التصفيات بها ولم يقل بذلك
التقدير ايضا ولا يلزم كون مسج علم كخص بغير ما انت من اعلام الاركان من والال من اعلام الاجناس او
اسائها ومن الفقه عمنه الله صل على سيدنا محمد واله وصحبه طيبات ودايتها وعاقبة الابران ونفاها
ونور الاجبار وقضاياها وسلم تليها كتبه هاتم ريم فان رمضان البا في سليمان به بجانج مولانا قدس

کون الما ربه العبادت الی

ق الى العلوم وتوفل الى الفنون لا يثبت بالنسبة الى الموزون لان اوفق واحسن ق للميزان ولذا يصح معيار العلم ايضاً ق النسبة اه يؤخذ منه ان المنطق ميزان عقل وسائر العلوم موزونات عقلية وان اسم المنطق الميزان الحق لانه اسم المشبه به ينتج انه لا حاجة الى اعتبار هذا التشبيه لان اطلاق الميزان عليه من اطلاق اسم العلم على الجزئي لا اطلاقه على المشبه به ق او يستيناف باني اه وهو ما يكون جواباً لسؤال اقتضته الجملة السابقة ولم يقل او نحو لا تقصر ان كل استيناف باني نحو وهو الجملة التي وقعت ابتداء الكلام لوجه غير مرتبط بما قبله بدون العكس ثم ان تقدير السؤال هناك كذلك مع ان الظن من التسبع اشتراط عدم تدويرها الربط بما قبلها بحيث يكون لها محل من الاعراب فالصحيح هنا جعله صفة فقط ولذا قال فتبصر ان ابوجه

الموزون الحسية (او رتافيهما) اي في الرسالة
تحت باسم المشبه به

صفة للمهالة او استيناف باني فتبصر ما يجب

وجوبه بعارياً او اوعاياً (اعتبارياً) واستحضاره لمن يبيدك

في شئ من العلوم) اي علم لان سور المنطق

فلا يلزم كونه الة لنفسه هذه العبارة مريحة
يؤخذ منه انه لو لم يستثن المنطق لزم ذلك وفيه بحث

في ان آية ليست مخصوصة بعلم دون علم بل

هذه الة لجميع العلوم آلياتها فضاهاث

واغراء على تعلم هذا الفن وايماء الى انه ينبغي

(هذا) والالم بالعلم
لا يعقلها ولا يثبتها
لا يمكن الاستدلال بشئ منها
فقد تخلصت من الاصل
بدل غارياً
فمن بعض احوال المنطق بعضه يدعي لان شكل الاول وبعضه
يكتسب منه كما عده من هذا شكل موقوف على استحضار بعض
في بعض احوال المنطق بعضه يدعي لان شكل الاول وبعضه
آخذ نعم لو اردنا ما يجب استحضارها لزمه لكن بقية
في كل مسألة من مسائل العلم لعلها ان تصدق
على انه يمكن ان يرد ما يجب الساب ان تصدق
لما دل المنطق وهو موقوف على تحصيلها ونفيها
ان ذكر غيرها في هذه الرواية لتكميلها لا تكديدها
مقصوداً بالذات اسم القدر الذي ينبغي تعلمه ان يجب
ولذا قال القديس نور قدس بنفسي تعلم المنطق
او يستحب وقدر من لا موقوفة له يعلم المنطق
لا يوفق بعلمه ولعله اراد ان يعلم صاحب
الذات الجيد والطبع السليم لا فطن والالزم
ان لا يوفق بعلم الصالح وانما يعجز عن
الاعانة المجتهدين وتعليم الوثوق عنه
انعام الالبوع

في سائر الجيد فيه تنهية بالكفاية وقوله ساقى تحصيل في ما لله آه آه من الله فلا يلزم تحصيل ذاته تعالى الحق في
أوردنا لم يجعله حالاً من المستنير في بيته مع انه اقرب وانسب بآياده مفرداً فلا يتوهم من مفرد
ان المستنير اذا لم يكن مستمعين بالله لا يجب استحضار لان طلب الاعانة في هذا المقام اوفق بشأن
المعتمد في نظرا الواقع اي نفس الامر من انه اراد ان ينظر في الله بكبر الهمة على الاستدراك فيها
على صنف لام التعليل في مراعاة النظير مع الجمع بين اثنين متناسلين او اورد متناسبة لا بالاعتبار
والا لان صنف الطباق مخوقه تعالى
الشئ والقرحبيان اي مجريان في
بروحها لحساب مقدم المقدار بل لا راد
ونقصان ابن القوة في هذه مظلة العالي
وحفظه لاسيما ما في هذه الرسالة (مستعينا
بالله) حال من الغير التصل في اوردنا
و الظم مستعنيين الا انه تاساهل في العبارة
نظرا الى الواقع وانما ضاع عن ظاهر اللفظ
دانه مضيد الخير والجود ما في هذه الخطبة
مع الصنف البديعة التي مراعاة النظر
لا يخفى على اللبيب الخبير تمهيد اعلم ان لكل علم
مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة ذاتية او
ارسلت من الدليل والابحاث تقليداً واخذاً ركونها مسائل متفرقة بطلت على التصديقات
بها وعلى الملكة الحاصلة عنها ايضاً اما حقيقة اصطلاحه او عرفية او محسوسة او مشهورة
الحلاق اسم المتعلق ما يكسر على المتعلق على الاول وهم العام على الخاص على الثاني والسبب على
السبب على الثالث اذ حقيقة العلم هو الادراك ولم لانها المجردة عنها لا عين ثم توصفها
بالكثرة من قبل الرهين اثنين في ذاتية او صفة الجهة وكون الموضوع ذاتياً لكونه من اجزاء
العلوم اما لانها الموضوعات والمسائل والبار كما قلنا اولاً المسائل والموضوعات هي من كونها
موضوعاتها الجملة ولكل القول بانها صفة الوصفه وفي عليه قوله او عرفت ابن القوة

فان كانت الجملة موضوعاً فليس لها يكون
السائل باقية عنها وان كانت
غاية تضبطها بغير غاية
واحدة بين
ابن القوة

مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة ذاتية او
ارسلت من الدليل والابحاث تقليداً واخذاً ركونها مسائل متفرقة بطلت على التصديقات
بها وعلى الملكة الحاصلة عنها ايضاً اما حقيقة اصطلاحه او عرفية او محسوسة او مشهورة
الحلاق اسم المتعلق ما يكسر على المتعلق على الاول وهم العام على الخاص على الثاني والسبب على
السبب على الثالث اذ حقيقة العلم هو الادراك ولم لانها المجردة عنها لا عين ثم توصفها
بالكثرة من قبل الرهين اثنين في ذاتية او صفة الجهة وكون الموضوع ذاتياً لكونه من اجزاء
العلوم اما لانها الموضوعات والمسائل والبار كما قلنا اولاً المسائل والموضوعات هي من كونها
موضوعاتها الجملة ولكل القول بانها صفة الوصفه وفي عليه قوله او عرفت ابن القوة

ق وان يورده موضوعه لم يقل موضوعا بل لا فم يتمال المشترك في معنييه او اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي او معنييه
 المجازيين في انواعه اذ الميزة بالنسبة الى الموضوع والغاية بمعنى التصديق و كانه لم يقل وغايتها ليبلغ عطف عليه
 وعلى قوله ان يورده في ذاتها من باب الذات او الذات فاطلاق الذات على التمييز على الثاني من اطلاق اسم
 الموضوع على الصفة في الحصول من الحصول او الحصول فاعل الاول اللام للتعليل والفرع عند الالف فان
 المتفاد من ان يورده وعلى الثاني للصلة والفرع راجع الى في غايتها الاضافة للاختصاص فلا يوجب لزوم
 الترجيح بل ارجح لجواز حصولها من علم آخر ولا حاجة الى زيادة المنقصة به ثم لا بد من كونها ثمة ويلزم بها
 التعيين لان غير هذا لا يكون و منه وتبين عليها في الواقع لن لا يقع القصور في سعيه لرد ال الاعتقاد في ابناء
 ومثدا بها نظرا الى الثقة فلا يرد ان هذا لا يصلح عنه لاسبابه لجواز كونها غير معتد بها نظرا اليها فلا
 يلزم الخوف المذكور في بحثنا ارجح فبان لا
 يرتب عليه فائدة او لا يرتب مالا يعتد به
 نظرا الى الثقة في عن احوال التي لم يقل عن
 المعلومات لان اذ ضركلة عن على المجهول اكثر
 ومذ من المضاف خلاف الاصل ولم يقل عن
 احوال المعلوم اشارة الى ان موضوع هذا
 الفن لا يقع موضوعا شئ من شأنه لان هذا
 العلم يبحث عن موضوعات ذكرية هي انواع
 المعلوم المذكور فالجواب باعتبار الانواع في
 التصديقية او المنوبة الى التصديقية النظر
 بالفتح الى التعلق او الى التصديقية نسبة العلم
 الى الخاص وفي عليه التصديقية في صحة
 الانصاف اذ اذ الصحة فلا يرد ان الصورة
 وقدره ببيان يكونا على الشبهة في العلم فلا
 يبحث عنها فيه فكيف يكونه الاصل
 محولات المائل ولم يدفع بحمل الفيد هو
 الاصل في العلم والمحولات هو الاصل في الموضوعات لانها اخص من موضوع المنطق فلا تلزم
 مطلوبة بالبرهان فتأمل ويدفع بها ان ذكرتها في صواب البرهان فراجع في ذلك الى
 كالمعلومات ونظرا الى النسبة الى التصديق والالتزام بالقوة بالنسبة اليه وبالفعل
 بالنسبة اليها فلا يخفى ان صواب المجهول يقصد بها وتصديقية بيا في انقاس العلم اليها في قانونية
 نسبة الكل الى وصف الاضداد على ما قدمه عبيد ونسبة الجزء الى الكل على ما نقل ولوقال قانون
 اذ علم به الى المكان اخص ثم اطلاق الالة على المسائل من اطلاق اسم الاضداد على الكل
 ان كان المنطق عبارة عن مجموع قوانين الاكتاب واطلاق اسم الزر على الكل ان كان عبارة
 عما يفيد وعلى التقديرين فيه تلج لا انحادهما في الجهتين ابن القوي رحمه الله

بمنه موضوعه ليعين عنده تميزا ما ذاتيا فيحصل

له زيادة بصيرة في شروعه وان يورده غايتها ليسجى م بان

ليس سعيه عبثا فيزاد حبا ونشاطا في تحصيله

فنقول في تعريف المنطق باعتبار الجثة الاولى

يبحث فيه عن احوال المعلومات التصديقية و

التصديقية من حيث صحة ايصالها الى المجهول

كذلك وباعتبار الجثة الثانية التي قانونية

الاصحاح في العلم والمحولات هو الاصل في الموضوعات لانها اخص من موضوع المنطق فلا تلزم مطلوبة بالبرهان فتأمل ويدفع بها ان ذكرتها في صواب البرهان فراجع في ذلك الى كالمعلومات ونظرا الى النسبة الى التصديق والالتزام بالقوة بالنسبة اليه وبالفعل بالنسبة اليها فلا يخفى ان صواب المجهول يقصد بها وتصديقية بيا في انقاس العلم اليها في قانونية نسبة الكل الى وصف الاضداد على ما قدمه عبيد ونسبة الجزء الى الكل على ما نقل ولوقال قانون اذ علم به الى المكان اخص ثم اطلاق الالة على المسائل من اطلاق اسم الاضداد على الكل ان كان المنطق عبارة عن مجموع قوانين الاكتاب واطلاق اسم الزر على الكل ان كان عبارة عما يفيد وعلى التقديرين فيه تلج لا انحادهما في الجهتين ابن القوي رحمه الله

فانقسم مراعاتها اه نسب فعل الشروط الى الشرط تنبها على لما لا التوقف عليها في في الفكر لانه تعبر
بما علم الزمانا من قوله مراعاتها الذهن في ومن تعين الجز في الكل في القضية فيصدر بان الحقيقة
للتعبد وهذا على تقدير كونها حالا من العلومات فالاولى قضية تليها اليها واما اذا كانت متعلقة
بالباطن او الوجودي المتفاد من اضافة الاحوال فهي للتعليل ولا تحل الاطلاق لاقتصاصها بكونه
عين المحيث في وفي الثلاثة اربعة الثلاثة في ولكنه باجتماعه قد تم هذا انما يتقدم المدر اذا
او علم بها تنقسم مراعاتها الذهن عن الخطاء لم يكر الكثر التصور من التصديق ولا العكس
والافيد ان يكون للمنطق قسم واحد بان يكون
كل منها من التصورات والتصديق فقط قوله
تصوراته اى ادراكات تصورية او ملكة
حاصلة منها او مسائل موضوعاتها الحقيقية
تصورات بمعنى التصورات فتمت السائل
الاتية بالتصورات للمتلقي بالفتح باسم
المتعلق على الاولين وللعلل بهم ما صدق المر
على الاضطر فظهر موافقة هذا التوفيق الثالث
وقر عليه قوله او تصديقات فنذكر قوله
ولكل منها الفروع الى التصور والتصديق
بالفتح الحقيقي بقرينة الاستخدام على التقرير
فقط من الحقوق المارة ان كان المراد قوله
بالطيات الخسائرها او مصادماتها وعما
الاولين فقط ان كان المراد بها المسائل
لجودها كاشيات في فمادة التصورات
الرافق لجعل العلم عبارة عن المسائل ان يكون
الفتح فالمسائل التي موضوعاتها الحقيقية
او ما صدق موضوعاتها الذكورية صار
التصورات مسائل موضوعاتها الذكورية
الطيات الخسائرها او موضوعاتها
الحقيقية الطيات الطبيعية ويمكن بها
على ظاهره وعليه فتشق ومقاصدها اه لان الاضافة اطلت الجمعية او الكلام على حذف المضاف اى
متعلق بمقاصدها تعلق الكل بالجزء القول ان او مقاصدها ما جئت القول ان فلان ان الجملة
صحيح لعدم الدقة بين الموضوع والجزء ولان المقاصد ما دون القول ان فظهر انه لو قدر الاول
ان لم يندفع الا ان يدل بالمسائل التي موضوعاتها الاقوال الشارحة خلافا لما ندم ونوع عليه قوله و
مقاصدها القياس ابن القوي

ومبادئ التصديقات القنانيا واصكارها وتقاسمها

القاس ولله صدق ومارة وهو بحسب المادة

فتم اقامتج الصناعات الخى وهى البرهان

والجدل والخطابة والشعر والمغالطة فاعخص

ادباب المنطق فى تعة ولما لان التصديق متوقفا

على التصور شرطاً او شرطاً قديم بما حث

التصورات على التصديقات ثم لا لان لغا ص

موقوفه على المبادى قديم كلام المباديين على

مقاصديها وقد رتب المصنم رحمه الله تعالى

عجبة الافلاك والوقت بين الامام والماء عند هذا الزمان
التصديق هو العلم فقط فليس يتصور التصديق والحكم
خارج عن توكيده عليه وقد فهم الامام الزمان غايه في تصور
المصدق والحكم والتصديق في نفسه والى ان التصديق في
كل من الحكم والتصديق في نفسه والى ان التصديق في
امار الاخرى في نفسه والى ان التصديق في نفسه
حقيقة لا في غيره
كما تدفق الكل على
الافراد ان يريد بالمباديين
انفس الكلمات والقضايا
وبالمقاصد العرف والحق او
تدقق متعلق الكل على متعلق الجزان
اريد بها السائل ثم الادلة والافان
متدققة ان القود عندهم متكلم

وذكر في القواعد
في باب ما اشترناه
في باب ما اشترناه
في باب ما اشترناه

في محادق ما اشترناه فيه ربح النفاذ حيث قدم الخطابة على الجدل في بيان وجه ضبط الصلوات
ثم قد تبين المصنوع الابواب على وفق ما اشترناه اليه في فصول الفاء هناك في قوله فها للترتيب
الذكر لا قبل به في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال آذنا فقال لتغير صدر والراد ما بترتيب الترتيب
الذهني أو الإرادة الترتيب الخارج والفاء من فصدر للتعقيب وفي قوله للترتيب الذكر أو التغير
فلا يرد ان التفسير مقدم على الترتيب لتوقفه عليه وعلى ذكر الابواب الآتية في محالها وان عين
قوله يساغوج فلا يبع ارض الفاء التعقيب
على صدر وقال في مصادر التصورات ان في مسائل

بيان الكلمات فقال (ايساغوجي) آراء

الاولى مبادئ التصورات وهي ايساغوجي

الكلمات الخمس وهو لفظ يوناني سمي الكلمة

الخمس به نسبة لها باسم المشبه به حيث كان في الاصل

اسماء له خمس ورفات على ما هو المشهور اعلم ان

نظر المنطقيين انما يتعلق المعاني قصد وبالذات

واما الالفاظ فانما يتعلق بها شعاعا والوضوح

لكن لما جرت العادة الى توقف افادة المعاني

يتعلق او يتبدل الى ما يبار ولا يبعد ففهمه مع الاخبار ونحوه ثم انظر المنطق من حيث انه منطق

فلا يرتبط المنطق الذي هو مخور الى الالفاظ او لا وبالذات والراد بالمنطق ما ذكره ارسطو بالمنطق

ولم يتعلل فلا يرد ان الاستدراك قوله واستفادتنا لهذه المعاني في افادة المعاني ان على وجه سهولة

ما صدق موضوعا لنا الذكر مبادئها فلا يرد ان
طرفية الباء للباب الا في فاء لانه جزء
من الفن ومن المبادئ في قوله وهي تستخدم
او اللام على حذف المضاف اي هي من مبادئ
في ان الكلمات ان كان تغير ايساغوجي
فالاداء للكلمات المنطقية او لمبادئ التصورات
فالاداء بها الطبيعية بناء على ما مر والمنطقية
ان كان المعنى في مسائل موضوعاتنا الذكرية
مبادئها ثم في عدد النسخ المتفق من حيث هو
نسخ متفق منها فليتب كما قاله في البرهان
تخلاف البعض العام لان الراجح عنده جواز
التوقيف ووقوف الانشا في تعريف الرمز
بالانشا الابيض باعتبار انه صلب اعتبارا
في خمس ورفات آوست ورفات سميت الكلمات
به لان الحكم دونها فيه فالنسبة للمدون بالفتح
باسم شبيه المدون فيه في المتن اشارة لا
وصيه اخر فكوننا في الاصل اسما للمدون بالكر
او للتعليم او ركنه من ثلث كلمات ايساغوجي
وهي جميع انا دانته وهو او اسما بفتح المثل
والمدون في انما يتعلق الظم ترك قوله انما
يتعلق او يتبدل الى ما يبار ولا يبعد ففهمه مع الاخبار ونحوه ثم انظر المنطق من حيث انه منطق
فلا يرتبط المنطق الذي هو مخور الى الالفاظ او لا وبالذات والراد بالمنطق ما ذكره ارسطو بالمنطق
ولم يتعلل فلا يرد ان الاستدراك قوله واستفادتنا لهذه المعاني في افادة المعاني ان على وجه سهولة
فلا يرد اننا يمكن بالاشارة والكتابة فلا تتوقف على الالفاظ لان الاشارة لا تليها وان مقام القرائن اليها
يوصل الاشياء والثانية لتوقفها على الآلات والخرجات الغير الضرورية عبرة هذا بخلاف الالفاظ المتعلقة
بشيء من الآلات اعماد عام اعمد اطلعه اصحابنا بقاها ابن القوي

عشر اربع وعشرون
الان في باب ما اشترناه
في باب ما اشترناه
في باب ما اشترناه

وإذا كانت على
الطبع ففقط من
دلالة ما في المثلث والفرق
بين وبين دلالة اللفظ على
الدلالة لأن اللفظ لا يدل على
الاول فان لا يصح من الموضع
منه ظهور ان الدلالة في العقلية
الاولى هي الحالة العاقلة
وهو انظم من كلام الموفق المتفق
على ان الدلالة العقلية وليست
بذلك الصورة الى صدور هذا
الاولى هي الحالة العاقلة وهو انظم
من كلام الموفق المتفق على ان
الدلالة العقلية وليست بذلك
الصورة الى صدور هذا الاول
هي الحالة العاقلة وهو انظم
من كلام الموفق المتفق على ان
الدلالة العقلية وليست بذلك
الصورة الى صدور هذا الاول

كدلالة اح على وجه الصدور والى وضعية كدلالة

زبد على سماء واما الثانية فالشهر ان الطبيعية

لا توجد وقيل انها ايضا ثلثة عقلية كدلالة
في المحل لا الربح

العالم على وجود الراجب تعالى ووضعية

نسبة صفة اشئ الى متعلق سواء كانت الولاة
مصدر العلوم او الجواهر ابن القوة

واختلافها بسبب اختلاف العقول والظواهر

الاعتماد فيها بعد العلم بالوضع ويبدأ قال

اللفظ الدال بالوضع ^طريد على تمام پارسی

لہ، وضعاً شخصیا لان او نوعیا فیدخلانہ

المستفاد من التقسيم فلا
 مرد ان في التفريق نظر الآن
 من لا يقول ما يتعلم لا ينكر كونه
 الدلالة على المعنى التي اكره قطابقة فانه
 يضرها بدلالة اللفظ على تمام المعنى
 لما نصره ما قاله للمحقق التقطاري من انه
 اذا سهل اللفظ في الجذر واللازم مع قرينة
 مانعة عن ارادة المسح لان مطابقة لا نشاء دلالة اللفظ

فقد و التلقظ و النظام من قبل ان احسنتم حسنكم فلا بد ان احسنكم
 اصنافا لا حيث حذفوا و ان القود و ان القود و ان القود
 فلا بد ان احسنتم حسنكم فلا بد ان احسنتم حسنكم
 اصنافا لا حيث حذفوا و ان القود و ان القود و ان القود

تتفق كلمة المطابقة وهي متناهية على
 المعنى المجازي من ان الدلالة على
 لان اللفظ النوع لا يصح ما ان افترق اللفظان فلفظا فلفظا فان
 فان تفقن الدلالة انتهى وانما هو لان ان كان اللفظان فلفظا فلفظا فان
 فلسفت دلالة انتهى وانما هو لان ان كان اللفظان فلفظا فلفظا فان
 انظم انما شرط النقص فلا بد ان ان كان اللفظان فلفظا فلفظا فان
 لان مقابل الاشارة لعدم اشارة اللفظ في غاية الوضوح لان اللفظان فلفظا فلفظا فان
 البعض مع خصيصية لان عدم اشارة اللفظ في غاية الوضوح لان اللفظان فلفظا فلفظا فان
 ان يقول على كل ما به وتعدا بانه من غير اشارة اللفظ في غاية الوضوح لان اللفظان فلفظا فلفظا فان
 انارة ان ان اشارة اللفظ في غاية الوضوح لان اللفظان فلفظا فلفظا فان
 انما هو لان ان اشارة اللفظ في غاية الوضوح لان اللفظان فلفظا فلفظا فان

الدلالة على المعنى المجازي كما هو المذهب المنصور

ولفظ التام لمجرد التاكيد ولتحسين المقابلة والـ

فلا حاجة اليه (بالمطابقة) اي دلالة ملتبسة

ارساة بالمطابقة وانما سميت مطابقة لتوافق

اللفظ والمفرد من قولهم طابق النفل بالنفل اذا

في معنى المطابقة الواقعة
 وطابق بين اثنين جعلت
 احدهما مع وفق الاخر انتهى فعلى
 هذا الظن هنا موافقة اللفظ للمعنى والعكس
 وفي ما بين اذا وافقها ولانه لعدم العلم بان المظ
 صريحا موافقة اللفظ للمعنى او العكس ايضا وليس
 لغيا في احدهما بقى انما المطابقة مصدر معلوم
 او مجهول يمكن ان يكون متشابهة بها لا صدو صنف اي
 بهم وصنف الاخر او لصفة الدال لصفة المدلول
 او لصفة احد المتجهين بهم وصنف الاخر فالنفل
 بتخصيص الاول بالاول مع تخصيص الثاني بالثاني فلم
 انما هو لان ان اشارة اللفظ في غاية الوضوح لان اللفظان فلفظا فلفظا فان

اقول كما ان للمطابقة مصدر معلوم او مجهول كدلالة
 والاهمالات ثمانية فالاولى الاكتفاء بقوله او
 لصفة احد المتجهين الى وترك قوله او لصفة الدال
 مردود

قلت معارضة المعارضة او منع الكبير المطوية للقياس للكب في موضوع للعدم اه قد يقع له لا يجوز كونه موضوعا
 لمخرج عدم العلم كوضع الانسان للميدان الناطق ونقول في جوابه لو كان كذلك لكان كل من عدم والعلم جزءا
 من الجاهل فيحمل عليه بالمراعاة وهذا باطل وان كانت اه ان فلا بد ان لو كان المضاف اليه خارجا
 لم يبق فرق بين الجاهل وعدم العلم لان التقيد معتبر في الاول والثاني وفي سائر الاعداد اه لا بد
 وهنك على فروجه بان اسناد العلم اليه شايع بدون قرينة المجازية كما في قوله تعالى فليت ابصارهم والاعمل
 الحقيقة واعرض بان التخويع ايضاً لازم اذا
 الاسناد اليه داخل فنلزم التكرار واقول ان كان
 التميز علم ممنوع لمواز كونه البعد المقدر للابصار
 يمنع العضو المنصوص له العادة وبطلان حصول
 كل قوله تعالى هم يلمنهم للتعبير عن عدم اليقين
 فاقاله عجب من انه يدل على كون التقيد دخلاً
 والتقدير خارجاً ليس في محله فالاول لا استدلال
 بما مر من ان واحد اه اعتبر فيه جعله
 موضوعاً له من حيث الذات ملاظفة لهاته
 لا في ملاظفة عدم والا لكان من الماحية
 المأخوذة بشرط لا يترتب منه حمل اللفظ
 الموضوع للعلم على المضاف فتدبر من
 حيث اه ان الماحية حيث اعترف بعدم
 الموضوع له للجاهل اضافة الى العلم لا يلزم
 عدم الفرق بين الملم والمضيق خارجاً أي
 خارج عن مفهوم اللفظ الموضوع باراد
 المضاف ولازم وضع له فيكون مدلولاً لراب
 في توضيح الدلالات اه نبيه على ان المقصود
 بقوله كالاتان كدلالة لحدود المضاف لانت
 المقصود بالذات التمثيل للدلالات لا اللفظ
 الدال فلا بد ان الاول في كلام المقسم ان يقول
 توضع اللفظ الدال بها ان كونه تام اه تملل
 التسمية بكل من الثلاثة اي بناء على ان التقدير
 دلالة متساوية فيها بكل من المقدم الا سطر
 والنفور لان تصحيح المثال انما يكون بصدق الوجود
 عليه ولما يتوقف من الاقتضا ر عليه عدم
 جريان وجه التسمية في المثال اذ لا يلزم منها وجهها
 فالقول بان التلبيذ الاكتفاء بالجمع للنفور غير لائق ابن القزويني
 اللام صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

قلت الجاهل موضوع للعدم للمضاف الى العلم من حيث

هو مضاف والعلم خارج عن الموضوع له وان

كانت الاضافة داخلية وكذا الكلام في سائر العلوم
 تامة بالمرحوم والمكرر

قال السيد العلامة قدس سره اذا اخذ المضاف من

حيث ذاته فالمضاف اليه والاضافة كلاهما خارجاً

واذا اخذ من حيث هو مضاف فالاضافة داخلية

والمضاف اليه خارج هذا ثم اراد المقسم رحمه الله توضيح

الدلالات الثلاث بالتمثيل فقال كالاتان فانه

يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تاماً

فَاللَّزُومُ هِيَ هُنَا عَلَى الْفَرْضِ وَإِلَّا تَوَاضَعُوا لِقَوْلِ

[illegible]

يقولون المناقشة في المثال ليست من رَأْب

الحاصلين وهيها سؤالا مشهور وهو ان

كلام من تعريفات الدلالات الثلاث يتقص

بالاخرين 2 ما اذا وضع اللفظ بالاشتراك

للل وغيره ولازمه كما صدره في لفظ اشس

ويعرف بان الحيثية معتبرة في التعريفات الاصطلاحية

ذكرت اول مرتد ذكر فلا انتقاض ولا قدح

مع بيان اقام دلالة اللفظ شرعي في بيان

اقسامه فقال دتم اللفظ ثم للتأخر في الوتية

على بيان التعريف
وان بيان المقصد
التي هي تصور الشيء
بما هو عليه في نفسه
والتي هي تصور الشيء
بما هو عليه في نفسه

انتم ضد غيبت اليه لانهم لم يذكروا
لأنهم لم يذكروا
بالنحو لا باعتبار الاعمال والنقص وانما على التوفيق
النظر في تعريف من حدوده وانما في التعريف المتفاد
التعريف ولم نقل ان قوله ادخله مستدرك لان اللفظ
ما بذلت فلا بد ان قوله ادخله مستدرك لان اللفظ
الاصح للكل يتقيد لان مادة نقص التوفيق يجب
تليح الرضا والنقص لان مادة نقص التوفيق يجب
تحققها كما هو في تعريفات الدلالات الثلاث
بما انه ان نقصا بمادة في اللفظ بالاشتراك
وان المار بمصداق في مادة في اللفظ بالاشتراك
بأنهم لم يكونا حدودا في اللفظ بالاشتراك
توفيق كل من المصداق في اللفظ بالاشتراك
الموضوعة للوهم والصور وكل منها في اللفظ بالاشتراك
بالاخرين لانها في اللفظ بالاشتراك
تتأخر باللفظ بالاشتراك
او التعريف بالاشتراك
المجاور بالاشتراك
ماضى الدلالات على الدال بالوضع بدل على
كل من الدلالات على التام والجوهر واللام المسماة
الدلالة على التام والجوهر واللام المسماة
مطابقة ونقطة والرافع انما هي بسبب كونها
دلالة بالوضع على احداهما وكذا كوني فلا
بعض الشارحين ولا وجه قدح في هذا
اشارتهم بذكر هذه النقطة بعد ان قدحوا
من جهة والاشارة في هذا ابتداء من جهة
التبني اولا على ان هذا ابتداء من جهة
وانه لو وقع فيه مغلطة ما تقدم فخطا
وهو لزوم تبني اللفظ بالاشتراك
وانفاقية مع قطع النظر عنه
ما خلفه في قوله

[illegible]

وَقَدْ عَمِلْنَا فِيهِ كَمَا عَمِلْنَا فِي ذَلِكَ الْفَهْمِ مِنْ صِ

ای زکات فتنه

وقدع الشركة فيه (أي وذلك الفهم نصيب

[illegible]

وان لم يكن لها فرد في الخارج فضلا عن وقوع

الشركة الا ان نفس تصور مفهومها لها لا يخ

الشركة بين افرادها الفرضية وانما يتكلف

في ادخال اشياء هذه الاشياء بناء على ان قواعد

عامة شاملة على الموجودات والمعدومات

وانما قال نفس تصور مفهومه ولم يقل نفس

تصوره لما عرفت ان مدركه نفسية هو اللفظ لا

المفهوم وبهذا يتبين فو قدهم لزوم المفهوم

للمفهوم كاللسان فان مفهومه الجيد ان

في ان تصور مفهوم
الظلم انما هو كلف
يتكلف في تقديره ان التكلف بالنفس
الا ان التكلفات العقلية هي مفاهيم لا انما يمكن
انقسام من المفهوم لان كل مفهوم شيئي لم يكن واخلاقا انما يمكن
ولا استحالته فكونه اشياء ونفس لا في التكلف والتكلف في ان لا يمكن
شيئي منه الاشياء ونفس لا في التكلف والتكلف في ان لا يمكن
ان الحقائق النفسية هي متغير لا في التكلف والتكلف في ان لا يمكن
الشيء عند العقل في تقديره زاده او حذفه لا في التكلف والتكلف في ان لا يمكن
الاستخدام بالادراك فلا يلزم المذكور بل ان الادراك والادراك
او مفهومه والادراك فلا يلزم المذكور بل ان الادراك والادراك
ومنه يعلم ان تقدم قوله ولقد ليس هو الا لا يمكن
او بعد التامل فتدفع ما عدا الا لا يمكن الا لا يمكن
او بعد التامل فتدفع ما عدا الا لا يمكن الا لا يمكن
كاللسان فالسعد لان التكلف على التكلف انما لا يمكن
انما لا يمكن التكلف على التكلف لان الادراك والادراك
وكذلك لا يمكن التكلف على التكلف لان الادراك والادراك
على ان لا يمكن التكلف على التكلف لان الادراك والادراك
الجزء في تعريفه لان التكلف على التكلف لان الادراك والادراك
لا يتفرض في تعريفه لان التكلف على التكلف لان الادراك والادراك
لكن عند الكلام في التكلف على التكلف لان الادراك والادراك
الصدق في التكلف على التكلف لان الادراك والادراك
واجب فان التكلف على التكلف لان الادراك والادراك
ما رآه انت عليه لا عدل وانما التكلف على التكلف
بما رآه الحلال والفضل على التكلف على التكلف
وانما التكلف على التكلف لان الادراك والادراك

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فان الباطل هو الحيوان النجس
وربما قال مع الشخص مؤلف

لأنه لو كان
الشيء من جنس
فليس ان الشئ
بشيء من جنس
وعلمها مع
عندها مع
وهو من اه لان
مع العارضا
لما سبوا ولا
على غير ذلك
فليس ان الشئ
بشيء من جنس
وعلمها مع
عندها مع
وهو من اه لان
مع العارضا
لما سبوا ولا
على غير ذلك

كثيرين وهو ظر رواها جزئي وهو الذي يمنع

نفس تصور عن ذلك أي أنه وقوع الشركة

فيه (كثيرين) فان مفهوم الحيوان الناطق مع

التعريف والشخصي هو من حيث هو تصور ما في

عنه وقوع الشركة فيه وهذا جزئي حقيق لا يجب

عنه في هذا الفن وانما ذكره في هذا المقام تكميلا

للاقسام ونصير المفهوم العلى على التام وتريدا

لأنه في ما علمت مما مر قدم العلى عليه اعلم ان الجزئيات

المفرد على
القول في
ما شئ من
الجزئيات
لأنه عليه
فليس ان الشئ
بشيء من جنس
وعلمها مع
عندها مع
وهو من اه لان
مع العارضا
لما سبوا ولا
على غير ذلك
فليس ان الشئ
بشيء من جنس
وعلمها مع
عندها مع
وهو من اه لان
مع العارضا
لما سبوا ولا
على غير ذلك
فليس ان الشئ
بشيء من جنس
وعلمها مع
عندها مع
وهو من اه لان
مع العارضا
لما سبوا ولا
على غير ذلك

وكذا يقع من غير كون
فقد تم الاستدلال مع ان لم يقل
وهلحة لما قال ان يخرج من خلافه فلو كان
هو الكلي الذي يقع من المول المقتضف فلا يخفى ان القسم
داخل في المقسم دون الانقسام ^{انما هو} ^{انما هو} ^{انما هو}
بما يقتضيه التقسيم دخول النور في الذات دون التفرع ^{ويعارض بان}
الذات فظهر ان النكتة قد علمت ان الملام باثباته في الاول ^{ويعارض بان}
اعادة النكتة تدغم رجع الغيب الى الوضوح ^{انما هو}
كون النكتة بالصفة ولم يقل لا يكون كذلك ^{انما هو}
ان ليس الوصف بالصفة ^{انما هو}
لما ان النور لا يمتد له لالا خلاف ^{انما هو}
تغيره بل اذ لا لا نسب ما لا بد من حقيقة ^{انما هو}

انما هو النوع الذي هو على ما يكون
نسبة الكل او المقتضف على ما يكون
نسبة المظهر الى المقتضف على ما يكون
انما هو النوع الذي هو على ما يكون
نسبة الكل او المقتضف على ما يكون
نسبة المظهر الى المقتضف على ما يكون

فبصح النسبة ولا الى ان يقرب كجوز ان يراد اعم منها

فيراد في ما عد النوع الماهية وفي النوع الافراد

وباعتبرت ايضا من ان النور لم يزل بعدم الخروج

لا بد من سؤال المتأقات بين التوفيق والتقسيم

روا الكلي اما عرض وهو الذي يكون منسباً

لتجلافة ارضاء الذات وهو الذي يخرج

عن حقيقة جبريانية كالفيا حكما بالنسبة الى الانسان

فانه خارج عنه حقيقة الانسان وقد عرفت انفا

ان الذات منكم في الثلاثة مع وجه الاختصار

انما هو النوع الذي هو على ما يكون
نسبة الكل او المقتضف على ما يكون
نسبة المظهر الى المقتضف على ما يكون
انما هو النوع الذي هو على ما يكون
نسبة الكل او المقتضف على ما يكون
نسبة المظهر الى المقتضف على ما يكون

في ما هو كلمة ما سؤال عنه تمام الحقيقة فان كان السؤال عنه واحدا فالعلم تمام الحقيقة المجردة ان كان
شخصا او صنفيا والا فالفصلة وان كان متعددا واطم فالعلم الاول وكلمة السؤال عما يميز الشيء ولهم
عنه بعض الأعتبار ذاتيا او عرضيا فلم يحفظ في جواب ان فيما يجاب به السؤال بما في ما هو وكذا
قوله ان في جواب في وهذا المحرر ارضف هذا المحرر او هذا ذوا غير او محمل ما به في فصله لان
فيه تشبيها على ان الانسب تغذية اما هنا للمقابلة في المفهوم اشارة الى المنية قولهم اعادة الشيء
ولك في وجه الاختصار وجه آخر وهو انه اما معرفة قد اعلم ان الثاني عن الاول قوله

مفتل فی جواب ماحوا و جواب ای شی هدی

ذاتہ الثانی الفصل والاول اماجب الشریک

فقط اوج الشركة والخصم معًا الثاني

الندى والاول الجنى وهذا اعمى فاضله

المضم بقوله (والداني) المفعول الذي هو

لَا يَكُ خَافًا عَلَيْهِ حَقِيقَةُ عَزَائِمِهِ (أَمَا يَقُولُ

في صواب ما هو على الشركة فقط، وفي بعض النسخ

المخضنة بدل فقط ومودها واحد وفي بعض

النسخ لم يقع سبباً منها ولا ضير فيه إذا حص

مستفاد من تسميه كالحبوان فالنسبة الى الانثى والذكر

عنه واحدا فالمطم تمام الحقيقة المجملية ان كان
المطم الاول وكلمة السؤال عما يميز الشيء ولم
يكن في الجواب السؤال بما في ما هو وكذا
او هذا واختر ان مجمل ما هو في فصله كان
هو اشارة الى لمية قولهم اعادة الشيء
معرفه قد علم ان الثاني عين الاول قوله
اما مقول ان يحمل وقيل ان الثاني هو الجواب
والجواب لا يحمل على الكل والجواب ان مخصوص
بالجزء الى جزء والثاني جزء علق في ما هو كان
الاصطلاح جارا على جواب التفسير عن آية
السؤال عن التعداد تبينها على اتحاد الجواب
لما ان ذكر ضم الواحد موضوع المتن في قوله تعالى
والله ورسوله احق ان يرضوه للتبني
على اتحاد هذا فلان ان الصور ما هي
ليصح قوله بحسب الشريعة وقوله وهو اجنس
في تحب اه أي قوله لا تلبس بعد وقد شركة
كثيرين فيه بان يكون الجمال والشركة المعتبرة
في السؤال متساويين لعل ما زاد كل سؤال
جواب في وموافقا واحد قد يقال انه
يصدق على النوع لانه مقول بحسب الشريعة
المحض ان التي لا شائبة فيها للتخصيصية
في الجملة نعم لو قيل معناها عددها في جميع
الازمنة كان واحدا لكنه بعيد ان اذ الحرف
نتيجة عليه انه يجوز كون المحض كونه مستقارا
من عدم ذكر التخصيصية حتى لا يلزم منه الاطلاق
على المجهول ولا يبعد حمل كلامه عليه في الا
الانسان والفرد اه آية ما هيتهما الجملة
النوعية او ما هيتهما اشخاصهما ان الفرد

وہم ہوں صبر علیہ السوء
خدا کی رضا کو حفظ کرو
صبر الجود

[illegible]

فان الحيوان انما يقع جوابا لقولنا ما الانسان
وما الفرس مثلا لا ما الانسان فقط ولا لما
الفرس وحده فان السؤال عن اصدى انما هو
عن تمام ماهية وليس الحيوان تمام ماهية كل
منها بل تمام الماهية المشتركة بينهما (وهو)
الذاتان المقدس في جواب ما هو حجب الشركة
المحض (الجنس) ويرسم بانه كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو
قوله كل جنس شاط للكمالات وقوله مقول
عن منع واجب افراده

لانه اخص منه من افراده
بانه ان اريد ان يقال هذا الجنس
مطم فالصدق لا يوجب في افعال هذا الجنس
موضوعي للجنس لو قويم في افعال هذا الجنس
فلكل منتهى لحد من منتهى باعتبار افعال هذا الجنس
منع جواب ما هو حجب الشركة
بما صدق الجنس في كل منتهى باعتبار افعال هذا الجنس
الموضوعي للجنس لو قويم في افعال هذا الجنس
بانه ان اريد ان يقال هذا الجنس
مطم فالصدق لا يوجب في افعال هذا الجنس
موضوعي للجنس لو قويم في افعال هذا الجنس
فلكل منتهى لحد من منتهى باعتبار افعال هذا الجنس
منع جواب ما هو حجب الشركة

الرجل الطويل
هذا الشرف فلا بد ان
معدل الباء حجب كونه من
التعريف مع ان اسم ان عبارة
عن الموصوف فيكون في الاصل
بطل مقولاه في جنس الشركة
مقول على جنس الشركة فقط انما يعرف
لانه القولية في جواب الشركة
انما يعرف جنس الانسان لم يعرف انما هو
عن وعن الفرس والجنس انما يعرف
واجب منع الجنس انما يعرف بذكر القولية
من النوع تمام الماهية المشتركة
ان مختلفين بالحقايق او الماهية
لان السارد غاية المقاييق لها ثم
مختلفين بها لا لادرس والفرق بين
اعتبارية في جنس او للجنس اعني
افراده لفرق فردا

فان الحيوان انما يقع جوابا لقولنا ما الانسان
وما الفرس مثلا لا ما الانسان فقط ولا لما
الفرس وحده فان السؤال عن اصدى انما هو
عن تمام ماهية وليس الحيوان تمام ماهية كل
منها بل تمام الماهية المشتركة بينهما (وهو)
الذاتان المقدس في جواب ما هو حجب الشركة
المحض (الجنس) ويرسم بانه كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو
قوله كل جنس شاط للكمالات وقوله مقول
عن منع واجب افراده

ليُعلق به قوله على كثيرين وقوله على كثيرين ليصف

باجتماعه

بقوله مختلفين وهو احراز عن النوع وخاصة

والفصل القريب وقوله في جواب ما هو احراز

عن الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام

فلعل من القيود فائدة فمن قال كل زائد لا طائل تحته

اذ مقول على كثيرين يقع عنه فقد انى بزيادة لا طائل

تحته وقد تقرر انه لا يجب ان يليه جميع فيود

التعريف منحصر في الجامع والمأنى بل قد يكون بعضها

لمجرد تحقيق المقام وكشف الرام ومن ذلك توهم مركزهم

ان الذي ينبغي تحجته النوع فلا بد ان اخرج جميع هذا من فصل الحاصل لان
خاصة النوع خاصة وهو خارج رتبة مختلفين بالتحقيق ورفعه بان
الحيوان ما ليس لخاصة النوع ولا لخاصة نسله من حكمه للنفس بالنسبة الى
وجوده في الحيوان العجوز انما القوة واللام على نسيانها
رفع للايجاب اطلع الفكرة ولا يمكن تحققه في ضمن السلب اطلع
مع فساد وعدم خذ من القوة لان نفقضا الفردية
الممكنة العامة وهذا لا يستلزم كون النوع بالفضل صحيحا
اضاب عنه بقوله بل قد اراه تنبها على تحققة في مادة صحة
الايجاب الخبث الخامس الى الفصل ان القوة

74

انما زانيمان للتصميم دون القديسة وفيها المنطق واما
 العقلية والذاتية عارضا للوجود عارضا للوجود والادب والادب
 انما زانيمان للتصميم دون القديسة وفيها المنطق واما
 العقلية والذاتية عارضا للوجود عارضا للوجود والادب والادب
 انما زانيمان للتصميم دون القديسة وفيها المنطق واما
 العقلية والذاتية عارضا للوجود عارضا للوجود والادب والادب

الأخضر هو شبه العارض بالمعروض بقى انه لم يذكر رده بان المراد العقولية بالانكان وهو عينه مع الكلية اما السابق
 منا والآن المتبر فيه مطلق العقولية والمراد بهذا العقولية في جواب ما هو او اى شيء هو او قولاً عرضياً
 وما قيل ان المراد العقولية في جواب ما هو ففيه انه لا يتمش في ناعداً لمنى والنوع في الاكونه المحرم
 لحد ان يرد منه كونه ذاتياً للمختلفات الحقيقية وكذا البوائى او يرد ما مر في الوجه الاول للاغصار قول
 اقول اه كلامه في البرهان يقتضى ترجيح قول المقرض على القيل الاول حيث قال في توقيفاتها ويعرف

خلافاً لما هنا في غاية السهولة ان اراد بالنت
 الا الواضع في اللغة والاصطلاح فلم يغرب
 او الى غير فم كيف والعلم بما اعتره المصطلح
 الاول دون شرط الفناد استلزمه

الاشتباه بين العارض والمعرض وعدم

الفرق بين التلى الطبع المعروض وبين الكل المنطوق

العارض وقيل الى انها حدود ادلا ماهية

للجنس مثلاً وراء هذا المنع ضرورة انا لا نعلم
 كاستدل

يكون الجيد جنساً الاكونه مقولاً على الكثرة

المختلفة الخفيفة وكذا الكلام في البوائى

اقول كيف لا يليق هذا حقاً والمفاهيمات

اللغوية والاصطلاحية امها في غاية السهولة

لان اللفظ اذا وضع في اللغة او في الاصطلاح

في مقدمتي اني بالنظر لتكنية هذان المفهومين والفرق بينهما ان اعتبارا في جنس يقتضي كونه عن ذكر
 الفرع ان المراد بالخارج معناه الحقيقي فيلزم عند النسخ الاعتبار من اقسام الوصف ان كان مشتركا
 اى مع حيث اشتراكه وان كان فصلا من حيث التميز اذ قد يكون بين الجنس والفصل في الماهية
 الاعتبارية عموما ومن وجه يفرق بكل مارة انتراق الاخذ في مشتركا ان غير مميز وقوله ممزا اني وفصل
 فيه اعتبارا في موضوعه الانبعاث ان اختصاص به وعرض عام ان لم يخص في فوضعت
 لم لا يجوز كون الموضوع له احد الامرين المارين في كقول قيس هو الفارق ان القوة ^{باعتبار}
 عظمى ^{لله}

لغير فاصد داخل في مفهومه فهو ذاتي جنس ان

كان مشتركا وفصل ان كان ممزا وما هو خارج

عنه فوضعت قوله فلا اشتباه بين حدودها

ورسومها المساة بالحدود والرسوم الاسمية فوضعت

اللطيات كلها ذاتيات لانها جملة اول

فوضعت اسانها بارانها فكل حد واسمية

لها ومع ادعائها ماهيات وارثها فعلية البيان

والقول بان يجوز ان يكون لها ماهيات وراء

لك المفهومات ولا نعلمها كقولنا بان يجوز

اللافتة منقول
عن اللمعة لان الاسم الثاني كاللمعة
واضحة من العلة ولان الفاعل هو الفاعل
غالباً وقلبت هاء الثانية من قوله
المصدر في الوعدته انظر الموعودة في الايمان
نفسه او لا الخارج في ازمنة الطاهر
عن عرضياتها في ان كان له اسم فتنفسه راجع
المحجوب حركته الجنسية او المحجوب انما يتحد مع الجواب
فمنه لا يخرج في قوله
الاعيان في الايمان
الجنس في قوله
الاعيان في الايمان
الجنس في قوله
الاعيان في الايمان

ان يكون في حضورنا جبال شاهقة لانها كما

لا ينفى وانما الاشتباه والالتباس في الالهييات

الحقيقية الوعدته في الاعيان فامرهما في غاية
الصعوبة وونه شرط الضاد اذ التميز بين
ذاتياتها وعرضياتها في نهاية التعريف هو

غير مقدور للبشر وانما هو شان خالق القلوب

والقدر وسائر ما يتعلق بهذا في اوضاع الابواب

الثاني ان شاء الله تعالى وما ينبغي ان ينبس عليه

ان الجنس قريب ان لان الجواب عن الماهية

ق ومن بعض ما به يقال ينتقض به تعريف الجنس القريب بالبعيد لان القسم على جواب عن الانسان
والجواب متحد مع الجواب عن الانسان وجميع ما ذكره فيه والجواب اما على اضافة البعض على الانسان
اي كل بعض ما به او على الجميع على الكل الا افراد لا المجموع الا ان اثاره على الكل الا افراده والاسباب
بالبعض غير بخلافه فاقبل انه بمعنى الكل الا افراد لا المجموع لا انتقض بالبعيد ثم الملازمة في وعن
جميع ما به ولا ينتقض التعريف بها لجنس قريب تحت نوعان فقط لان البعض والمجموع لا ينفصلان
تقدير ما اضينا اليه في نفس الامر على انه ليس بمحقق الوجود لينتقض به ق وتبين ان هـ سـ بعيد
وعن بعض ما يشاركها عتق الجواب عنها وعده جميع ما
يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة للانسان وبعيد ان لا
الجواب عنها وعده بعض ما يشاركها فيه غير اجواب عنها
وعده البعض الاخر وتكون هناك جوابان ان لا
بعيد بمرتبة كالحجم انما بالنسبة الى الانسان
وثلاثة اوجه ان كان بمرتبتين كالحجم المطلق بالنسبة
اليه واربعه ان يثلث مراتب كالحجم و هكذا فبدل
المراتب يسج الجنس السافل ومنها هـ ايسج الجنس
العالي وحيثما كان سـ وما بينهما تسج الجنس المتوسط
ان وجه القوة

ما بين الجنس البعيد والجواب
الاولى في انهم على ما لا ينفصل
عن سـ وان كانا في ذلك
المدى البعيد جوابه لا ينفصل

ق ولا تحت كور لا تنصصا على ان لا يقتضى للشيء مفرد ان لا يكون له الجوهر والالكان كل من الجنين الزهين مفردا
ق لا العقل اه قهر السيد قد ذكره التمثيل بالعقل مدقوت على اختلاف العقول العشرة بالحقيقة وعدهم كور الجوهر
جنالها فاللاني زياره اسم ولا العقل تمام الماحية المختصة للعقول ق جنابل لان عرضا عاما لان القول كونه
العرض كذلك دون الجوهر ق مقول محبا يمكن القول بحسبها مع لا مقول بالفعل والالم شمل النوع الاخر
لم يقل بالفعل فلا حاجة الى قوله فليس المراد اول اجتماع المكان القول بحسبها زمانا ق بحسب الشركة ان كان
المواضع متعدا من الافراد الخارجية في الخصوصية المختصة قد قال ينتقض التوفيق بالجدانام لقولته بحسبها
والجدان القم معتبر في الاتام فنجي حجه قيد العلم لانه مركب ق من الاحوال قال عبيد ومعا انتصبا على الى
اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حيز العقل وجميعا بمعنى

كلنا سواء اجتمعوا اولافا لغير ما كونه الشركة فهذه مراتب ثلث للحسب باعتبار الترتيب فان لم يكن
او الخصوصية مجتمعين في العقلية في جواب ما هو بل ان المراد بالخصوصية ليس بالفعل
ولا يقتضى ان يكونه العقولية وزمان واحد بل امكانها
ومنه يظهر انه لا ينضم من تاويله باضر كونه
بمعناه وان لم يكن بمعنى الجمع وان المراد المعية

الزمانية ولا يرد ان مقتضية بحسبها ليست
في زمان واحد فلا يبع قوله معا خلافا لما
انادوا الشق بل يلزم الاجماع الاول بل
الاجماع المظم لان المراد شرط النفع لان

الاشراط ليس لان الثاني لا ينافي تحقق
الشروط في ضمن ذلك الشق مع امتناع تحقق
المعنى حضا في ضمن الزمانية على التقدم ونظير
ذلك باننا بل في الماء المظم والماء ونحوه فما
قبل ان الاطلاق حضا لنفي الاشراط لا الاكراه
انني فاعدا تاطق ما يتقدم ويمكن كون احوال
معه احد بحسب الشركة ومن اضر الخصية

مرتبا او معا وكون الجواب عنها واحدا لا يمكن
كونه بحسبها من شخص مرتبا والجواب من شخص
معا ارمه واحد فلا حاجة الى الجمع على مظم
الاجماع اني القوة

اللام ارم السيد لا يملك والفتا بانه لا يكونا ساكن كرامة
في القاموس هذا بحسب راي بعضه وقدروا ان كان السؤال
بالشركة يكونه مقولا في جوابه وان كان بالخصوصية يكونه
مقولا في جوابه ومعا انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق
بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في كل كمثل
وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا ولا كذا في الرضى فالمنع ما كور
الشركة والخصوصية مجتمعين في العقولية في جواب ما هو

هذا هو الوجه في قوله
فليس المراد اول اجتماع
المكان القول بحسبها
زمانا ق بحسب الشركة
ان كان

المعنى الزمانية بل مظم المأجاء فلا يرد ما يتقدم
ولا يقتضيه
في زمان واحد
ان يكون معا لانها في
الاجماع المظم لان المراد
الاجماع الاول بل يلزم
الاجماع المظم لان المراد
الاجماع الاول بل يلزم

وكذا إلى خصصه واختاره
بمعنى بالنسبة إلى المميز
أو الضامه عام للتأنيق في الحقيقة
للاول وعرض عام للتأنيق في الحقيقة
نبيه على أنه لو كان التأنيق في الحقيقة
جما لا يضاف في الاشتغال في التأنيق
لأنه لا يرد أنه يضيف أنه لو كان التأنيق
أشارة إلى التأنيق في الحقيقة

كأنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وغيرهما مثلا إذا

قبل ما زيد يقم في جوابه الانشا وإذا قيل ما زيد وعمرو فيقال الانشا

ايضا وهكذا إلى غير النهاية وهذا مع كونه

مقولا بحسب الشركة والخصوصية معا وهو

أي يقال في جواب ما هو على النوال المذكور

النوع الحقيقة كما هو المتبادر عند الإطلاق

وهو أن كان متعدد الاشتغال في الخارج

كالانشا فهو مقول بحسب الشركة والخصوصية

وإن لم يكن متعدد الاشتغال فيه بل كان

ق سطره من في الخارج مع امتناع الغير كوجوب الوجود اولاً لا لشيء اشهدا كان الى القدر في ق ليشمل من قبل انبت الله
بنا ان صنا والا من يشمل ق ظاهره بقصد انه عند عددها بشملها فقياً وهذا كذا لث لحصوله بتفهم الاختلاف من الخارج
والذ صهي وهو امر معتدك لخلاف ما قاله ق فتأمل وجهه انه يجبه عليه من انه لا يشمل النوع المتقدم من انه مفهوم
البلغ يتناول به ويختصه كلامه هنا ان التعريف للنوع في الخارج وقوله اختلافنا الى انه لطلق النوع فتنا
ق على كثيرين حصصاً او صناعاً او اشخاصاً في اختلافنا ندبته الصفة الى طرف الموصوف في الاول وظروفه في
في الثاني وليس ندبته اليه الى طرفه فيها لان الاختلاف او اعتبار رعيه موصوف في الخارج ق في جواب ما هو
قد عرفت انه يتعلل في السؤال عنه الواحد والتمتع فلا يريد ان هذا لا يلائم قوله على كثيرين ولا خاصته الى
القول بالاشتراك بان يقي رصف هنا ما هما
وما هم بقرينة على كثيرين وهذا على واحد بقرينة
ما هو ولا الى القول بان الامر بقول عليها
رفعة او دفات ثم انه لم يقل على واحد لان الحمل
عليه متفاد من قوله مختلفين ق وخاصته
آي التي ليست خاصة النوع فلا يريد ان يخرج
خاصته بقوله في جواب اصراج الخارج لا
خاصته خاصة للجنس انما النوع خاصه

منقول في شخص واحد لا لشيء فهو مقول بحسب الخصوصية

المحضه وتبيننا ان واحد الخصوصية المحضه ليشمل

عليها شمولاً ظاهره فتأمل (ويستمر) اي النوع

الحقيقه بانه كلي بقوله على كثيرين مختلفين بالعدد
لكن الملاحظ ان هذا الاختلاف في افراد النوع الذي
الا فلو لم
اختلافاً خارجياً او ذاتياً فيشمل النوع كغيره

في الشخص النوع المدوم لا لانتفاء دون الحقيقة

في جواب ما هو قوله كلي بقوله على كثيرين ببيان

وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة اقرار

عن الجنس وخاصته والعرض العام والخصوص

ولا يترتب عليه لزوم تخصيص
 لما كان له من الامور ولا يترتب
 من الفصل لم يبق
 والتفسير على ان الفصل
 القريب لا يتبع بالشيء
 في الخارج اه انما هذا
 في ما يجب داخله على
 الفصل ليس له الخارج الحقيقي

والفصل البعيد وقوله في جواب ما هي اضرار
 عن الفصل القريب وخاصة النوع وتخصيص
 قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة بالاضرار عن
 الخبر فقط وكذا تخصيص الاختلاف في الحقيقة
 في ما سبق باخراج النوع فقط واما البواقي لما
 تعريف الجنب

القيد الاخير والموضعين تحكم كيف وفي ذلك
 اضرار لما اضرب وما وقع به الشريف العلامة قد
 وغيره من انها لو فرض عدم فروجها بالاول لم يثبت
 بالاضر قطعاً فاستدل الكل اليه فما لا يشع العليل

والا لم يلزم ان الحكم وانما التخصيص
 مشترك بين ذلك القول ونحوه في
 فواضل الاضراس والفصل في صيرورة الضرر
 هذا وانما اضررت بالقيد الاول الا انه لا لم يخرج في
 القريب وانما اضررت بالقيد الاول الا انه لا لم يخرج في
 الاخير فاما النوع في هذه النظم بالانفلاق والاضراس في
 الخاصة والعرفية مع عتبات الماشية فاستدلوا بالاضراس في
 ولا يخفى انه لا يشع العليل ويدفع التحكم في القول
 في ما قبل فاعلم ان هذا هو الحق في كل وقت
 في ما قبل فاعلم ان هذا هو الحق في كل وقت

ق فان قلت ان مقتضى التعريف جها بعدم صدقه على النوع المعلوم الفرد لكن انما يتجهد اغراض العن عامر
 ق انما يكون من على ما تقر من ان ما به ليس هو هو باعتبار تحققه في الخارج حقيقة وباعتبار تشخيص
 هوية وهو قطع النظر عن ذلك ما هيته لكن انما يتم ان وجد الكل المتصور في الخارج الا ان يراد بالتشخيص
 والتحقيق اعم من ان يكون لنفسه او لغيره ق مشرا انه ذلك القول الى النوع ونسبة الاشارة اليه
 لانه سببا فاقيل ينبغي ان يقول مشرا به الراه ويجب ان يقول المضم او لا ينبغي ق بان ما هو اى
 اى السؤال به او المعنى ما هو انه السؤال فيهم
 الجملة ولا يبعد ان يراد بالسؤال ما السؤال
 لما قد يراد بالجواب ما به ذلك ق موجودة
 اى بوجود غير متنازع عن وجود افرادها
 او بوجودها ق لانسان ذكر الكاف من على
 تقديم الربط على العطف او لا افراد الذئبة
 او الغير تاكيد له اى القوة عنس من ظلمه

ويجب ان يقال انه كل يقول على واحد او على

كثيرين الى مشرا الى النوع المخصص شخص الى

النوع الغير المخصصه كانه صايب الشئ قلت

قد مر من السيد العلامة قد مره بان ما هو سؤال

عن الماهية وهو اعم من ان يكون موجودة في الخارج

للالسان والغير وغيرها من المصوبات الخارجية

وإذا رُدَّ أنه إذا كان المقصود الأصل معرفة أحوالها لجوز التخصيص نظرًا إليه ورد عليه أن كلامه هنا قد مرَّ من قبل
 لقوله في بحث النسب بأن قولهم نقض التاوين متبادران في خصوص ما عدا المفردات الشاملة ونعم القواعد
 حكم الفاضل وليس لنا زيادة غرض في معرفة تفاهتها إذ لا يقع موضوعات والمجولات وما نزل الحكمة في
 وقد استعمله يعني لما أن معرفة المفردات الاعتبارية والحكمة مضمرة بالشيء كذلك شمول قواعد المنطق
 لها في كونه أولًا معرفة الأعداد الاعتبارية لطلعت معرفة المصوبات لأنها تبادر لها ومن معرفتها يكتب مودتها
 قاله عيسى ابن القوه رحمه الله صلى الله عليه وآله وسلم في معرفة أحوال المفردات إلا أن قواعد الفن شاملة

بمعرفة المفردات الشاملة
 للمفردات والمفردات ممكنات أو مستغاثات

لما رآه إشارة فالمقصود الأصل من الفن

أن يستعمل معرفة أحوال المصوبات وقد يتعلم معرفة أحوال المفردات الاعتبارية

وبين أحوالها وأحكامها فإن هذه المعرفة

قد يحتاج إليها في معرفة أحوال المصوبات الحقيقية

ونلاحظ أن الاعتبارات لبطل الحكمة إلى ههنا

كلامه قد مرَّ وجهها إلى شرفية لولانا وأور

عليه رحمه الله ورد ثم أنه قد اعترض على التعريف

لأما يحايضه في الحملة ولأنسلم المناقاة بيني لمفولة

على مختلف الحقيقة وبين القولية على نفقتها

فَإِنَّ الْحَقَّ صِدْقٌ عَلَيْهِ إِنَّهُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ

مختلفين بالعبد ورون الحقيقة في صواب ما هو

از الحیران شلایه یقال فی صداب بانید و عمرو و ما

هذا الفرس وما ذاك الفرس فلا بد من زيارة

فقد فقط بعد قوله فمختلفين بالعدرون الحقيقة

فمنع الاقتران به عن الجنس فتم التعرف بها

[illegible]

كل ما لا يتصور على كونه
منفردة لا يتصور ان يكون
كونه على قول الحقيقة
الحقيقة اذ ان اعني الجنس كما
قوله ان صحة ماخذ الاستقناق
على الحقيقة بالجنس ماخذ الاستقناق
لا فائدة ان يكون هذا على الثاني
بناحية قول النكويين من ان
كل ما لا يتصور على كونه
منفردة لا يتصور ان يكون
كونه على قول الحقيقة
الحقيقة اذ ان اعني الجنس كما
قوله ان صحة ماخذ الاستقناق
على الحقيقة بالجنس ماخذ الاستقناق
لا فائدة ان يكون هذا على الثاني
بناحية قول النكويين من ان

واجب عنه ثلاثة الاول ان صحة الجواب
بوصوه

بالجنس ناظرة الى اشمال السؤال على الحقيقة

المختلفتين والى صلب المتفقتين في حكم الواحدة

باعتبار النوعين كثير من مملوحي

والثاني ان المباركة المقولية المقولية

صراحة والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول

على التفقتين بالحقيقة صراحة واصالة

بمنوع في تعريف

بل مقول عليها ضنا وتباو الثاني ان قول

دون الحقيقة يفيد ان الاختلاف بالحقيقة جنته

(فانه اقلا من افرادها)

ما منع من كونه مقولا عليها وليس كذلك في الجنس محله لا مانع من ذلك

فيصح الاعتزان به بلا زيادة فيد حفظ ولم يراد

في النية فيتم التعريف بدونهما ومنها هذا ثم ان

النوع كما يطلق على ما ذكره كذلك يطلق على كل

ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في هذا ما هو

قولا اوليا ويسمى النوع الاضافي وهذا ما اعم

الانواع كالجسم لم يسم النوع العالي او خفضها

وهذا النوع الحقيق كالانسان فيسمى النوع فل

ونوع الانواع او اعم بالنية الماتحة وافضل بالنظر

الى ما فوقه كالحيدون والجسم النامي فيسمى النوع المنوط

او زيادة انفي لان هذا من انفي
تقدم على جميع النفي واللفظ
نفي التلبيح بالزيادة لا ينطبق
ولكن القول بان التلبيح للصلة وان
الى الموصوف او كلمة لا تعني
كل ما هو الا على الحقيقة المقدر
النطقين بانه يجاب عن السؤال
والوضو العام والصفة التي
قولا اوليا وما عداها التي
الشيء هو هذا مع انه خلاف
استوفى جميعا بانواع الجملة
العالية لعدم تحققها في
ماهية يطلق عليها وعلى غيرها
ختم اصعب قولا في هذا
عن الفطرية ما قيل ان الفصل
لأن كونها محوثة في التغيرات
وقد الحسنة معنية في التغيرات
التي لا يتحقق في جميعها
مسألة الفصل الاضافي لا علم
قوله وهذا ليس الا في
ان يقع ما يتحقق في جميعها
قوله الله تعالى ولا يفتقر
قوله الى ما تحته او ما تحته
بمعناها فلا يتحقق تعريف
لأنه لا يفتقر الى ما تحته
والمعنى ان لا يفتقر الى ما تحته

فيصح الاعتراض به بلا زيادة فيدفعه والرد

في النية فيتم التوفيق بدونه جمعا ومنها هذا ثم ان

النوع لا يطلق على ما ذكره كذلك يطلق على كل

ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في مباد ما هو

قولا اوليا ويسمى النوع الاضافي وهذا ما اعم

الانواع كالجسم المحم فيس النوع العالي او خفضها

وهذا النوع الحقيقي كالانسان فيس النوع المنفرد

ونوع الانواع اذ اعم بالنية الماتحة وافضل بالنظر

اليها فوقع كالحيدان والجسم النامي فيس النوع المنوط

لان مقتضى النية والاعتراض
تقدم على جميع المنقولات
وتنفي التعلق بالزيادة لا تنفي
وذلك القول ما بالباري للصلة
الى الموصوف او كلمة لا معنى
لكل ما هو الاول على الحقيقة
المنطوقين بانه يجب عن النوال
والموصوف فلا حاجة للاضاح
والوضوح انما هو ما هو
قولا اوليا وما عداه الى
اشي هو صدمع انه خلاف اصطلاحهم
استوفى جمعا بالنوع اسفل
العالية لعدم تحقق الجمال
ما هي تطلق عليها وعلى غيرها
خروج اصعب قولا وهو ما
عن القطع وما قيل ان الفصل
لحوان كون محذوف في التوفيق
وقد لخصت معنى في جميع
الانواع بالتحقق وجميع
سأطة الفصل اسفل محذوف
قوله وهذا ليس الا في
المتنوع سافل ليس الا في
صلى الله عليه وسلم افضل
ق الى ما تحته اي ماهية في
بمعناها فلا يتحقق توفيق
لان الماد بها ما به يجب
والماد بها ما به يجب

انما المقصود ان
القسمة في المقسم والمقسمة انما هي
الاشارة في المقسم والمقسمة انما هي
لم يرد لان كل فصل في المقسم والمقسمة انما هي

انما المقصود ان
القسمة في المقسم والمقسمة انما هي
الاشارة في المقسم والمقسمة انما هي
لم يرد لان كل فصل في المقسم والمقسمة انما هي

وتبع المتأخرين في تركب الماهية من امرين متساويين

وقسم الفصل الى ما يميز عن المراكات في الجنس ومكمل المراكات

في الوجود وذلك لانه ان تركب ماهية من امرين متساويين ان

امور متساوية فكل من تلك الامور يكون فصلا فيميزها عما يشتركها

في الوجود لا يلزم حينئذ فالطالب بالشيء هو يطلب ما لا يكون

تمام المشتركين الماهية وغيرها ويميزها عما يشتركها في الضيف

اليه لفظ اي مثلا اي حيوان هو سؤال عما يميزها عن المراكات

في الجنس واي موجود هو سؤال عما يميز عن المراكات في الوجود على

ما افاده السعد العلاء في شرح الشبهة ومثل الادب التفصيل

فليرجع اليه في المطولات لا يقال ان تركب الماهية من امرين

متساويين وان لم يتم البرهان على امتناعه على ان علم المتأخرين الا انه

مما لم يتحقق في الكتاب فاما في جعل الفصل عاما على التمييز

لا مانع من ذلك ولا شرف في معرفة ان قواعدهم عامة في امثلة الموجودات

انما المقصود ان
القسمة في المقسم والمقسمة انما هي
الاشارة في المقسم والمقسمة انما هي
لم يرد لان كل فصل في المقسم والمقسمة انما هي

من افهم ان
الشيء لا ينفك عن
الشيء الا بالحد الذي
يكون فيه

الشيء لا ينفك عن
الشيء الا بالحد الذي
يكون فيه

وتبع المتأخرين في تركب الماهية من امرين متساويين

وقسم الفصل الى ما يميز عن المشاركات في الجنس وكما شارك

في الوجود وذلك لانه ان تركب ماهية من امرين متساويين او

امور متساوية فكل من تلك الامور يكون فصلا فيتمتعها عما يشترك

في الوجود لا مبرر حينئذ فالطالب بالشيء هو يطلب ما لا يكون

تماما المشتركين الماهية وغيرها ويميزها عما يشتركها فيما خفي

اليه لفظ اي مثلا اي حيوان هو سؤال عما يميزها عن المشاركات

في الجنس واي موجود هو سؤال عما يميز عن المشاركات في الوجود على

ما افاده السعد للعلاقة في شرح الشبهة من ان الفصل

فليس هو اليه والى المطلات لا يقال ان تركب الماهية من امرين

متساويين وان لم يتم البرهان على امتناعه على ان علم المتأخرين الا انه

مما لم يتحقق في الخارج فاما في جعل الفصل عما على التمييز

لا مانع من ذلك وقد عرفت غير مرة ان قولهم عامة شاملة للوجود

الشيء لا ينفك عن
الشيء الا بالحد الذي
يكون فيه

لَمَنْ عَلَى قَوْلِهِمَا أَنْ يَخْتَصَّ عَلَى حَقَائِقِ فُرْقٍ وَاحِدَةٍ وَتَهْوَى الْعَامَ

على الحماني المختلفة العرف العام كالمنقش بالقوة مثال

اللازم العام والفصل مثال للمفارقة العام للامانة وغيره

من الحيوانات كالفرس والبق وغيرهما ويرسم بانه كالجنى

بقیال انی بحر علی ما ای علی الفوار داخله تحت صفایق مختلفه

يخرج النوع والمفصل القريب والخاصة قوله عرضيا اجمالا

عَرَضِيَا لَا تَتِيَاخِرُ الْحَبْسُ وَالْفُضُولُ الْبَغِيَّةُ فَإِنْ قُلْتَ تَقْسِمُ

العرضة أقلل إلى اللازم والمفارقة ثم تقسم كل منها إلى الصلة

والعرض العام يخرج اقسام العرض الى اربعة فصول الكليات سبعة

للأخمة والإجماع منعقد على المضارها في الخمة فالواجب

عَلَا الْمَضْأَانِ يَقْسِمُ أَقْلًا إِلَى الْخَاصَّةِ وَالْعَرْمَى الْعَامِ ثُمَّ يَقْسِمُ

كلّا منيّا الى القلنم والمفارقة يظهر الحصار الكلي وختمه

قلت اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العامة باعتبار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

إليكم بهذا الاعتبار أيضاً فاعلم أن مفهوم الخاصية

والمفارقة ما لحق بحقيقة واحدة وأدغم في الحقيقة

ما يصح الحقايق فرغم محصول الاقسام الاربعه فيمنين

مطلقين يوجد كل منهما في اللازم والله اعلم بالصواب

العرض في هذين المعينين وظاهر المختار في كل واحد منهما

نظر الى زبدة الاقسام فتسبح في النسيم كما فعلت سحابة

یہ کہانی
ہوئے وہ ان تعریفیات الکلیات کل منها مستعمل جمعاً

وَمِنْهَا قَانِ الْمَلَوْنِ حَيْثُ لَا سَوْدَ وَالْأَحْمَرِ وَنَوَاحِيهِ

وَفَصْلٌ لِلْكَتِيفِ وَخَاصَّةً لِلْحِمِّ وَعَرَضٌ عِلْمٌ عَرَضِيٌّ يَحْتَمِلُ

تعريف كل من الجنس والنوع والفصل والخاصة والخاصة

على كل منها في هذه المادة والحيوان به الامور التي هي مختلفة

الاعتمادات كالمفردات الاصطلاحية يعبر عنها بها

[illegible]

المختصر
للسائق
بجدة

فلا ينتفع فديته ينتفع بهذا ان التمس لازم بناء على ان يراى بالتمس انه لو اعتبر لتمن لكن بطلانه ثم اذ ينقطع اه والى
 انه غير لازم ولو قال بعد قوله من الامور الاعتبارية ولو سلم استلزام فبطلانه ثم اذ ينقطع اه لكان اوله وافيد
 لان معرف المرف اه الكلام هنا وفي ما ياتي عوض عن الغير العائد الى المرف كما في قوله تعالى فان الجنة مع الماوى او
 للهدى الخارجى او الكلام على حذف العنان ان مرف مرف المرف فلا ينجى ان الكلام في المرف الثاني بالنسبة الى
 الثالث لانه الاول بالنسبة الى الثاني فانه عرف به قوله بل قد من اواره هذا اصحح لكن اشانه للمعنى باطل اذ في
 لا ينافي كونه مرفا لنفسه فان قولنا ما يكون تصور له الى له اعتبارا انا اعتبار رذاته واعتبار حرق المرف بالنسبة الى
 هو المرف بالكره عليه فكما ان تعريف للمرف بالاعتبار الاول مرف لنفسه بذلك الاعتبار من حيث انه ملحوظ بالاعتبار الثاني
 وقوله عليه السلام في كل تعريف يكون وفي المرف كتعريف الكلام بما تضمنه كلتيه بالاعتبار فاصفهم وبما ذكرنا ان في بعض
 رتبة ما به ينتفع ان يكون المرف بالكره والعنف والخاص عين المرف والعنف اليه العام على انه يجوز ان يكون
 متعقوله مرف المرف عين المرف عدم اضيائه لا مرف بدليل قياسه على الوجود فان معنى قولهم وجود الوجود
 عينه عدم الحاجة الى الوجود كما في المبرودات فيقول الى الجواب الاول من جوابه الشارح نلتزم ان القوة غير

بنا على ان المراد بماعده جميع فلا يرد ان ماعده اعم منه ان يراى به لبعض او الكل فتدبرهم ما ولتعريف القدر والوجود
 ان يكون ذلك جميع افراد المرف من جميع ماعده والاريد ان المرف من جميع ماعده وليس مقبلا عنه

لأنه هنا امر وثلاثة المرف المحدود والمرف الذي هو مرف المرف المحدود والمرف الذي هو مرف المرف المحدود والمرف الذي هو مرف المرف المحدود
 هو عين المعنى الثاني لان كل واحد من هذه المرف وعده المرف عين الآخر بناء على ان كل واحد منها عبارة عما
 يستلزم تصور له تصور شيء كما ان كل واحد من الوجود ووجود الوجود عبارة عن اكون في احد الممدين فهنا او
 فاذا عرف المرف الذي هو الاول والاول بالاعتبار الثاني وهو الذي يستلزم تصور له تصور شيء لا يحتاج الى الاعتناء
 الى ان يعرف بالثالث مغاير للاول الثاني لانه عينه والتعريف بالعين لغو لغطا ومما لم ينع فلا يلزم التمس
 على تقدير ان يعرف المرف لا انقطاع التمس في المرتبة الاولى برهان

اي لان المرف الثاني عين للمرف المطلق وليس له رتبة حقيقة لظهور بطلانه فانه قد من اواره كما بينه في كثر بل
 المراد انه مع اعيانه وما عرفه فانه فعلة عين المرف اي يصدق عليه بطلان التوفيق لتوفيق المطلق يقنع من توفيق
 لان ما كان توفيقا له وهو مفهوم ما يكون تصور له لا يكون توفيقا للثاني باعتبار انه راسخ في المطلق فتتخلى
 ذلك المفهوم كما انه توفيق للمطلق تعريف لنفسه باعتبار كونه ماحدقة وعلى كذا ما قرنا تجوابه في الشارح
 بتسليم الغريبة ومنع تناقض فديته للعينة بالمعنى الذي قلنا وحيث يعنى الكلام بدون تقدير المضاف الذي
 قدره الاستاذ مطلقا ولا يرد ما اورثوه على تركه ولا يحتاج الى تفصيل بسطه ابرار ان على المقارن
 قد فن كرم المروا

وعلامته عدم تساوي القسيتين سواء تباينا كما في التضمين الحقيقي أم لا كما في الاعتباري وعلامة كونه للشيء في الحد
ساواة كل من شقي التردد للموقف عند من يشترط المساواة والقوله بأنه ان تناول لفظ من لفظ التوفيق
للخلا القسيتين كما هنا فهو للمحدود والانفصال كما يمتلك الجسم ما يتركب من جوهرين او ماله ابعاد ثلثة متقدرة
بتوحيده بقولهم علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتعديقات من حيث الاتصال
او للمعقولات الثانية من حيث الانطباق على المعقولات الأولى

لأزمها البينة لعدم كونها بطريق الاكتساب والتقسيم

المحدود ولا شك في المذبح مردان التعريف والتحديد

الابهام والترديد وتعميق المعرفة لا يتلزم كقول

اما لعدم احتياجه الى مركزه فليد به اجازته او لكونه معلوماً

بأنقطاع الاعتبار وما قيل من أنه لا يستلزم التسلسل لأن

معرف المعرف علی المعرف فرد مد بانلیسی کذک بل فرد من

افزاره و انما سجد قولاً لتركه غالباً عند قوم و دائماً عند افریق

و شارح الشرح الماهية و بيانها ثم ما ذكرنا من التعريف انما هو

عند الباخرين واما عند القدماء فقالوا هو ما يكون نص

سیالاکتابتقصی الشیخ اعم من ان یکنی ما یکنی او یومر غیر

عز جميع ماعلاه او عن بعضه قال السيد العبد لله اعلم ان

المأخوذ عن المساواة في التعريف وهو ما يابى له

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المركب
العلمية
الاصغر

من ان يتركه في نفسه انما كان
عند كونه بالحيوان لا اعتبار له في بناء على كونه
الانسان بالحيوان الا في اعتبار الاول في المحقق قول احد
صد انما على الشق الثاني الاول وما اجاب المحقق اذ لم يذكره في الموضوع
فيه ويتركه الثالث على الشق الثاني الاول وما اجاب المحقق اذ لم يذكره في الموضوع
والا فلا فاضله ان الموضوع في الاصل فلا يتركه في نفسه
واحد والتجديد في الاصل فلا يتركه في نفسه
ومنها ان غيب صريح كما مر في قوله عن غيبه
هتد لا يلزم انما يتم اذا لم يوجد في القدر
والخواتم غير شق
ابن القوي رحمه الله

ناقض مع ما فيه من السعد والخلل من وجوده ينافيه ما صرحه

من ان الفصل وحده كالناطق فقط حد ناقص عند من هو زه

التعريف والخاصية وحدها كالمضاحك فقط رسم ناقص

عند من هو زه التعريف بها فقط ولم يفصل احد غير هذا الش

والنحو بالترديد في معناها ولم يقل احد ايضا ان الناطق ليس

بمفصل فقط بل بفصل مع جنس او عرض علم وان المضاحك ليس

لخاصة فقط بل خاصة مع جنس او عرض عام فتأمل وان لم التام

هو الذي يتركب من جنس في الغريب وخاصة اللازمة قيد

الخاصة باللائمة لان المفارقة هي من ذي الخاصية والتعريف

بالخاص مع كونه غير جائز عند المتأخرين لا يكون رسالنا ما

بالافتقار كالحوي المضاحك في تعريف الانسان وانما يكون

رسالنا ان الخارج اللازم للشيء انزه في رسالنا رسالنا

ان انزهها وعلاماتها وما كونه تاما فليكن برهنة الحق التام في

المتنوع في تعريفه في الشق الثاني

وجه المناقاة ان مقتضى كلامه ان الاول على رسم ناقص
ناقص وفاقا والثاني عليه رسم ناقص كذا نك
ابن القوي رحمه الله
وجه انه ليس قائل بالكون الناطق فصلا مثلا مع
احد الامرين بل المستفاد منه قوله فان كان وكان
كان الخ انه قائل بكونه النطق فصلا قريبا
والضمك خاصة وفيه في المناقاة لا شراط
المحمولية فيها ابن القوي رحمه الله
ط
اقول انما يلزم اذا كان مقاربا بالفعل بهلاك
ولا كانت غير شاملة لجميع الافراد في بعض
الادوات والا كما في النفس بالفعل للمحمول
البركة فالنسبة بين الخاصة وزيها الممار
لصدق الموجبة الكلية مطلقة عامة مع
الجانبين الا ان يمار باللائم الشامل لجميع
الافراد سواء كانت شاملة لجميع الادوات
الافرادك بالقوة او لا كما في مثالنا ط
ان القوي رحمه الله
ط
لقد قال في تعريفه بالاضحى غير جائز عند
ان خريف ولا يكون رسالنا ما
لكن اوله مع وجوده ان القوي رحمه الله
ط
استدل عليه بانه تعريف بالاضحى وتنفيد
منتهى فلا يجزئ منع الضد في ما كان اللازم
عوضا للاضحى لكونه اوضح للازم
ابن القوي رحمه الله
ط
منه بانه لا يتقدم من متوجه الى القيد
والا فان من متوجه الى القيد والقيد
ان القوي رحمه الله

ان يكون المجموع خاصته وان لم يكن شئ منها خاصته والمراد بالجمع ما فوق الواحد فيمثل التعريف الطائر الولد للطيور
اقول هذا التعريف مستغرق للدور لا هذا الموضع في التعريف رارا وان الماشي على قدميه خاصته لازمة
فيخرج ما عداه فلا وجه تخصيص الاراد الآلات بالضم كمال طبع لا قبله ويدفع باعتبار المرة الاولى
بان المفعول كقولنا هذا الطريق في بيان تعريف الانسان ويدفع الاراد ان في الدور باعتبار ما عداه بتقدير
الموصوفه ثم ان قيد فقط على شرط ليصح قوله يخرج الماشي ابن التره و...

انما بالعبارة لان ما قاله اني بالعبارة لان ما قاله
استماله على الجنس القريب وتقييده بامر محقق بالماهية المعروفة
والرسم الناقص هو الذي يتكبر من عيوبه الخلق جليها الحقيقة
واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماشي على قدميه يخرج على الا...

انظر هذا اوله ان قيل اسم فعل والكتاب
علامة الخطاب وذا منفعوله ان هذا انت
ذا وقوله لما لان مقول قالوا ان التره
فلا وجه...

ان مع التره من جمع ما عداه فلا وجه ان خصه
بكونه التعريف بالجنس او الفصل البعيد
وصد بناء على ان الماد بالذاتيات جنس
ان ذلك ولهم واحد وهو فاسد التره...

فلم يصلح تنقيح انتفيج بالنظر الى المطلق
نظرا الى انهم ما سبق الاعداد وقوله موقفا
الا ان يقع بان بعد قوله مع انتفيج
ان ولا حزنه وفيه تامل على ان قص ابن
ان لا يصح المثال السابق لعدم التره...

التعريف اما الاطلاع على الذاتيات او اعادة التعريف عن جميع
طاعة المعرف والعمر من العام لا يصلح شيئا منها لم يصلح ان الجمع يجوز
تفهم عرفا ولا جزء معرف فهي ساقط عن درجة الاعتبار وانما...

ان لا يصح المثال السابق لعدم التره...
ان لا يصح المثال السابق لعدم التره...
ان لا يصح المثال السابق لعدم التره...

ان لا يصح المثال السابق لعدم التره...
ان لا يصح المثال السابق لعدم التره...
ان لا يصح المثال السابق لعدم التره...

ق ومن الفصل الى التذييل لا البعيد والالم ايضا التمييز الملام ثم مقتضى قولهم ان المركب من الذات والوصف
عرض كونه سمانا قضا وكانه لخصلا مجموعا الا ظلالا والتمييز للمركب مع الجزء الذاتي اعتبره
السيد جدا وهل المركب من الثلاثة جائز ام لا وعلى تقدير الجواز هو اوسع من كل محتمل
ان قريب او بعيدا بعيدا الظاهر ان حين ان الحديثين واما
وهل هو على تقدير كونه بعيدا فانه ثم ان اختياره على فائدة تبيين واما
واجب التقديم على الخاصة ام على الفصل لا اختياره على فائدة تبيين واما
وهل هو على تقدير كونه بعيدا فانه ثم ان اختياره على فائدة تبيين واما

وعد بها وإن المركب من الفصل عدنا قس ولكن من الفصل

ومنه وكذلك المركب من الففصل الخامسة مدة ناقص لكنه الحمل

العرض العلم والفصل انهما والضبط على هذا ان المركب من الجنس

والفصل الثامن والعشرون في فضل الجنة والجنة
والجنة

لومع النفل البعيد أومع الخاصة أومع العرض العام حد^ك

ناقض والجس القريب مع الخاصة رسم تام والخاصة وحدها

ادمع الجنى البعيد ادمع الفصل البعيد ادمع العرض العاشر

سَمِ نَاقِصٌ وَلِجَانِبِهِ مَخَالِفَةٌ ظَاهِرَةٌ مَا قَالَهُ الْفَنَاءُ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ

بمحرم والذاتيات فمحرم عامه تام وبعضها مائة ناقص والتعريف

محمد الذاتيات فبالحسن القريب والخاصة رسم تام وبغيره رسم

ناتق في هذا العرض العلم مع الفصل والخاصة والخاصة

مع المضل أو مع الجنن البعيد والجنن البعيد مع الخاصة كل

مذاہر سیم ناصی انہر و کذا ما نقلناہ سابقا قائل فیہما فی الخیر

فدعنا في

ان قربا او بعيدا
 وهل هو على تقدير كونه بعيدا
 واجب التقديم على الخاصة ام الظاهر ان
 واجب التقديم على الخاص على الفصل فيه ثم ان
 الخلاف في تقديم الفصل وقيل على الظاهر
 على تقدير كون الفصل قريبا من كل منهما فتدور
 على كونه بعيدا فيه خفاء ان كل منهما فتدور
 بفائدة منهما انما الله دعا
 صفة كان كلمة او لا انفصال المحلوس في شئ
 المركب من الفصل التذييل وكل ثلاثة ثلاثة ويجوز
 وكل اثنين اثنين وقوله اثنان على الاختلاف
 الاربعه وقيل على قوله اثنان على الاختلاف
 في الرسم انما نص في قوله اثنان على الاختلاف
 ان الله دعا فيما على الاضيق في قوله اثنان
 لا اتفاق عليه دعا في قوله اثنان على الاختلاف
 فاما يجوز في قوله اثنان على الاختلاف
 كما لا يخفى في قوله اثنان على الاختلاف
 ان المساوئ فلا بد من ان هذا يصدق على الثاني
 على جميع التعداد في الساندة منه فبينما ما سبق من
 انه سم ان كان معناه شيئا من النطق والقول بانه
 ليس بجيد الدلائل بالجملة دعا في قوله اثنان
 على جميع فظيفة وانما مقدمه الى المقيد والتقدير
 من قبل جود فظيفة دعا في قوله اثنان على الاختلاف
 ولذا مع التذرع دعا في قوله اثنان على الاختلاف
 انهم انه نكرار ولا يرد انه لا فائدة ان تقدم كل من
 الخاصة على الاخر لا يمنع الرتبة ان
 فلا يمنع للتخصيص دعا في قوله اثنان على الاختلاف
 بالمتعارضة دعا في قوله اثنان على الاختلاف
 زائد حيث قال والخاصية كل اه كذا
 البعيد مع الخاصية كل اه كذا
 او البعيد مع الخاصية كل اه كذا

في كل منها اسم اه و على ما ذكره السيد قدس سره الا في ان هذا ناقص في وكذا ما نقلنا
 ان وكذا في الف ضبط السيد قدس سره ما نقلناه عن الفنا ر اد اي وكذا في
 ضبط الفنا ر ما اه والا غير البالغ في رد الفنا ر ووجه المما لفة ورتاف
 و اصر المتنا ر عند ما قاله الفنا ر لموافقة لما قالوا ان المركب
 الذاتي والنظر عرض المؤيد بالقضايا المستقلة في اقسامها وانها وجرها
 سابقا ما ذكره السيد قدس سره في قوله الا ان ادب الوضيات او بالركب منها يؤيد
 محتاجا ولا يباينه نسبة المما لفة اليه في ما سبق لجواب ان يكونه لتا دبع مع السيد
 او لتفقه به قدس سره انما القوة وفت

ان لالاهيات الحقيقة سابقا ان كانت
 وكونا لك معلوم من قوله سابقا ان كانت
 من كية فلا يدان وجهه في المشبه في معلوم
 الى جعل الكائن للقدان ان الله واحد
 وقد يقين من شعبان ثلثة وعشرون يوما من سنة الف وثلثة وخمسة
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد عدد معلوما لك ومداد معلوم لك وما يكسر لم

وتعرفه تعريف التعريف الحقيقى وفى تقدير المولى بكسر مرافقة التوكيد بكسر لذكر بالغم وقيد بالحشية
 اياه الا ان الهمية الحقيقية لاسم الاسم انما لو حظ لان تلك الحشية يكونه تعريفها اسياق يعيد
 تعميم للتعريف الحقيقى كما يشهد علم التزويد وليس تعريفه ههنا يكون كلمة او لتعظيم الممدود للام
 عنه تعريفه بامرفى مشر لا شناه البنى بالوصف العام والفصل بالخاصة فى بيده اه نعم للتعريف
 الاسمى والتعريف فى تعريف مفهوماه الظاهر بامرفى بلفظ شهر عدم توضحه للتعريف اللغوى مشر ترا فى
 اللغوى والاسمى كما ذهب اليه المحقق المتفان زائى وكلامه فى البرهان علم فى عدم تزاروفها كما هو متنا اليه
 ق على تعجيل اه ان يقصد به التفسير ولا يقصد به تشبيه المعنى خلافا لما ذهب اليه الشريف
 ودقاقتا للتفان زائى ومشاره ان التعريف اللغوى من الطالب التصديقية عند الشريف والتعريفية
 عند العلامة وشعر الشريف فى فتاوى آية عيسى او فصل على سبيل منقول لا الجمع ليعلم الجواز
 ان يكون بين هذين نهما عموميه وجه فليكون كل جنة وفصلا للآلاف كالان لا يبين
 فى تعريف الرومى ق لا يلو اه قد يقال ان المحرم لان الامور الاعتبارية لها وجود فى نفس
 الارهاق بنباتات الحقيقية اذ لها عقابيقه والحواس لها اضافة فى الموصودات لان
 المراد بها الايمان ان شئ فى نفس الارهاق اشار اليه ثم والمراد بالثانية بنفسها او كذا
 انشراحا كما اشار اليه ابا لوة ومخلصه وصلى الله على سيد الخلق وفاتم الانبياءية يا محمد وله

يتمتع في الكلام
المعتمد من الحكم السابق
الآلات وجعل قوله اعلم الخ
اصحها للغير من تكلف فقي استعمال
صحيح مرفعه بما يميز الشيء عما عداه ويرى عليه
لا يبينها عن اثنين افراده اذ موقوف انما هي
اذ الخبث لا يغير الكمال ويضع عنه بان لا يكون
نفسه ولا افراده وينتقض متغيا بالعقل
والعلم لصدق التوفيق على ما هو كذا في
من القول وما قيل في الجواب في التوفيق

وقد يكون حقيقيا اذ لها مفهومات وحقايق كذا في التلويح

تنبيه اعلم ان ارباب العربية والاسوس كثير ما يستعملون

الحذ بمعية المعرف وكثير من الناس يغفلون بسبب الغفلة

عن اختلاف الاصطلاحين فلا تفعل والتخبط وما يجب ان

ينبه عليه هو انه يجب الاحتراز في التعريف عن اشياء منها تعريف

بما يبا وير في المعرفة والجهالة ومنها تعريف الشيء بما لا يعرف الا

بذلك الشيء وهو الدورس او كان بمرتبة او بمراتب ومنها

استعمال الالفاظ المشتركة والمجازية للدان وجود الاحتراز

عنها عند اهل العقول واعلم ان الادباء والاصليين في

استعمالها في التعريف اقامت قرينة ظاهرة في تعيين

المراد بل الصحيح ان الامر كذلك باجماع الفريقين واتفاقهما

صرح ببعض المحققين واما احتراز عن هذه الاشياء فلا يفتن

فانما ينتمى مع هذا من ان القوة هي
كالتميز في انما هو لا يكون
بالجماع لانها لا تصير
لاشتراط الجمع والنوع في القوة
وهو لا يكون فيكون بالشيء يكون وهذا انما يصح اذا كان
بينها تقابل التضاد لا تقابل العدم والمعرفة بالشيء
كان السكون عدم الحركة والالكان التوفيق والاشياء
وهو في تعريفه يوقف الشيء على نفسه لا يفتن في تعريفه
على ما يوقف عليه في تعريفه ولا الاستغناء عن الشيء الا ان يملك
لا ينبغي الا يفتن في تعريفه على الاستغناء عن الشيء الا ان يملك
التعريف على توقف على الاستغناء عن الشيء الا ان يملك
اضافة التعريف على الاستغناء عن الشيء الا ان يملك
فانما ينتمى مع هذا من ان القوة هي
كالتميز في انما هو لا يكون
بالجماع لانها لا تصير
لاشتراط الجمع والنوع في القوة
وهو لا يكون فيكون بالشيء يكون وهذا انما يصح اذا كان
بينها تقابل التضاد لا تقابل العدم والمعرفة بالشيء
كان السكون عدم الحركة والالكان التوفيق والاشياء
وهو في تعريفه يوقف الشيء على نفسه لا يفتن في تعريفه
على ما يوقف عليه في تعريفه ولا الاستغناء عن الشيء الا ان يملك
لا ينبغي الا يفتن في تعريفه على الاستغناء عن الشيء الا ان يملك
التعريف على توقف على الاستغناء عن الشيء الا ان يملك

غرض البطل الثالث في بيان مبادي التصديقات

وهي القضايا وأحكامها وما تترق فمعرفة أقسام الشيء وأحكامه

على معرفة ذلك الشيء عرفنا لفظ القضية أولا فقال القضية

هي تارة تطلق على المعقولة وأخرى على المفروضة أما بالاشتراك

أو بان يكون حقيقة في الأول مجاز في الثانية تسمية للدال

باسم الأول على ما اختاره السيد العلامة قول هو مراد في المركب

حينئذ مل للمركبات ثمة أو ناقصة أخبارا أو ثناء وهو يطلق

أيضا تارة على المعقولة والأخرى على المفروضة اشتراكا وحقيقة

ومجازا فإن جعلنا التعريف ههنا للقضية المعقولة يفي بما

المركب المعقولة وأن جعلناه للمفروضة فبقي المركب المفروضة

لحينئذ يراد كلاهما معا إذا العيانا مشتركان وكذا المعنى الحقيقي

والمجازي لا يجمعان في اللمزة في إطلاق واحد على ما بين وضع

يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه وكاذب ففصل في خبر الأقسام

والجمل

الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون
الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون
الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون

الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون
الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون

الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون
الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون

الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون
الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون

الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون
الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون

الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون
الوجه في كلامه على
أنه لا بد من أن يكون

فلا يمتنع أن أراد أن كل منهما بخصوصه غير مكرظ مع الآخر فلم وغير مفيداً وإنما غير مكرظين ولم في ضمن ما يشملهما
 من منع الجواز وطردتهما بطريق عموم المجاز يعني أنه يلزم احتمال المشترك أو الحقيقة والمجاء في التوفيق والجواب أن صاد
 كنصوصاً بما إذا لم يكن المحذور كذلك وأما جوابه بأنه إنما هو عند عدم التوفيق وهو موجود إذ القائل يدل على أن
 المركب الملتصق بفرض صحيح لأنه بالنظر إليه بمعنى اللفظ والاعتقود بمعنى العاقل على أنه يابى عنه الشيء الأول من
 التوفيق فيصح أن يقال لم يقل يقال لئلا يخرج عن التوفيق قضية لم يقل لقائله ذلك بالفعل ولم يقل قول قائله
 يخرج قول القائل والمجنون إذ لا يصح أن يقال لها ذلك عرفاً لم عبس وزاد قوله فيه ليجزى الآثار ثبات لا لا
 يصح أن يقال أنه صادق فيه ليجزى والحق أن يقال أنه صادق في آخره صادق فيه الضمير راجع إلى القائل نفسه
 الثقات على مذهب السحاك حيث عبر عن القائل بالضمير الثاني مع اقتضاء المقام للمخاطب فلا يرد أن القول
 المعدر باللام بمعنى الخطاب فينبغي أن يتبدل اليك ولا يمتنع أن يجعل اللام بمعنى على أو في أو للتفصيل ثم إنه يجزى أنه
 يلزم تنزيك العزم ولا يمتنع أن يجعل ضميره راجعاً إلى القول لأن الضمير الصادق للقائل بقرينة فيه إلا أن يتم أن
 كلمة في الاعتبار والدخول في ذلك القول صادق باعتبار نفسه فيقول إلى التوجيه الآتي بقوله ثم إن الحق أن
 يمتنع به الإيراد السابق في فصل أي كالفصل فلا يرد أن الفصل ملحق بالكلام الذي هو من الفاهم المودة
 فلا يمتنع لكونه ركباً ذلك القول باختصاصه بالنصل المتبع وهو هنا اعتباراً إلى قوله دخول

ق كخصوصية المخاطب بالفتح والمراد بها كونه على بتمتع معقول الجزاء وعدم تفتة فلا ح توجيه اض
 لقوله المار والمخاطب ق أما ثبت أي وقوع ثبوت اه وقوله ادسلبه السلب ثبوت فان كان الضمير
 راجعاً إلى الشيء في كلامه اهتباك والافلا فلا يخرج أن يحصل القضية بارة عن اجرائها المعقولة
 فحصل النسبة بين بين واختلافه دون النسبة أن مة كالم إلى قوله دخول

والمركبات النافعة لأن احتمال الصدق والكذب من قولهم القضية

كما هو الحق وهو المشهور وعلم الجمهور والمتميز ببعضهم بينها
وبين المركب النقيض في أعمال الصل والكذب باعتبار انه يشر إلى

النسبة الجزئية ومرتبة إطلاق أصم إلى الصدق والكذب على

المركب النقية بحج ما يشاء به يقف في صحة إطلاق استعمالها على

الاشياء باعتبار ما يستلزمه من النسبة الخفية ولم يقل به احد

فَأَمَلْنَا أَنَّمَا لَنَا مِنَ الْقَدْرِ وَالْكَذِبِ أَنَّمَا يَكُونُ الْمَنْظَرُ إِلَى مَحْضِلِ مَعْرِفَتِهِ

القضية وحدها ما بينهما وهو ثبوت الشيء أو سلبه عنه مع

قطيع النمل عن خصوصية ذلك المعلوم وخصوصية العالم

وَالْمُخَاطَبُ فَلَا يَخْرُجُ عَنْهَا قَوْلُ اللَّهِ وَقَوْلُ الرَّسُولِ وَهَاهُنَا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

رد القضاء خصومية القائل وغيرهما من الخصومات كما

ولا حظنا حصل مفر من هذا قبلنا وما ينبغي لنا ان نعلم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 في هذه الايام
 من القضايا الشرطية
 فقط
 التوقيف

لا بد منها نسبة حكمية لا بد وان يكون مع

وان لم يكن في غير اصلها ما يتاخر الخارج
منها فيكون من طوعا او اضرا ما يتاخر الخارج
والانسان ممكن في

من نسبة النعمة الله انتم وفعلا او
لا وفعلا بموجبه

وذلك جمل الصدق والكذب بلامرية ثم ان الصدق والكذب مطابقة
الحكم وعدم مطابقة للواقع وتوضيح ان الشئيين اللذين

اوقع بينهما مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة التامة المفردة

من اللفظ نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك اوسلبية بان يكون
الذهنية يكون

هذا ليس ذاك فله نسبة تنمى الواقع والخارج وليس الاصل

فوافق نسبة الذهنية للمفردة من الكلام لتلك النسبة الخارجية

بان تكون ثبوتية اوسلبية صدي وعدمها بان تكون

اصلها ثبوتية والاضر سلبية كذب هذا ما عليه الجمهور وهو

الحق والمذهب المنصور وقيل الصدق والكذب مطابقة الحكم

فكلها للاعتقاد وقيل للواقع والاعتقاد جميعا وكل
القائلين بالاعتقاد الاصلها في

بهما مائة ودفق بين في المطولات ثم ان الصدق والكذب

وصفان للقضية اولاد بالذات وللقائل ثانيا وبالعرض

فلو عرفنا بانها قول جمل الصدق والكذب لكان اخصا ولى

وعدم مطابقة لاقتضاها الحكم كونه
وصفي الحكم اولاد بالذات و
بالنسبة اليها بغير انما في التعريف
وصفان للقائل ثانيا وبالعرض
فان لم يكن بانها

طعن على مطابقة الحكم للاعتقاد وسواء كان مطابقا
للواقع او غير مطابق لم يقبل المسلم قوله على علم من العلم
او غير مطابق لم يقبل بن حنيفة سلبية حكم الحكم
والكذب عدم مطابقة الحكم كقول المسلم
لان غير مطابق للواقع او مطابقا كقول
عليه السلام على ذلك عليه وسلم رسول الله
الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والاعتقاد
بما يكون عليه الحكم للصدق والكذب
مطابقة لثباتي شيئا منها كالثبات الثاني
للكذب او لثباتي شيئا منها كالثبات الثاني
او لثباتي شيئا منها كالثبات الثاني
للكذب او لثباتي شيئا منها كالثبات الثاني

قى مطابقة الحكم بشرطه والاداء بالحكم الايقاع والانتزاع وهما انما يتساوى بوجودهما الاصل بالنفس قيام الوجود بالمثل
 كما ان صفاتها لا يوجد بها الظاهر فيكون الحاصل في صورتهما لعدم افتقار التصديق الى تصورهما بتدبير
 وعدم عدل عن تدبيرهما المشهور من انهما مطابقة الجز وعدم مطابقة للواقع لانه يستلزم الدور على تغيير
 تعريف الجز بالمثل الصدق والكذب ورفع جعل تعريف الجز لفظيا يابي عنه كون الحقيقة صلا
 في التعريف وبان المراد بالصدق صدق قائده بمعنى اخباره عن الواقع وكذا الكذب يزيفه ان المتبادر كونها
 وصفين للجز باعتبار نفسه متعلقة بنسبة حكمية نسبة اعم الى الخاص وهو الحكم اذ جاء بمعنى الوقوع من النسبة
 القائمة ان الوقوع والاداء وقوع ولا ياتي هذا ما سبق من ان المراد بالحكم انجز اعتبر الجز الايقاع والانتزاع
 لان الوقوع والاداء قد مر ان من حيث الحصول في الذهن بتوسيط قوله على انزهه فيزجهان الى الاخيرين ولذا
 قيل بان النزاع في ان مدلول الجز الاول او الاخير ان تنطق في المعنوية من اللفظ فهم المدلول من الدال ان
 اريد باللفظ الدال على النسبة وفهم الجز من دال الكل ان اريد به القضية المنعقدة لافهم الجز من الكل وهو
 في نسبة ثبوتية النسبة هنا وفي الآتي كالنسبة في قوله نسبة حكمية وكان قيد مثلا معبرا اذ لا يمتنع في اشراط
 وجعل الشبوت بمعنى الايجاب وقوله بان بمعنى لكان تكلف فالاول ان يقبل نسبة ايجابية كان يكون هذا ذلك
 او سلبية كان يكونه الخ والخارج بالمعنى الاعم المراد في نفس الاو كما اشار اليه بالتغير لا المعنى الاخص المراد في
 والام يكن قولنا شريك البار من منع صادقا اذ لا خارج بمعنى الا على المدلول من يطابقه في المعنوية من الكلام
 يعني المراد بالذهنية القائمة به بحسب دلالة الكلام فليدبر ان كلام المجهول والاشاك ومن يتقن خلاف كلام
 من ايراد الجز مع انه ليس بصارق ولا كاذب لعدم قيام نسبة بالذهن بحسب الواقع وقيل الصدق القول
 الاول للنظام ومنه تبعه وان في المجاز حفظ وهدمك النظام على الحكم الذي تضمنه التعريف وهو انه صحيح لا على
 التعريف فليدبر انه تصور بلا حكم والاستدلال بما هو على الحكم بقوله تعالى والله يشهد ان المناققين لكاذبون
 ان في قولهم خطا بالرسول صلى الله عليه وسلم انك رسول الله واجيب بمعنى كونه التكذيب بها الى قولهم المذكور
 مستند الجواز وهو علم الى الجز المتقاربه قولهم تشهد انك رسول الله وهو شأن من خصوص الاعتقاد
 وعلى تسليمه بان المعنى لكاذبون في المشهور به على زعمهم في وعدتها للاعتقاد بان لم يوجد الاعتقاد او لم يطابقه
 الحكم فليدبر ان ضرائك خارج عن الشيء لعدم تحقق الاعتقاد فيه مع ان القائل لا يتبدل بالوسط
 في الاعتقاد مع استدل عليه بقوله تعالى اقترى على الله كذبا ام به حنة لان الكفار هم راخبار النبي عليه السلام
 في احد الاوحي على سبيل الاتصال الحقيقي لا اعتقادهم عدم صدقهم فالمراد بالجنة غير الصدق والكذب وروايات
 معنى الجنة عدم الافتراد اطلاق للمدوم على اللازم في الجنة دخل في الكذب مقابل للافتراد فلا يلزم الوهية بين
 الصدق والكذب كما هو عند المجاز في مثل الصدق به اي نفسه لا يربط المركب المعقول او مدلوله ان يربط للفظ
 اذ هو صفات العائنه ابا القاسم

فانتم وجهه انه لا يثبت
في عريف الصدق والكذب
بما ذكره بغير انما ليسا وحينئذ للصدق
اولا وبالثبات وان عونا بالشموع
والا امكن ان يثبت ما ذكرنا بطلانه على تقدير انفسكم
لم يثبت هذا الاستدلال الذي فيه فحينئذ انه على ما ذكره لا يلزم اصلا وعليه
الشك من منع ما سمي

فيه انقسام لان المدعى هو والقسم قسام
المفهوم من حيث التفتق في وقت قسام
المفهوم من حيث التفتق في وقت قسام
في التفتق في وقت قسام

فانهم لم يأتوا عرف القضية وبينها اراد ان يبين اقسامها
وهي القضية اما عملية ان الحفل طرأ بها الى مفرد من بالفعل
بالقوة كقولنا زيد كاتب وزيد قائم بزيادة زيد ليس بتمام

او شرطية ان لم يحل طرأ بها الى مفرد من لا بالفعل ولا بالقوة
وسبب في عرف حقيقة هذا الخلط وعلله مسئلة وهي
ان الحكم فيها بصلا قضية او لا بصلا على تقدير صدق قضية

اخرى سواء تحقق صدق احد القضيتين او لا وسواء كان
على تقدير اللزوم او على تقدير الاتفاق كقولنا ان كانت
الشرطية فالنهار موجود فانه حكم في هذه القضية بصلا

وجود النهار وعلى تقدير صدق الشرطية لزوم ما سواه كقولنا
فحق وجود الليل او لا وهذه موهبة والسالبة ليس ان كانت

الشرطية فالليل موجود فانه حكم فيها بعدم صدق وجود الليل
على تقدير صدق الشرطية وما سواه يتحقق وجود النهار

على ما بين القسمين في وقت قسام
المفهوم من حيث التفتق في وقت قسام
المفهوم من حيث التفتق في وقت قسام
في التفتق في وقت قسام

انما هو في الحقيقة
 فيكون منه التناقض فلا يقدح
 وليس فيه الحكم والالفاظ كل تناقض
 اعلم علمه في التناقض في كل ما يصدق
 واعتبر في التناقض في كل ما يصدق
 جعله في التناقض في كل ما يصدق

اولاً وسياة امثلة الانطوائية واما مفصلة وهي الى حكم
 فيها بالتناقض بين القضيتين او بعدم في الصك والكذب
 معا او في الصك وفيه اي في الكذب فقط كقولنا العدد اما

ذبح والعدد اما فرد في حكم فيها بالتناقض بين القضيتين
 اما العدد ذبح والعدد فرد في الصك والكذب جميعا لان
 العدد ذبح وهاوكونه فردا للجمعية ولا يرتفعان وسياة

تفاصيل اقسام الشريعة وموجباتها وسياها وامثلة كل
 كل من انما انما يتعالى ثم ان مع الاطلاق هذه الادوات

الدالة على الحكم الذي يصدق في القضية قضية فاذ صنفنا
 عن قولنا نزيد هو عالم وقولنا نزيد ليس هو عالم لفظ هو لا

على اللجواب وكس الدلالة على السلب نزيد عالم وها مفران
 بالفعل واذ صنفنا عن قولنا ان كانت الشمس طالعة فانها

موجود وعرف قولنا العدد اما ذبح واما فرد لفظه ان والماء
 ١١٠

بعد قولنا انما يتعالى ثم ان مع الاطلاق هذه الادوات
 نقدره بعين انا والقدر ودفعها على المحل
 لا سيما في قولنا قضى ابن القدر
 من كل السبب على السبب ثم الماد بالحدف
 التركيب من اللفظ والتقدير من اللفظ
 فقط فلا ينجح ان هذا لا يجوز في القضية
 المعقولة اي القوة وحدها
 لم يقل ذلك القضية لان الله به يكون ذلك نفسا
 في الحكم ولذا قالوا ما به الوجود وتلك
 العلة الطاعلية وما به الوجود وتلك
 الوجود هو الماهية ثم في قوله علة شريطة
 القضية تجوز من الماهية المطلقة في القضية
 فيلزم ان القضية المطلقة في القضية
 علة في الماهية المطلقة في القضية
 حيث فلا يلزم لتصل الماهية المطلقة في القضية
 هو ليس في الماهية المطلقة في القضية
 من الماهية المطلقة في القضية
 في الترتيب لا في حيث في قوله علة شريطة
 الا ان الجواب من حيث في قوله علة شريطة
 لعل لا يتعلل بها وها هو قوله علة شريطة
 بان النسخة في حيث في قوله علة شريطة
 في البضع فلا يرد ان القضية معدولة في قوله علة شريطة
 اي كسب على انه يمكن القول بانها معدولة في قوله علة شريطة
 حيث من غير ان كان في قوله علة شريطة
 في قوله علة شريطة في قوله علة شريطة
 في قوله علة شريطة في قوله علة شريطة

قس والحكمات مثل الاكتمال في اللفظة كشده شدة ن كره قاله عبيد قز نسبة الى القضية شارة
 الاروال المتصورة وبقاء المارة وفي الاسناد بما عني اوفي قوله مثل شارة معرفة نسبة اوفي
 فاعلمه شارة ملكية والاكتمال كسبيل اوفي الاكتمال تجر فافهم ان التوهم في حفظ

السلام على من اتبع الهدى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بالتفصيل والبيان
مؤيد بالقوة او اضعفها كذا
والا فمؤيد بالفضل



الدَّالَّتَيْنِ عَلَى الْإِتِّصَالِ وَلَفْظُهُ أَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِتِّفَاقِ

بِقَوْلِهِمْ طَالَعَتِ النَّهَارُ مَوْجُودٌ وَالْعَدَدُ زَوْجٌ وَالْعِلَّةُ فُورٌ

وكل من اقصية لا فرد ولما كان المفرد ههنا اعم من ان يكون
لا بالفعل ولا بالقوة وفيه ثامن سبعة

بالفعلِ أو بالقوةِ دخل في المحلّية فخرى بك عالم بضاو و نزل

ليس بعالم ونحو الشيطان العلة يلزم النفاذ وسجود وزيد السلام

فان كلّا منها يمكن التعمير عن طريقا بلفظين مفردين بان يعا

هذا ذاك أو الممنوع يحمل أو نحو ذلك في ورده عليه أن السطحة

ایضاً تحلیلاً مفرقین بالقوة بان یقال هذا ملزوم لذلك

وهذا معانها تلك مستلزمة لبيع الترتيبات كلها في الحلية

فلا تكون تعريف المحلية مانعا ولا تعريفا لشرعية صدقها على فرد

من أفرادها وأجاب عنه السيد العلامة بأن المعنى بالمفرد

والتعبير عن بلفظ مفردها الكعبة جزء من تلك القضية وكذلك

افادة حكمها والحليات تخرج الى شيئين يمكن ان يعبر عنهما

[illegible]

وہیں سے نکل کر وہ فیصلہ اختیار کر لیا۔

الحمد لله

العلم والعناء والذبح
 الاوصاف كلها لا تغني
 الاصل الحكم الاتصال
 بالحق والاصل
 ويتبين كونه باضيا
 كونه على ذلك فليس
 المتوافقان

بلقطين مفرد من كهذا ذاك والموضع محمول حالكون هذين
 الوجودات ^{التي هي} ^{مما} ^{الاول}
 بلقطين من صورها ومحمول ^{الاول} وقال كونها مفيد في حكم اصل

المقضية التي قبل الاغلاط الجدل والمشرطية فان قولنا هذا

[illegible]

القضية قبل الأخلاق والتعبير عن طريقها بالمقدم والمأخر

بعضه لا يفيد آية الحكم الاتصال أو الانفصال فالشرطية

لا تدخل بغيرها إلى شيئين يكثر التعبد عنهما بالفظن مفردين

تتضمن فائدة الحكم الذي فيها والخزائن والدولة الحما - كند

قَوْلُنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ وَالْمَرْءُ بِالْأَقْلَمَةِ مَا هُوَ بِالطَّبْعِ وَالْحُسْنِ

لنذكر فداخل في الرحلة الضعيفة كذا في نزل والحوادث

سید احمد رضا علی خاں صاحب دہلی

مکہ مکرمہ، بقیع المدینہ و الجنتیۃ النبیۃ علیہ السلام

لم يبق لان عمل عبد الله بن جبر بن الحارث بن الحكم عليه ثم وجهه ببيتية الامير

صنایع و تجارت با محمول جاره منالان وجه التیمیه
باید طراده و انقلاسه و انقضای امتیاز لم یسم کل جسم

١١٥

بأنه لا يتم ما هو المطلوب من الطبع أو الوضع لأن بعض الاستثناءات
على التناقض الأول ولا يستلزم عدم الجواز على أنه لا يدخل
في الموضوع فقط المحكوم عليه في الجملة الفعلية لأنه باعتبار
أنه أول بالطبع هو صنف في التعميم في الثاني لا الأول وعلى كلامه على أنه
محتمل لوجود التعميم في الثاني لا الأول وعلى كلامه على أنه
المراد أعم مما يكونه بالطبع فقط أو به وبما الوضع
تختلف
أي في الوزن الأول موضوع
فأفلام على هذا
الأول

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بالموضوع خارج المحول الا انه لا
الافرايفم ان التودع

ولا يفيداه ضد قوله والتفسير لا يفيد التعبير المذكور ان الحكم لا يمنع انه على هذا الجواب يكون قيد الاختلال مستلزما
 ونجته ان الاول ان يقول اما علمته ان كان طرفها موزون ولما اراد جوابا اخر وهو منع جواز التعبير المذكور لانه
 الاختلال القضية العامة تركبها فاختللا الى طرفين معتبرا فيها تفصيل النية والمعرفة ذلك لا يعبر عنه بمورد واما ما قاله
 عبيد في رده مع ان الحكم الانحصار والافتقار ملاحظة الطرفين تفصيلا كان ما ضاعه التعبير بالمفرد فاما
 زال يمكن التفسير بها ففيه ان زوال المانع لا يمنع وجود الشيء بل يلزم وجود المقتضى به الا ان يتم ارادته يمكن مع
 وجوده ثم اقول انما يتم الجواب لو كان دلالة المورد اجمالية والا فيمكن ان يعبر عما اعتبره تفصيل النية بالمفرد ان قوله

الرتبة في كتاب خبر في الدار في الامثلة المذكورة ليس

محملا لوضع لان يحمل على شيء ويقال له المحكوم به ايضا علم انه

اجزا القضية ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التي بها

يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه وهي الحكم بثبوته او بنفيه

عند كل قبل والحق انها اربعة المحكوم عليه والمحكوم به

والنسبة التي هي مورد الالجاب والسلب والحكم الذي هو لا كذا
بما بين النسبة
بما بين النسبة واقعة لو لم يتب بواقعة فاما ان نعقلنا نزيدا

وكاتبنا مثلا والنسبة انما هي مجرد مفهوم كونه الكاتب ثانيا

لوني او غير ثابت له لا يحصل القضية ويظهر ذلك في شك

فانه يتعقل الطرفين والنسبة بينهما من غير حكم ثم اذا قلنا

الشك وادركنا الذهن ان النسبة واقعة او لم يتب كواقعة

انما ان المحل ثابت للموضوع او ليس بثابت لم يحصل القضية

بلا مرتبة والنسبة كما تطلق على مورد الالجاب والسلب كذلك

طريق واقع ان كل من تعلق

بثبوته فلا بد ان يكون متعلقا

ان النسبة واقعة الثابت فلا بد ان يكون متعلقا

الاذ عن وقوع الثابت على كونه متعلقا

والثابت في المقول على ان يكون له النسبة
انما لا بد ان يكون له النسبة
من كان الحكم به النسبة
والتحقق في وجه الحكم المتحقق فانما يقع
والاشتغال في وجهه
الا اشتغال في وجهه
مع الاشتغال في وجهه
متعلق الاشتغال في وجهه
متعلق الاشتغال في وجهه
وقوع النسبة او لا وقوعها
في صورة الشك والصور
يكن بين التصور والتصديق
الشك والافق ان يكون
الاول مستندا لجواز كون النسبة
الادراك في حالات
بما انما يزيل ادراك
بما انما يزيل ادراك
انما انما يزيل ادراك
الاعتبارية فلا بد ان يكون له النسبة
الاعتبارية فلا بد ان يكون له النسبة

ان وصار هذا امثاله لا اختياره المذهب الباطل وله ان يقول ان النسبتين ممتدان بالذات متغايرتان
بالاعتبار فمن حيث انها تتعلق بها الادراك الغير الازعاج من المعلومات التصورية ومن حيث انها
يتعلق بها الادراك الازعاج من المعلومات التصديقية فيندفع ما استدلوا به من البين ويظهر
امكان التدقيق بين الذاهبي في اللفظية ان معينة او كما فيندرج فيها الحركة الاعرابية فلا
يرد ان عدم الرابطة مع الامة اللفظية

فذهب الى ان النسبتين ولما كان مقصود المضربيات
الاجزاء اللفظية اقتصر على بيان المحكوم عليه وبه وسكت /

عن الجريين الاخرين فان قيل الاجزاء اللفظية ثلثة الموضوح
والمحمول والرابطة اليه فليد على الحكم والنسبة كونه في مرتبة
عالم فلم يذكر الثالث قلنا كانه نظر الى ان الرابطة كثيرا ما

يتوكل ذكرها فاقصر على ما هو اكثر ذكرا والجزء الاول من
النسبة هو ان كانت الشمس طالعة في قولنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود في مقدما للتقدم والمراد بالذات
والنقلية هنا هو الرتبة سواء تقدم في الذكر ايضا كما في المثال

المذكور وتأخر كما في قولنا النهار موجود اذا كانت الشمس طالعة
وتقدير الجواب امثال هذا ما هو مذهب البصريين انما الامر

لفظ لا يساعده مقاصد هذا الفن والجزء الثاني من النسبة
الشرط والمراد بها انهم من الحق والكل فلا بد ان هذا الاكبر في النسبة لعدم تحققها فيا ولم يلزمها على

الشيء لانهم لا يثبت في غير النسبة لانه تقدم المحتاج اليه على المحتاج وما قيل المراد بالتقدم اعم
من التلخيص والترتيب في عدم استدلالنا انها موجودة في المثال الآت متقدمة ما دونها الا ان يراد
اعم منها معا ومنه الرتبة فقط ان الوردية

والا فلا اذ لا يوجد القضية الثانية والثالثة
الثانية في لغة العرب
ولذا قال لانه في
الآلة
من رتبة النسبة والافعال في رتبة النسبة
فقط لا بالنظر الى
ان التقدم
قد علم ان
المعظم
في التقدم
الاول
كون الوردية
مقدور ولما المراد بالبدء هنا اداة
الشرط والمراد بها انهم من الحق والكل فلا بد ان هذا الاكبر في النسبة لعدم تحققها فيا ولم يلزمها على
الشيء لانهم لا يثبت في غير النسبة لانه تقدم المحتاج اليه على المحتاج وما قيل المراد بالتقدم اعم
من التلخيص والترتيب في عدم استدلالنا انها موجودة في المثال الآت متقدمة ما دونها الا ان يراد
اعم منها معا ومنه الرتبة فقط ان الوردية

في لا تلتزم وهو عدم البيان صراحة وفي الشرط وذلك التقدّر شروط يكون الشرط ماضيا لفظا او معنى ليعمل
على الاداء في الشرط مع عدم ظهور العمل في الجراء ان القوة بخلاف

وقد خصصنا الثلاثة الأخيرة في التقسيم الثالث ولما لم يصرح بتقسيم القضية ثانيا كان الاقسام الثلاثة
 كانها من التقسيم الثاني ولذا ذكرها هنا في دهر الخ حكم عدل عنه التوفيق المشهور وهر الخ حكم فيها
 بان المحول موضوع لا يستتبع صبا نحو قرب زير ويكتفي بالما دليبه بزم فصار المراد بالثبوت
 اعم من ان يكون على وجه الاتحاد كما في الثاني ان في ادال قيام كما في الاول فلا يستتبع توفيقا
 بشئ منها ثم ان الحكم يطلق على هيئة الحكمة وعلى الازعان والثبت يطلق على الوقوع وعلى
 الاتباع على ما صرح به ابو الفتح فان اريد الاول من معنى كل منهما فاجاب في قوله ثبت للبيان
 والا فلا بد من لفظ لكن اراد الما في المحول ياتي عنه ارادة الغنى الاول للحكم ثم اقول الموافق لقوله
 سابقا مطلقا ان يقول في القضية اما موصية وهر الخ حكم فيها بالوقوع فيشترط للشرطيات ايضا
 ان القوة دافعة

الثم وباعتبار النسبة بين بين على ما ذكرنا هناك ثم انه قدم هذا على
النسبة باعتبار الموضوع المؤثر بقوله وكل اه لتقدم النسبة على
انصاف الشئ بالموضوعية وان تاضع عنه مع انها بمنزلة ما
كالهنا موجود في المثالين المذكورين بـ ثانيا للورد و

تبعيته للمقدم والقضية نفس ثانيا للقضية مطلقا

ان المضمون في ظاهر الكلام على المحلية حيث ان جميع الابطال

منها وتترك التعرض لا يجاب الشرطية وسلبها وفصولها وخصو

واهمها واستنبط على كل منها على سبيل الايضاح ان الله تعالى

فالقضية المحلية اما موجبة وهي التي حكم فيها بنبوت المحم

للموضوع كقولنا نريد كاتب او حكم فيه بنبوت الكتابة لزيد

واما سالبة وهي التي حكم فيها بنفي الموضوع كقولنا

نريد ليس بكاتب او حكم فيه بنفي الكتابة عن زيد وكل واحد منهما

اي من المحلية الموجبة والمجلية سالبة اما مخصوصة وهي التي

موضوعها محدد حقيقة ويقال لها شخصية ايضا كما ذكرنا

وهو مثال نريد كاتب ونريد ليس بكاتب واما كلية مسوقة

وهي التي موضوعها كلي بلقي فيها ان الحكم على جميع الافراد

شخصا منها لانه

اعلم من العيني عند النقل

وهو العيني في الخارج

بجميع الموضوعات

فقد تضمنت الثانية والثالثة بغيرها فدراسة القضية بغيرها
في النسبة الثانية والثالثة بغيرها فدراسة القضية بغيرها
في النسبة الثانية والثالثة بغيرها فدراسة القضية بغيرها

ان كان هذا التعريف وتوضيح السالبة على ان المتأخرين

حيث كانت بين بين النسبة الثانية والثالثة في تعريف القضية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

في تعريف الثانية بغيرها في تعريف الثانية بغيرها

هذه هي الامة التي هي
 في قول بعض عليه ولي
 جميع هذا فاجابته
 بعد اراه زود

١٢١

ق وسور ياتيه على وجه شتيها سورة دانا من شتيه الكل بوصف ماصدق الجزوقى عليه لها بقى واللاقي
 ثم انه لا يلزم شتيه من وجهها فلا بد انه على هذا يلزم ان ليس كوزير بعض الاناس من الخزينة مسورة
 في كل ان الا افراد لا المجموع فان القضية في مهلة صرعه به عصام واما ما قاله كسيع من ان القضية مسئلة
 على الكل المجموع شتيه لا امتناع صدقه على كثيرين ذهنا وفارجا وما قيل انه مهلة ولفظ ظل عند
 الموضوع وعدم رقول البعض عليه لا جل كونه الموضوع عن مضمونا منخراف وزد كالم العالم لا لعدم
 تعدد اوارده حتى ينافي كونه مهلة فوقع لانه لا بد في المهلة ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان ولا
 الا لفصل في فردا ما يصح ما تعدد اوارده ذهنا وفي ما نحن فيه لا عنوان ولا افراد فضلا عن التمسك
 وليت شوي ما يقول في نحو كل زير عسى فانه حكم على اجزاء معينة كتحقق معين فية اما اولاً فلا امتناع
 صدقه على كثير لا يقتض الشتيه والالفاظ القضايا امر مضموناتها الكلمات النورية تحفياً
 واما ثانياً فلا ان الكل بمنزلة المجموع وقد مر هو ابو جود العنوان في القضية المصدقة به واما ثانياً فلا ان له
 القول بانها لكل وزير وان الكد اذ اننا لنعلمها متعاران عبارات فان ذات الشتيه من حيث الفهم هو زير
 غير صالح للبشرية ومن حيث النظم هو الكل قابل لها فتدبر والراجح عندنا ان افاده لشيء في البرهان
 من حوز كونها تحفة وكلية وفورية بحسب الارادة واحدة وانها تكونه طبيعية ومهلة بحسب الفهم
 لا شيء ولا واحد ومثلها كل شيء اذا لم يجعل حرف السلب جزؤه المحول والالفاظ القضية المسئلة عليه
 مرصبة كلية سارية المحول وكلف الرطب بعد حرف السلب والابان خالف الاعتبار العبارة كاد رفعا
 لا يجب الكل لان المتبادر من اعتبار السلب بالنسبة الى القضية لا المحول هو يكونه للسلب الكل لا بعض
 ليس لي اي ان اريد بالاولي سلب المحول مع الموضوع ليدل على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى
 رفع الايجاب الكل بالانترام وبالا في سلب القضية حتى يكونه بكسها في الدلالة فلا يرد ان يكون شيء
 سور الفاتية الجزئية مشروط بعدم الدلالة على سلب الكل بالانترام وهذا ليس كذلك لان الدلالة
 عليه الرأيا في ذكره اذا كانت بعكس ما ذكرنا في لا تعمال اه فيه اشعار بوجود الافراد هناك شتيه
 من اطلاق وصف متعلق ماصدق الجزع على الكل في الانسان كاتب ان اصبحت اللام كمنى
 به حيث اتفق في حسب الاوار علم والا كانت كمنى ان كانت ملاسواق وفورية ان كانت للغير
 النسخا وخشيان للغير الخارج الشفيع صدق في ان رعب من انها مهلة اذ كانت السلام للغير
 انذهني (ان التوفيق شتيه) وضع لشيء في العهد على الوصية وسلم لشيء رايها بما

والا يكون
 في الامة
 يكون بال
 في البرهان
 لا انترام

في العلم ان علم حكمية اولادها ما قيل ان المراد بها الحكمة فلما راد ان الطبيعة متبرة في من مسائل الحق فان قولنا
 كل من يتوقف عليه الايمان على موضوعاتها الحقيقية طابع قوتهم لان الحكم عليها ليس له تلك الجسدية بل هو حيث
 انما هي في ذات حقيقة موضوع التكرار الا انه اتفق لك على انه على ما ذكره يعود الممذور في قولهم ان العلم الطبيعي
 موجود في الخارج اذ هو من مسائل الحكمة اتفاقا ثم انه ربما يقال ان ما عدا الوجهة الطبيعية انما هي من مسائل
 العلوم علمية مرفوعة كلية والجواب ان ذكر مسائل المصادر لتوضيح الوجهة الكلية وبقيتها لها لا تشارك في
 المصدرية وذكر الشخصية في نسبتها لها في وقوعها كبر الشك الاول حقيقة ان جود عمل الخلق وظاهره ان لم يكون
 وهذا يحصل نسبتها مسائل العلوم لانها كبريانية وهذا ظهوره الثابت بعزاه ليست مرفوعة للاعتبار العلوم
 فلما راد ان الطبيعة تقع ضمن الشكل الاول فليذكر لذلك لكن سياق من ان الطبيعة تقع كبريانه وان
 قولهم الطبيعة لا تقع فيها فخص من بالانية المؤلفه من العضايا المتبرة في العلم في جريان لان شخص الحق
 بوجه شخصي الحال ثم ان قوله لان نفى اه صور الشكل ان في ذكره انما لا يفيح ما ليس بموضوع العظمة الشخصية
 بجري مطوية ينتج لاشي من نفى الماهية ما ليس بموضوع العظمة الشخصية ان بالقوة والكنه

أي وبالعكس بقية قولنا لما زعمنا أن المتبادر منه قوله بأنه لا يكون الخ كقولنا لا ههنا بيان أنه وجوده لا يورث في الماهية فلا بد ما يقال أن التلازم لا يشترط وجود الأفراد في الحقيقة دون الماهية لكن يجب أن لا وجه تقيص هذه بالماهية إذا كانت في قوة الحقيقة بعين دليله تأملنا أن الحكم المراد به الوقوع واللا وقوع فقولنا في كل الخ من ظنية الكل يتجزأ وفاق ذلك أن تربية الآثار والوزن هو نسبة بين اثنين في كمية الأول أو الصفة المنسوبة للماهية الماهية وكقولنا الإنسان ليس كالباب مثال المسألة التي كم نسبة المسؤول عن الإله إلى سؤال

وكلية كم مشددة لما تقرر من أنه إذا ذهب الماهية والماهية في قوة الحقيقة لتلازمهما شيئا وانقضاء إلى كونه ثنائياً فإن كانت صحيحة صنف لانه كلما ثبت الحكم على الأفراد في الحقيقة ثبت عليها مطلقاً ^{ما من حكم يمكن من الحقيقة أن تكون} آفها والارضية أفوه هرة كالمائة في النسبة إلى ما أولئك تقول بأنها

وكلما انتفى انتفى وجه الحصران الحكم في كل من الماهية والماهية مصدر الحكم كالعالمية مصدر العالم كلاً أوبعضاً الأول كلية أوبعضية ولم

عما ما على موضوع معين أوله فالأول في المخصوصة والثاني

أما أن يبين فيها كمية الأفراد كلا أو بعضاً أو لا فإن كان ^{أو الوجه القيد شعبة لا ينتج}

الأول في خصوصية كلية أو ضمنية وإن كان الثانية في ماهية ^{تشرية الأول}

فالقسم من ثلثة لا مربعة وأعلم أن المصير من الله تعالى ^{المضول لكن الفاعل أو كما صيغة أم}

أنت في أثر القدماء ههنا حيث نلت القيمة وطرح ^{كفرس وجه الزه}

الطبيعية عنها كما فعلت كذلك ما لعدم استعمالها في ^{منها نفع من الحكمة ثمانية عشر}

العلوم أو عقلتها ما يكونها داخلية في الخصية لأن ^{معتبر في ذلك من الحكمة}

نفسها بية من حيث أنها صورة ماضية والذهن جزء ^{سائل أنطق من الحكمة}

وأما كونها داخلية في الماهية من حيث أن حكم فيها على كل ^{على اتصال الحكمة}

فإنما يكونها داخلية في الماهية من حيث أن حكم فيها على كل ^{فإنما يكونها داخلية في الماهية}

فإنما يكونها داخلية في الماهية من حيث أن حكم فيها على كل ^{فإنما يكونها داخلية في الماهية}

المراد

وهو أن لا يكونها داخلية في الماهية من حيث أن حكم فيها على كل

فإنما يكونها داخلية في الماهية من حيث أن حكم فيها على كل

فإنما يكونها داخلية في الماهية من حيث أن حكم فيها على كل

فإنما يكونها داخلية في الماهية من حيث أن حكم فيها على كل

فإنما يكونها داخلية في الماهية من حيث أن حكم فيها على كل

در تنفیض هر اثر او بره) بر مجاز ان

عنه فذلكا كان الله موجودا كان عالما ونفس الزمان فذلكا كان الزمان موجودا
 كان الفلك متحركا والمراد بكونه الحكم في جميع الأزمنة مقارنته إياها لا وقوعه فيها فت
 على بعض الأحوال قد قيل هذا مستغنى عنه لأن بعضية الأزمان لا على التبيين يستلزم
 بعضية الأوضاع وبالعكس فلو قيل حكم فيها في بعض الأحوال لكان اللفظ آلا ان يقال إنكم
 لو افقت السابقين ثم ان له المحتملات العقلية قضية حكم فيها في جميع الأزمان من غير
 تعرض للأوضاع أو بالعكس والترحم حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو بالعكس الأولى
 غير مستبان لا اصطلاحهم على اعتبار الأوضاع في معتمد شرطية مع الأزاما المعبرة
 فيها بحسب اللفظة والأخيران غير ممكن الوجود لانه عموم الأوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان
 والوضع المعين اذا كان متحدرا بحسب الأزمنة لم يكن متعينا وان كان باقيا بشخصه كان
 جميع الأزمنة زمانا لم فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين قائما عليه فلماذا لم يذكر
 ذكره لهم بل يدرى ان يكون هذه الاربعة دليلا بين الاربعة ثبوت النظم لم يبين ولا يعبد
 جعل صيغة التفعيل سلبا في جلدت البعير في كلمة الأزاما الموافقة لاسبق ولفظه
 الآتي فالأزمنة والأوضاع اه ان يزيد الأوضاع وكانه اكتفى بالأزمان لان عدم تعرض
 لها يستلزم عدم تعرض للأوضاع في القضايا المعبرة ولا يخفى ما فيه أبن النقرة دغنة

حيث لا يصح كلية وجزئية معاً فتتفلسف الموازك من ذلك

قوله ان ولد المذكور وعدم لظن بدفعه او اثبات تقسيمه بدليل اخر عدل اه فلا بد
 اه الا لا يقتض العدول لجواز دفعه لو اثبات التقسيم بدليل اخر فمجرد الرد لا يكتفي بالعدول
 بغير انه يرد ما تورع من ان فساد الدليل لا يستلزم فساد المدعى في كلية او جزئية الا بالاكتمال
 بالثانية وقبل او بغيره الا يستلزم للاشتقاق من نحو الحيوان ان كان في الحكم على افراده اه
 افاد بذلك ان المراد بالصلاحيه للمصدق باحدها كون الحكم فيها على الافراد لا صدقها عند
 اخذ الكلية او جزئية فلا يقتض التوفيق جمعاً بنحو الانساجح ومنها بعض افراد الطبيعة
 نحو الانسان حيوان ناطق حتى يدفع الاول بان المراد الصلاحيه نظراً الى مفهوم القضية مع
 قطع النطاعة الواقعة اوعه فخصه القضية والثاني بان الحكم على الطبيعة هنا بالنظر الى
 مفهوم وهو غير متعلق لا صدقها في باب لا يكونه اه يوهى ان وجود الافراد معتبر في الطبيعة
 وليس كذلك فتدعى بان لا يعتبر افراده وحكم على نفسه لكان خفراً واضحاً في مطلقة رد على من
 قال انه ان كان الحكم على الطبيعة المقيدة بالعموم لكانت القضية عامة او الطبيعة المطلقة كما
 طبيعة ان القوم ومخصصه اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان سيدنا محمد رسول الله

فالأزمنة والأوصاف في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الجملة
وقسم المحصورات إما أن يكون الحكم فيها معيّن أو لا المعيّن
محصور والثاني إما أن يبيّن فيه كمية الأجزاء بعضها أو كلها
إلا الأولى محصورة كلية أو جزئية والثاني مهمل وتسمى
الموجبة الكلية في المتصلة كلما واما واما وفي المتصلة دائماً
وسالبة الكلية فيها ليس بالبنية وتسمى الموجبة الجزئية فيها قد يكون
والموجبة الجزئية في المتصلة لا يكون وليس كلما وليس طبعاً وفي المتصلة
قد لا يكون وليس دائماً والأشئلة غير خفية والتفصيل مبسوط
في المطولات ولما فرغ من بيان أقسام مطلق القضية
أو القضية المحلّة أراد أن يبيّن أقسام القضية الشرطية
المتصلة والشرطية المتصلة وقسم المتصلة فقال
والمتصلة قد سلف تعريفها على إطلاقها أما الزمنية وهي
التي حكم فيها بصدق أو بطلان الأصل في تقدير صدق أو بطلان المقدم

الأنواع الثلاثة هي الزمنية والشرطية واللازمية
الأنواع الثلاثة هي الزمنية والشرطية واللازمية
الأنواع الثلاثة هي الزمنية والشرطية واللازمية

الأنواع الثلاثة هي الزمنية والشرطية واللازمية
الأنواع الثلاثة هي الزمنية والشرطية واللازمية
الأنواع الثلاثة هي الزمنية والشرطية واللازمية

قبا في الزمان لا يشل بظاهر القضية الشخصية فالأولى بمنزلة الموضوع الحقيقي في الجملة في زمان
 معين يقتضيه هذا أن قولنا أن جيتي راكبا اكرتكتك خارجية عن الشخصية داخلية في المهلة وقد عرفت
 ما فيه فالأولى أن يزيد الموضوع بعد الزمان مع أنه الموافق لما سبق في كمية الأركان أي والأوضاع
 ليوافق التعريف المأثر لا سلبا بنحو نقض التعريف الحق بالقضية التي حكم بها في جميع الأزمان على وضع
 معين لأن النقيض إنما يكون بالنقض المحقق وقد مر أنها منتفعة في المثال المهلة كقوله يقتضيه عدم وجود
 الطبيعية في الشرطيات وهو كذلك إلا عند بعض لا يجبأ بند بهم . وفيه وشها كل إرادة فيبعدم
 الأركان لغة والأوضاع اصطلاحا بخلاف ما لا يذكره ككمن وإيه فالقضية المحددة بهما مهلة فمأثر
 تكون أكن في ودائما في المنفصلة لا وجه تخصيصها بالمتعلقة إذ قد يكون سرر المنصلة وليس البتة
 كان فيه صفة الاشتراك لكن في دائما ليس بقرينة دائما في ماسبق والبتة فيه بقرينة ما يما ثم المؤثرات لجعل
 دائما ليس كذلك وليس دائما للسلب الجزئي أن يجعل البتة ليس للسلب الكلي وما ذكره هنا للسلب الجزئي وقد
 سبق في بحث كل ليس وليس كل ما ينبغي هنا في المتعلقة قد لا يكون الآهي أن يقول وسور سألته الجزئية
 قد لا يكون فيها وليس كلاً وليس من ليس منها في المتعلقة وليس دائما في المنصلة والمراد بقوله ليس كلاً و
 أخويه سور المرجعية الكلية الذي دخل عليه إرادة السلب حتى يدل على السلب الجزئي بالانزاع وعلى رفع الإيجاب
 الكل بالمطابقة في مطلق القضية أو القضية الكلية قد يقال أن التزديد هنا ينافي ما نص عليه الفخاري من أن
 التقييم السابق لمطلق القضية إلا أن المصنف في ظاهر الكلام على الجملة فالأولى والأخيرة لما في من بيان
 الأقسام المشتركة بين الجملة والشرطية شرعي في المنفعة بالثانية وقدم أهـ لزمنية نسبة الكل إلى نوع
 الجزء أن قيل بأن الزم والعناد والاتفاق نوعي النسبة الانصافية والانصافية كما هو رأي جميع حيث
 قال بعدم جريان المرجعية في الشرطيات ولا قيد الجزء أن قيل بأنها كغيرها لأنها أعصا حيث صرح في جريانها
 بها وكلام المصنف يميل إلى الأول لأنه ذكر وجه عدم التعرض للموجبات قبل تقييم الشرطية أو لا صدقاً كلمة
 لا سلب لا العدد لكان فلا ينتقض التوفيق جمعاً بالسوابـ ابن البرق وعلمهم صل على محمد وآله

ق لعلاقة المراد بها ما بسببه يطلب الاول صحة الثاني موجبه لها اولا فلا يرد ان قوله موجبه لذلك مستغنى عنه
 اذا العلاقة لا يكونه الا موجبه والمراد بالطلب ما لا يكونه بواسطة فلا ينتقض تعريف العلاقة من رها
 وربما يقال تعريف لزومية غير شامل مقتضيا للظنية والجواب ان الجواب للعلاقة لا اتصال غير مقتضى لكونه
 القضية قطعية لجواز كونها مضمونة الوجود على الثاني فانه لان المثال او جزا اخر منها كقوله كذا كذا
 زيد فاطما كان انسانا ان كانت موجبه عليه او ثامة دون قصه جزا اخر اولا اذا كانت جزئية كقوله كذا
 قد يكونه اذا كان زيد حيدانا كان انسانا ق على واحدة اي مقتضية لارتباط احدتها بالآخر بحيث
 يمنع الانفكاك بينهما لادان بينهما مجرد انصافه ولذا لم يذكر ما يكونه المقدم والثاني على معلول واحد
 بان يكونه احديهما ثامة والاخر ناقصة لا متناع توارد العلتي المتعلين على معلول واحد ش
 ولا تنافي معطوف على قوله وكالعية وربط المثال بالمثل مقدم على العطف فلا حاجة الى
 جعل الكافة مقتضائية في من تغفل احديهما اي نشاء اللزوم ذلك سواء كان نشاء بنفسه او بجزئية ما تعريف
 شامل لمقتضائين الحقيقيين كالابوة والابنية والمشوريين كالابن والاب لا يلزم من تغفل الاب
 بواسطة الابوة تغفل الابن وبالعكس لكن قوله كالابوة شربا به التوفيق للتغاييف الحقيقي ولا يبعد جعل
 الكافة شارة الى المشوريين وهي التولد هذا انما يجري في المتغاييفين الحقيقيين واما المشوريين فمطلوب
 على واحدة كالعقل الفعال الا ان كلامنا هنا في بعضه البعض الآخر وكونه العلة مقتضيا لا
 الانفكاك بينهما بمعرفة تلك الحاجة صحيح عند المشوريين من قبيل معلول على واحدة فاقبل من ان من ادرك
 انصاف فيه اعني الحقيقي ومنه فانف عني المشوري فلا خلاف حقيقته نعم انه يمكن ان يقال ان فيه
 مثلا لم يوظف بعد التولد وان من عند مقتضايه علاقة مستقلة ارادة المشوريين في نظر الى مخالفة العلة
 بها لاسر العقل حيث لا تنفي امتناع الانفكاك بالذات في ليس ان كانت تشمل العلاقة بها على المقدم المنتقض
 الثاني ويمكن ادراجه في قوله ان يكونه المقدم على الثاني بان يراد بالثاني نفس الموجبة وتقييده بالسابقة
 بعنف الثاني اي حقيقة ولو في المستقبل لا مطلقا بقية للواقع بناء على القول بالفرق بين الصديقين في مثل التوفيق
 لكونه صانع عندا كركمك في لا لعلاقة اولا الى التزويد هنا صاف لما سبق في تعريف اللزومية فالاولى
 ترك الشك الثاني هنا اوزيادة عديله في ما سبق على انه على اعتبار عدم الاعتبار هنا يلزم الواسطة
 بين العقيتين بناء على تعريفها هنا والفرق بين العقيتين انه يمكن اجتماع العقيتين على الثاني دون الاول
 ومقتضى كلامه في البرهان ان المعبر في الاتفاقية عدم العلاقة المشعور بها هو اول امان الشك الاول فلما ياتي
 راسخا في ثباته فلان التباين بين العقيتين حقيقي وعلى الثاني اعتبارا لا يرد ما قيل انه على هذا لا توجد
 الاتفاقية لان سبب الاستغنى به هو الله تعالى او العقل معلوم لان العلة في العلة الموجبة لا تحتاج
 وهي مجموع الشرائط مع ما ذكره المجموع نارة يكونه معلوما دافق غيره من القوة بمعنى ذلك

وان كانت الشبهة كلية لا بد ان يكون كلاما كان ان كان الشئ في ذاته
 هو المقدم على تامة فيكون كلاما كان ان كان الشئ في ذاته
 انما يصح انما ناطقا كان انما ناطقا كانت
 لعلة في موجهة لذلك كالعلة وهي اعم من ان يكون المقدم

علة للناس كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 او بالعكس كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
 او يكون المقدم والناس معلوم عليه واحدة كقولنا ان كان الوباء
 موجودا فالعالم مريض وكان تكايف ويكون الشئ في حيث
 يلزم من تعقل احد ما تعقل الاخر كلابوة والبنوة كقولنا ان
 زيد باع وفعروا بانه وبالعكس قد يقال انه من قبيل كونه المقدم
 والناس معلوم عليه واحدة وهي التولد في هذا المثال وما ذكر
 من جميع هذه مثله موجبات ومثال السالبة ليس ان كانت الشمس
 طالعة فالليل موجود واما النافية وهي الى حكم زيد بعد
 التالى ولا صدق على تقدير صدق المقدم لا لعلة اوله
 لا اعتبارها بالمجرد توافق الجزئين في الصدق كقولنا ان كان
 ناطقا فالخمار ناصق وكقولنا ليس كان الانسان ناطقا

وان كنت عا شفا الله كان مستقلا وان
 كنت ضاربا بزيد كان مضمرا مالى يجوز عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
اشكال الكل على صفة علمه فانه
فان العلم صفة العلم والعلم علم للشيء
الاتفاقية المعينة بالمعينة في الوجود كمن يوجب عليهم

من جهة الكلام المقصود في العلم
الاتصال بالعلمية كمن
الاتصال في الحال كمن
الاتصال في الوجود كمن

فلما راعى عالم فان قلت الاتفاقية مشتملة على العلاقة لان
المعينة في الوجود امر ممكن فلا بد من علة تقتضيه قلت

نعم الا انهم لا لاحظوا المقدم فان اطلعوا على امر يقتضيه
صدق التالي على تقدير صدقه ظاهر واعتبروا ذلك الامر
سمى المتصلة لزومية والا اتفاقية ثم ان الاتفاقية
على ما فسرنا بالابد من صدق طرفيها ويسمى اتفاقية خاصة وقد
تطلق على الحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا
لعلاقة سواء توافقا في الصدق ولا كقولنا ان كان الحد

معقول المناسب مما ذكره التفسير في ذكر التقدير في

موجود فالانسان ناطق وتسمى هذه اتفاقية عامة لكونها
اعم من الاولى والمنفصلة قد سبق ايضا تعريفها على الاطلاق
اما حقيقية وهي التي حكم فيها بالتناقض او عدم بين القضيتين
في الصدق والكذب معاً كما هو حقيقة الانفصال كقولنا
العدد اثنان وع لا مائة فانه حكم في بيان هذا العدد

في فان قلت تتعفن بجماعة توثيق الاتفاقية كالتعفن لزوم الضرورية او لتعظيم المتصلة الى الضرورية والاتفاقية ما لم يستلزم
 لتعظيم الشيء الانفس والغيره اذ لا تكونه الضرورية في مستقلة على العلاقة ضرورية كبرى مطلوبة اعني وكل ما تشتمل على العلاقة
 لزومية وقوله لان المعية دليل الضرور والفائدة قوله الاتي فلا بد راحلة على محمول النتيجة والكبر على كل امر يمكن لا بد
 من علة مع ضروري على النتيجة مطلوبة في قلت نعم منع الضرور ان يريد بالعلاقة فيها العلاقة المنسوبة ومنه الكبر
 بتلخيص الضرور ان يريد بها فيها علم العلاقة في واعتبر ذلك او يرفد منه ان المدار في الفرق بين الضرورية والاتفاقية
 على الاعتبار وعدمه وهذا لا يتم على الشك الاول في قوله لا علاقة اوله الى ذلك ان تقول ان اردت بالعلاقة علم فالكبر
 محتمل اذ المعنى في الضرورية علاقة تكونه موجبة للامتناع انفكاك احدهما عن الاخر لا يكونه مجرد مصاحبة كما بين
 العقل الثاني والعقل الاول وان اردت العلاقة المتعينة باذكريها فالضرور محتمل اذ لا يلزم من وجود العلة وجود العلاقة
 لجواز صدورهما من علة واحدة لجهتين مختلفتين فمن صدق طرفا ولا يرد انه لو كان كذلك ليعتبر تقدير الصدق
 اذ لا فائدة فيه لانه اعتباره لا فائدة مع الاتصال الذي هو مدلول في الشرط والسبب فياقل ان الاول في حذره
 لفظ التقرير ليس بشئ فتدبر وقد تطلق آية على شراك السبب في رد المحتار بالاتفاقية في المتن ما تطلق عليه لا للمع
 الاصل والا لا تنتفي المصباحية افتراق الاعم ولا بناء في هذا ما ذكره الشرح مع الترتيب لجواز ان يكون قوله وهو استلزاما
 في على تقرير ان تقرير من غير ادراك او لا وهل يجب صدق التام على تقرير صدق المقدم بان لا يكونا متناهي الصدق
 اول الكلام المحقق التفتازاني شورا الاول في لا الصدق قولنا ان لم يكن الانسان ناطقا وهو ناطق والقطب
 بالثاني بناء على ان الصادق صادر في كل من التناهي المعتبر اقرانه بها فليكونها اعم اي علم واشار الى مادة الاشياء
 بقوله سواء توافقا او لا فائدة افتراق العامة بقوله اول في بين القضيتين امثلا يشتمل ما حكم فيه بالبناء بين ثلاث
 قضاياء الزايف لقوله الاتي وقد يكون المتصلات ثم تسمية المقدم وان لا قضية اما باعبار الضرورة اذ باعتبار ما كان
 له مجاز الاول في حقيقة الاتصال في اشارة الى ان نسبة الحقيقة الى الحقيقة الاتصال بناء على ان ما عداها
 حكم العدم فالتسمية للفرق الى الحكم لا روى او على ما يلية الاتصال من فالتسمية للبالغة ولكن ان تقول بانها ضرورية
 الى الحقيقة على الجدير ما نسبته الخاص للعالم واما للبالغة فانه على ما في كقولنا القدره ويعلم ان الشئيين الذين
 بينهما تباين حقيقته ان كان بين تقيضها تباين كلي والابتنها من ايجوب بين تقيضها من الخلو

ان قلت وطعن من هذا ان كل شئيين يكون بينهما
 انصاف حقيقة يكون بين تقيضها ذلك
 وان كل شئيين بينهما تباين كلي دون تقيضها بهما
 فيه من الجحيم لا غير من هذا

الاشياء

نروح وهذا العلة فرد لا يصلح ان لا يكونان معا بل ان صدق
احدهما كذب الآخر لا محالة لهذا معنى التناقض فلا صدق
والكذب معا وهذا مثال للموجبة ومثال السالبة ليس هذا
الانسان كاتباً وتركيا فحكم فيه في التناقض بين هذا الانسان
كاتب وهذا الانسان تركي في الصدق والكذب جميعا
قال السالبة الحقيقية اعم من الموجبة الحقيقية لان طرفاها
قد يصحدها وان فلا يكونان وقد يصحدها احدهما والكذب
والآخر بخلاف الموجبة واعم ايضا من مانعة الجمع والخلو
سالبين او موجبتين لا ذكر وقوله ومانعة الجمع
والخلو معا وكذا قوله فقط في الاضربين مما لا حاجة اليه
ولعله اشار بذلك الى التعريفات فافهم واما مانعة الجمع
فقط ويعني الى حكم ضربا يتناقض في القضيتين او بعد
في الصدق فقط مع امكان اجتماعهما مع الكذب في الموجبة

كل ان اردت بالانسان في المثال المذكور ان يكونا معا
وقوله وقد يكونان معا اذا اردت به الاقتران في
الجنس يتبين ان عليا الوجه من جهة السالبة
بعض الانفاق والافلا حقيقة لانه
ان يكون صدق واحد وكذا لا بد من حقيقة بكون
منها نقضا للآخر واما السالبة الثالثة فاما ان يكون
الاتصال بالثبوت مثلا فيكون التناقض اما ان يكون
طالقة او يكون الزا وموجودا او افتراق السلبين
فاما مادة موجبة الحقيقة لوجودها في هذا السالبة
في مادة موجبة حقيقة او منقبة واقتران
العدالة وجا او يكون في مادة موجبة مانعة
حقيقة وتصل في مادة موجبة اما ان يكون
سالبة الحقيقة في كل من مادة موجبة اما ان يكون
الجمع ومانعة الخلو لوجود السالبة اما ان يكون
الشيء او لا يوجد في مادة مطلقة بالنظر او حقيقة
لا يوجد ولا يوجد في مادة موجبة بالصدق في
فان كل مادة حقيقة وتصل في السالبة الحقيقة
السالبة موجبة منع الخلو ولا تصلح فيها
في مادة موجبة منع الخلو ولا تصلح فيها
موجبة منع الجمع في مادة موجبة منع الخلو
ولا تصلح في مادة موجبة منع الخلو

وعلى التقدير في السالبة كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر مثال

للموجبة فانه حكم فيها بان هذا حجر وهذا شجر لا يصح

مع جواز كذا بهما بان يكون انسانا مثلا وهذا المعنى حكم بالتساوي

في الصلابة فقط ومثال السالبة ليس ما ان يكون هذا الشيء لا حجر

او لا شجر الحكم فيه بان هذا الشيء لا حجر وهذا الشيء لا شجر ينبغي

التساوي في الصلابة فقط لانهما يصح قلنا معا ولا يمكن

كيف ولو كان بالكان الشيء حجر او شجر معا وهو محال واما

مانعة الخلف فقط ومع انه حكم فيها بالتساوي بين الجزئين

او برفعة الكذب فقط مع امكان اجتماعهما على الصلابة

في الموجبة وعلى الكذب في السالبة كقولنا زيد اما ان يكون

في البحر اما ان لا يغرق مثال للموجبة فانه حكم فيها بان زيد

في البحر او لا يغرق بالبحر اما ان لا يغرق بالبحر

في البحر او لا يغرق بالبحر اما ان لا يغرق بالبحر

و يمكن كذا معا كيف وان كان بالبحر ان لا يكون في البحر

وان

اما معنى ادراك اللادون نوع او معنى اللادون نوع وعلم
الاول يكون السالبة للتحقق او حكما متخفيا في معنى

مع الحكم

الاول اسرار السالبة عموم الكلام
فلا بد من تقدير مثلا في معنى

لا يصح ان مع اه افاد به ان مانعة الجمع لكذب عن صادق وتصرف عن كاذب وعن صادق ولاذب ولذا لم ينل
مع كذبها بل زاد قيد الجواز فنقولنا هذا القوي اما في اوصاف اهل كذب مانعة للجمع لانها يصح ان اشارة الرصد
سالبة منع الجمع عن صادق وكذبها عن كاذبين وما قيل من اه الاول ان يشر الرصد عن صادق ولاذب فوهم
لان مرجحة تصديق عنهما نل تصديق سالبه بغير عنهما لزم ان لا يكون في المرجحة والسالبة منافاة وانتقض القاعدة
الآتية نعم التاييد الاشارة الى كذبها عنهما وان كان مستغنا عما سبق للايضاح فتأمل ثم المراد بالصدق والكذب المعبر
بعد التحليل واعتبار الحكم فلا يرد ان ادوات الشرط افرجت الجزئين عن كونها قضية فكيف يكونان صادقين اذ كاذبين
في بين الجزئين فيه مع قوله قضيتين في التوحيدين السابقين فنحن ارتكبه للاشارة الى عدم ملاحظة كونه قضية عند كونه
جزءا من الشرطية كما بين قوله اذ برغم هذا وقوله او عدم سابقا في الوجه المراد به الماد الفرق او بالفرق التوحيدي في ما البحر
او بالجزء الثاني ان يفرق فيه فلا يرد انه يجوز ان يرتفع الجزآن بان يكون في البرد يفرق في ماد النهر مثلا فلا يصح هذا
مثلا للموصية ولا الاتية للسالبة في مجوز صدقها من تصديق عن صادق وكذب عن كاذبين لا تصديق عن صادق
ولا كذب وان كذا يعلم اه اقام الدال على نوع النسبة الاتصالية مقام المحول او الجهة مقامه على اختلاف الرئي المارين
وقوله الاتي وهو في مقدمة رافعة لان المقدرة الشرطية للقياس الاستثنائي ابن القوي معرض مد ظلال السالك

في وهو حال صدقة رافعة لهذا المقدرة الشرطية للقياس للاستثانة في تنبيه اوجه اشارة الى ان كذبها انما يصدق
 اذا اطلق على راكب السفينة انه في البحر بحكم قياس المساواة الصادق مقدرة الاجنبية مما اعني ان ظن الكذب
 ظن او اطلق الفرق على زلاب الروح بسبب قطع الماء للنفس لا على التوغل في الماء مع تحقق كذبها في السابق اعلم
 ان كل مادة اقول القضية المركبة من صادق وكاذب لهذا ان يكون هذا الشيء انسانا او لانا طبقا يصدق بوجه ما نفع
 الجمع وكذا ما نفع الخلق لوانا ان مرجعها تصديق من صادق وكاذب فتستحق القاعدة الاولى ان لا تصدق فيه
 سالبه منع الخلو والارزاق ارتفاع الشيء مع تنقيضه او مساويه وكذا ما ياتي من ان مرجع ما نفع الجمع تركب من الشيء
 اخص من تنقيضه والقاعدة الثانية ان لا تصدق سالبه ما نفع الجمع والارزاق جواز افعال الشيء مع اخص من تنقيضه
 وكذا ما ياتي من ضابطه ما نفع الخلو ويترجم اليهم ان يكونا بالمعنى الاخص اعلم علم حسب التفتق من المنفصلة الحقيقية مع
 قولهم يتبينها لها والحق عند ان يقال ان ما نفع الجمع بالمعنى الاخص ما يحكم فيه بالتنازع في الصدق وعدمه في الكذب
 ما نفع الخلو ما يعكس فكذب الاول مع غير الكاذبين وكذب الثاني مع غير الصادقين وحيث لا تستحق القواعد الاربع ويمكن
 حمل كلامهم عليه يجعل فقط قيد التنازع في الصدق لا الحكم وحل الامكان في تفسيرها على الوقوع او عدم الانتفاع بصار
 بالوجوب المستعمل فيه مجرد افتقارها لثبوت الحق في ارجاء قوله سالبه الظن والموافق للثبوت سالبه على ان يكونه فاعل كذبه و
 يمكن ان يجعل ما لا من فاعله هذا السؤال المتداول بين الشجرة التي يظهر الحالك ما ينجم عليه فنية متعارفة بالكناية والسؤال الجليل
 في سالبتهما اه بان يبدل فاعل الصدق في القاعدة في سالبته وفاعل الكذب بالدرجة بان يفهم كل مادة صدق بها سالبه منع الجمع
 كذب بها مرجعته وصدق بها مرجعته منع الخلو وقس عليه القاعدة الاخرى ثم اقول هذه القواعد الاربع مخصصة بالعنادية لا بشر
 به عند لانهم في هذا المقام فاقبل انه تستحق ان يثبتوا لبيان ما ان يكونه زيد انسانا او ناطقا اذ يصدق سالبه منع الجمع كذب مرجعته
 عن صادق مع انه لا يصدق مرجعته منع الخلو لوجوب تركب من شيء دائم مع تنقيضه والرابعة بقولنا لبيان ما ان يكونه زيد انسانا
 او لانا طبقا حيث تصدق سالبه منع الخلو كذب مرجعته مع كذب مرجعته منع الجمع لوجوب تركب من شيء دائم مع تنقيضه
 ليس في محله لان وجوب التركيب المذكورين مخصص بالعنادية لا سيما به والمثالان من الاتفاقية اذ لو لم يكن
 موضوع المقدم في الخلو زيد لم يكن مرجعته من احد الاقسام الثلاثة لجواز ارتفاع مرجعته كاجتماعها ولا سالبه منع الجمع
 لذلك في بين عينيهما وجودي او عدمي او مختلفين في منع الجمع اى مرجعته او سالبه وقس عليه قوله الاتي منع الخلق
 يصدق بين تنقيضها لانه في يكونه القضية المركبة من العينية ركنه من شيء واخص من تنقيضه فيكونه الركنه تنقيضها
 مع كونه من اعم من النقيضين فيصدق بينهما منع الخلق وبالعكس ان كل شيئين يصدق بين عينيهما منع الخلو يصدق
 بين تنقيضها منع الجمع ولك ان تزيد به كل شيئين يصدق بين تنقيضها منع الجمع يصدق بين عينيهما منع الخلق فالصاحبة
 ان الصادقة عند صدق مرجعته منع الجمع سالبته وعند صدق مرجعته منع الخلو سالبته ومنه يعلم على صدق مرجعتهما عند صدق
 سالبتهما بالمقاييس ولولا ان الصادقة المنطقية لكان اخص ولولا ان سالبته والمرجعية المنطقية اه لكانا وضع عليهما يكون
 اشمل ابن التوفيق

في المتفقه في النوع ان المتفقه مع الدعي في النوعي مما يقع الجوز والحد ولا يصدق المتفقه فيه لانه لا اتفاق فيها وحاصله
انه عند الحد الكيف يختلف النوع وعند اختلافه يتحد النوع واما عارية لان هذا بالنسبة المطلق المتفقه قسم وال
اقسامه فيقسم فلا يتجه ان العارية اعم من وجهه كل من الاقسام الثلاثة والمقسم لا بد ان يكونه اخصا من مطلقه فليس
اليها واما الاتفاقية فتقسم بالنسبة اليها لوجودها في التعلقة ثم انه لم يقل ان المتفقه اعمارية او مع خمرته

وان يغرق وهو محال وسال السالبة ليس اما ان لا يكون زيدا في البحر واما ان يغرق فيها لا يصدق وان معا وقد يكونان

تنبه اعلم ان زيادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سلبية منع الصدق في زيادة صدق فيها

سلبية منع الصدق في زيادة صدق فيها موجبة منع الصدق في زيادة صدق فيها موجبة منع الصدق في زيادة صدق فيها

ومما هذا النوع الكلام من جانب البتة ففطن وان كل شيئين بصدق بين عينيها منع الجمع بين

نقيضيهما منع الحد والعكس اذا توافقا في اليجاب والسلب

واما اذا اختلفا فيها فالصادقة السالبة المتفقه في النوع والامثلة المذكورة اشار الى كل من ذلك فتجوز

ثم ان كلام المنفصلات الثلاثة اعمارية واتفاقية فالعارية ما حكم فيه بالتنازع علة موجبة وذلك بالياخذ

مع اليقين نقيضه او مساوي نقيضه كافي الحقيقة وما

في وهو حال مقدم رافعة لهذا المقدم الشرطي للقياس للاستثانة في تنبيه اوجه اشارة الى ان كذبهما انما يصدق
 اذا اطلق على راكب السفينة انه في البحر يحكم قياسا مساواة الصادق مقدمه الاجنبية مما الكذب ان ظنه الكذب
 ظنه اذا اطلق الفرق على زلاب الروح بسبب قطع الماء للنفس لا على التوصل في المادة حتى يتحقق كذبهما في السابح في العلم
 ان كل مادة اقول القضية المركبة من صادق وكاذب محذوران ان يكون هذا الشيء انسانا او لانا لهما يصدق موجبه مانعة
 الجمع وكذا مانعة الخلقا لولا من ان موجبهها تصدقان عن صادق وكاذب تستحق القاعدة الا ان لا تصدق فيها
 سالب الجمع المحذور والارزاق ارتقاء الشيء مع نقيضه او مساويه وكذا ما ياتي من ان موجبه مانعة الجمع تركب من الشيء
 اخص من نقيضه والقاعدة الثانية اذا لا تصدق سالبه مانعة الجمع والارزاق هو ان اجزاء الشيء مع اخص من نقيضه
 وكذا ما ياتي من ضابطه مانعة الخلد ويتم ايضا ان تكونا بالجمع الاخص اعم لم يجب التفتن من المنفصلة الحقيقية مع
 قولهم بتباينها لهما وانما عند ان يقال ان مانعة الجمع بالجمع الاخص ما يحكم فيه بالتنازع في الصدق وعدمه في الكذب
 مانعة الخلو بالعكس فكذلك لا بد من غير الكاذبين وتكذب الثانية عن غير الصادقين ولا تستحق التواعد الاربع ويمكن
 حل كلامهم عليه بغيره فقط قيد التنازع في الصدق لا الحكم وحل الامكان في توريثها على الوقوع على عدم الانتفاع لصادق
 بالوجوب المستعمل فيه يجوز انما لا تعرف الحق بالرجاء قوله سالبه الظن والموافق للثبوت سالبته على ان يكونه فاعلى كذا
 يمكن ان يجعل ما لا من فاعلى هذا النوال المتوال بغير الشبهة التي يظهر الحالك ما ينبغي عليه فغيره شفاقة بالكناية والمنوال الجبل
 في سالبتهما اه بان يدل فاعلى الصدق في القاعدة بين سالبته وفاعلى الكذب بالوجبه بان يقول كل مادة صدق في سالبته منع الجمع
 كذب في موجبه وصدق في موجبه منع الخلو وفي عليه القاعدة الاخرى ثم اقول هذه القواعد الاربع مخصوصة بالعنصرية لا يشر
 به هتد لاهل هذا المقام فاقبل انه تستحق ان يثبتوا ليل ما ان يكونه زيد انسانا او لانا اذا يصدق سالبته منع الجمع كذب موجبه
 عن صادق مع انه لا يصدق موجبه منع الخلو لوجوب تركبه من شيء دائم مع نقيضه والرابعة بقولنا ليل ما ان يكونه زيد انسانا
 او لانا لهما حيث تصدق سالبته منع الخلو كذب موجبه مع كذب موجبه منع الجمع لوجوب تركبه من شيء دائم مع نقيضه
 ليس في محله لان وجوب التركيب المذكورين مخصوص بالعنصرية لا سيما به والمثالان من الاتفاقية اذ لو لم يكن
 مرفوعا المقدم في محذور لم يكن موجبه من احد الاقسام الثلاثة لجواز انتفاء ههنا كاجتماعها ولا سالبته منع الجمع
 لذلك قبيح عينيها وهدري او عددي او قسدي في منع الجمع ان موجبه او سالبه وفي عليه قوله الا ان منع الخلو
 يصدق بين نقيضها لانه يكون القضية المركبة من العينية مركبة من شيء واخص من نقيضه فيكونه المركبة تنفيها
 مع كونه من اعم من النقيضين يصدق بينهما منع الخلو وبالعكس الكل شيئين يصدق بين عينيها منع الخلو يصدق
 بين نقيضها منع الجمع ذلك ان ترتيب كل شيئين يصدق بين نقيضها منع الجمع يصدق بين عينيها منع الخلو فالصاحبة
 الى الصادقة عند صدق موجبه منع الجمع سالبته وعند صدق موجبه منع الخلو سالبته ومنه يعلم فاعلى صدق موجبهها عند صدق
 سالبتهما بالمقابلة ولو قال فالصادقة المتفقة لكان اخص ولو قال سالبته والموجبه المتفقة اه لكانا وضع وعليها يكون
 اشل ابن الزهري

أو المتفق الذم أو التفتق مع المعية في النوع مما يقع المحذور لا يعقد المتفتق فيه لا عند الاتفاق فيها وحاصله
 أنه عند الحاد الكيف يختلف النوع وعند اختلافه يتحد النوع وإما عارية لاه هذا بالنسبة إلى مطلق المتفتق قسم والاه
 أقسامه فيقسم فلا يتجه أن العارية أعم من وجهه كل من الأقسام الثلاثة والمقسم لابد أن يكونه اخص من مطلقه فيقسم
 إليها وإما الاتفاقية فتقسم بالنسبة إليها لوجودها في التفتق ثم انه لم يقل أن المتفتق إماراتية اه مع خمرية
 وإن يفرق وهو محال ومثال السالبة ليس إماما أن لا يكون زيد
 في البحر وإما أن يفرق فيها لا يصح لأن معا وقد يكونان
 تنبيهه أعلم أن زيادة صدقها موجبة منج الجهر كذب فيها
 سالتي وصدق فيها بالسالبة منع المحذور كل زيادة صدق فيها
 موجبة منج المحذور كذب فيها بالسالبة وصدقها بالسالبة منع الجمع
 وعلى هذا النول الكلام من جانب البتة لا تقطن وأن
 كل شيئين بصدق قايين عينيها منع الجمع بصدق بين
 نقيضيهما منع المحذور بالعكس إذا ترا فقا في الإيجاب والسلب
 وأما إذا اختلفا فيها فالصارقة السالبة المتفتقة في
 النوع والأمثلة المذكورة أشارت إلى كل من ذلك فتبصر الحقيقة من الشيء وهو شيئين أو من شيئا
 ثم أن كلام المنفصلات الثلاثة إماراتية أو اتفاقية
 فالعارية ما حكم فيه بالتنازع لعلته موجبة وذلك بالأيض
 مع الشيء نقيضه أو مساوي نقيضه كالأحقيقية والاه

ق لا مانعة للجمع الأول اما حذف لامها وفي ساقه ولا حقه ومن فاعله قوله واما ما هو مفعوله وذكر الوارد بدل او -
 قوله او ما هو واما بتدويل قوله واما ما با وما حتى يكره الضمة عليه شيمة بالنسبة المتصلة الحقيقية المركبة من ثلاث
 اجزاء للشمس الاسود الكاتب اي او للشخص الابيض الاعمى ولم يكتب الشبهة مثال مع صلة حيث لمانعة
 الجمع بان يكون الشخص ابيض وكاتباً ولانته المذكر كان يكره ان يحذف في مانعة الجمع او مفعول من نقيضه
 ولا كاتبا مع ان فيه التنبه على ان التباين بين الاقسام الثلاثة في الاتفاقية عبارة
 بذكره الكلام في امثلة الاتفاقيات على وتيرة العناريات كمالا اسود هذا مثلا
 صالحة لهما ايضاً به يكره لشخص لا اسود كاتبا او لا اسود ولا كاتبا لان المراد بالام
 والاعم والاحص المطلق في تعريف مانعة الجمع والمذكر الاعم والاحص المطلق لانه وجه واللاكاتب
 اعم واخص به وجهه الله اسود وعليه نفس المثال الثاني ما بين الحقيقية اي
 يجب المفهوم والتحقق ولا يخفى ان كان محل التوفيقين لا يربط بين المجمع الاعم في وقد
 تطلقان اي بالاشتراك اللفظي اعم منهما اه اي يجب التحقق واما يجب المفهوم فالنسبة
 بين المعنيين البانية وكذا النسبة بينهما في المجمع الاعم وبين الحقيقية فيراد مانعة
 الجمع اعم ان لها ثلثة معان ما حكم فيه بالتنازع في الصدق وعدمه في الكذب وما
 وما حكم فيه بالتنازع في الصدق سواء حكم بالتنازع في الكذب او لم يحكم بشئ من التنازع
 عنه وان هذا التوفيق يمثل المعنى الثاني فبذلك التوفيق المار ويمكن تطبيقه على المعنى الآخر
 بان يقال مع قوله اولاد لا يحكم بالتنازع في الكذب سواء حكم به في الكذب ايضا او لا
 في الكذب سواء حكم به او لم يحكم بشئ منها فلا يراد به ان هذا يستلزم ان يكون لهما معان اربعة نعم
 الاولى ان يقول سواء حكم به في الكذب او لم يحكم به عليه مانعة للمعنى الثاني ابن القوي رحمه الله

في بيته ان المذكور من الزائد على الجزئين اذ ذلت الجزئين معلوم ما سبق والا لاول ان يقول ان يكونه المنفصلة ثلثة
اجزاء فاكثر بينها الجزئين ذات اجزاء الجمع اذا قوبل بالجمع وجب التوزيع فللايراد ان اللابق ان يقول ذات اجزاء
فكقولنا العددان العدد النطق بمنع ما لم كسر فللايراد ان هذا المثال لا يصلح للتفصيل الحقيقي لارتفاع الثلثة في عدد
عشر مثله ثم ان يعرف العدد بنصف مجموع حاشيته واعترض بعدم شموله للواحد اذ ليس له الا حاشية واحدة و
ويراد بممانعة الخلق ما حكم فيه بالنسبة في الكتاب مطلقا سواء
الجواب ان المراد بالحاشية اعم من الصحيح
والكسر والمراد بنصف مجموعها ان كانا والا
حكم به في العدد اوله ايضا هذا ولما كان ما سبق من امثلة
فنصف حاشيته في والمراد من زيادة اه
سواء على من زعم ان المراد ان العدد الواحد للثمة
المنفصلات كل هذا خريين والحال انه في ان يكونا منفصلة
العدد افراما لا يدل عليه اونا فصرح عنه اذ
مسألة واللام يكن المنفصلة حقيقية
رفع المجموع في ثلثة عشر وجهه انه حين
الحمل على ما ذكره لم لا يكونه الثالث
مصنوعا لكونه ما استعمله اهل الحساب
لجلافة على قول الزاعم وما قيل في رده من ان
مساواة العدد للعدد المغاير غير موضوع
ولنفسه ممتنة لانها اربعة تبتغى المغايرة
بي النسابين فيه انه اراد المغايرة
الاعتبارية فانتفانها مسلم وعدم وجودها
مضام او الدانية فبالكس على انها لو كانت
شرطا لكان دليل الراد منها لخلاف مدعاه
لعدم التباين الذاتي بين العدد المساور
المجموعه كسوره في كون ما اجمع ان يترصيف
العدد بكل منهما ترصيف الكل وهذا لا فرا
وهذا بين على ما اشتهر في فن الحساب وعلى غيره
وهو ان الزائد والناقص المساور ما زاد على
كسوره ونقص عنه وسواءه ليس في التوزيع
نجد ان القوة والمنزلة

ذات جزئين فصاعدا بحيث يكون في المنفصلة ذات
اجزاء ثلثة فصاعدا كقولنا العدد امارا انا مساو او
ناقص مثال الحقيقية ومثال مانعة الجمع قولنا هذا الشيء اما
مجر او شجر او حيوان ومانعة المثل مثل هذا الشيء اما لا مجر او شجر
او لنحيوان والمراد من زيادة العدد ونقصانه وساوية
كون ما اجمع من كسوره مثلا عليه فاقصا او ساويا له ولكن
سعة العشر والثلث والسبع والثلث والخم
والربيع والثلث والنصف فالعدد الزائد كانه عشر
فان له نصفاه هو الستة وثلثاه هو الاربعة وربعا هو الثلثة
هو الاثنان فاذا اجمعت يصير خمسة عشر فيكون ثلثا

من ثلثة اجزاء مركبة من منفصلتين اولهما حقيقة وثانيتهما موافقة لهما في النوع فلا تكون ثلثة
 بل ثلث واحد ويخرج كل منها عن الثلاثة وان اولنا ثانياً بذكرها عليها فاللذان ان يجعل كل
 منها منفصلة مركبة من حلتية ومنفصلة بان يكون الاصل هذا العدد زائداً او يكبره ناقصاً او
 مساوياً لا تترى ان الشرطية مركبة من حلتيتين او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين بل يمكن
 ان يكون يرد عليه ان العنصر ليس مع الاتصال لاقتضائه طرفين يكمل بالمنافاة بينهما مفرد عين
 او قضيتين بل حلتية صرفه وبه يشرافه السيد من ان المنافاة قد تعتبر في المفردات بحسب الوجود
 في محل واحد فان عبرت عنها بمثل قولك السواد والبياض متنافيان بحسب الحملية صرفه او بمثل
 اما ان يكون هذا اسود او ابيض منفصلة او بمثل هذا اما اسود او ابيض فحملية شبيهة بالمنفصلة
 انتهى لمخصاً وبهذا ظهر ان ما اورد عليه من ان ما ذكره منع الحملية المرددة المحول الشبيهة بالمنفصلة
 لا المنفصلة والجواب عنه بان المراد ان مجموع القضايا الثلاثة اعني العدد رانك والعدد ناقص
 والعدد مساو لا يتحقق في الوجود ولا يخلو الوجود عنها بنشأه ثلثة التدبر لانه حلتية صرفه ولهم
 اريد ما في الجواب في اعم من ان انما يتم النعيم بولم يعتبر في الحقيقة المنافاة صدقاً وكذباً في
 المجموع وفي كل قضيتين وفي مانعة الجمع صدقاً وفي مانعة الخلل كذباً كذلك لا تلاحظ ان القوة

لان كل جزئين تحت النظم لان الالهي المعترف في الاتصال بين كل جزئين منها بل يكون في الاتصال
 بين المجموع ويرد ان هذا مستلزم لان يكون قد لنا اما ان يكون الثلاثة ناقصاً وزائداً او زوجاً
 منفصلة حقيقة صادقة لان مجموع الثلاثة لا يجتمع فيها ولا يرتفع عنها وليس لك مظهر ما ذكرنا
 ان القول بحقيقة ما ذكره ليس بصواب ابن القوة دونه حفظه الله من كل معاند وباع

قد وكذا يمكن اهـ اي وكذا يمكن ان يقع في المثال المار بالنافعة المخلو ان المجموع لا يرتفع عن الشيء مع قطع النظر عن
 الانفصال بين كل جزئين ونترك هذا الشك مع النقل للعلم به مقاييسه وتركها الى انفصالات ثلثة
 فالفرع اما اعتبار اهـ المتروك المار للعلم به كالمذكور او باعتبار ان الفرق عليه لا يجب كونه علة تامة
 للفرع فلا يرد انه لا يصح اتزعه لان المعلوم سابقا تركيب الحقيقة ومانعة الجمع فقط على الاعتبار للعلم به
 اي الاعتبار بقوله ويمكن ان يكون اهـ من ان الحقيقة قد يستل عليه ما بان الحقيقة لا تركيب الا
 من الشيء ونقيضه او ساويه ولا يكونه شيء الانقيض واحد ويوجد امور كل منها اخص من شئيه
 او اعم منه ويرد عليه منع الحصر مستندا بجزا تركيبه من شئيه وعن شئيه كل منها اخص من نقيضه في
 تحكم اي لجواب الدليل المار وجوابه في كل من ثلثة وكذا اما في تلك المحاش فليح هذا المثار اليه به جميع
 ما رتب قوله قبل لا يتركب ولك ان تخصه بقوله والحق اهـ وما عليهم اي الاعتراض الذي رد على
 القائلين بالفرق المار في حكم وقوله من اهـ به بيان ما في الموضوعات لا يتفق الا بين جزئين لما
 من ان الانفصال نسبة واحدة في مطلق الانفصال واحد او متعدد اقل في الاقسام الثلثة فالفرق
 المار به لانها متبادرة الاقدام في انها على الشك الاول يمنع تركها من اكثر من جزئين وعلى الثاني صحيح
 ليس بحق لانها متبادرة الشك الاول ومنع الحصر مستندا بما في الجواب اقبانه انما يلزم ذلك لو اريد الانفصال
 بين كل جزئين لم لا يجب ان يراد الانفصال بين المجموع ويرد عليه ان المراد بالانفصال الواحد الواحد
 بحسب الحقيقة يبطل السند الاول وان الانفصال يقتضي طرية وقد مر ان ثنائيا حين ارادة
 الانفصال بين المجموع ثم نشأت المقدمة المنوطة بالدليل المار فظهر ان الحق ما قاله القائلون
 لا يجب رفعه للايجاب الذي ورد عليه بسايرة الجزئية الممكنة اعني بمعنى ما ذكر فيه ارادة الانفصال
 ليس بمنفصلة وفي كلامه اقامة جهة القضية مقام المحول ومنفصلة مركبة من قضيتين قد يدل
 بناء في هذا على شئ المطالع من انه اذا حصل على موضوع واحد او اياه متقابلا فان قدم الموضوع
 على حرف العناد فالقضية عملية مشابهة للمنفصلة وان اعرض عنها فهي منفصلة شبيهة بالجمالية لا تنفصا
 كون المثار المذكور عملية ليس الا ويمكن الجواب بان اراد السيد الفرق لحسب الارادة ومقصود
 شارح المطالع الفرق بحسب الظاهر فالتشابه الارحسب الارادة يحتمل الارين وان كان لا يجب الظاهر
 عملية كما ان قولنا اما ان يكون هذا واحدا او كثيرا يحتملها بحسبها ومنفصلة بحسب ان التوهم في

بما يجب انظار هذه الحقيقة
في جميع احوالها ان تتركيب من
المتفصلتين او من قطع اجزاء
ومنفصلة

محتملا وهذا المعنى انفصال واحد وقد وجد بين المجموع
وكذا يمكن ان يكون المراد بقولنا هذا الشيء اما محو او صوره
مع ان كان في جميع احواله
ان المجموع لا يجمع على هذا الشيء مع قطع النظر عن الانفصال بين
كل جزئين ايض فيكون تركبها من اجزاء فوق الاثنين على الاعتبار
لحسب الحقيقة والظاهر معاد لمجمل الظاهر فقط ومن هذا ظهر
ان ما قاله الواحد من الحقيقة لا يتركب من اكثر من جزئين وبما نفع
المجموع والكل تركبان حكم وان ما قاله الثاني من ان كل واحد من
الجزءين ان كان المراد بالانفصال انفصالا واسلا لا يتحقق
الا بجزئين وان كان مطلقا لا انفصال يتحقق بين جزئين
واكثر في الاقسام الثلاثة ليس يلحق تنبيهه اعلم ان كل ما ذكر
فيه ادوات الانفصال لا يجب ان يكون منفصلة فاذا قلنا مثلا
هذا انا واحد واما كثيرا فان اننا المناقاة بين هذا واحد وهذا
كثيرا القضية منفصلة مركبة من قضيتين وان اردنا المناقاة

في جميع احواله ما بعده والضمير للانفصالات لا يخص
مع كون الانفصال واسلا ثم
مانعة اجمع
منه في جميع احواله
منه في جميع احواله

في جميع احواله ما بعده والضمير للانفصالات لا يخص
مع كون الانفصال واسلا ثم
مانعة اجمع
منه في جميع احواله
منه في جميع احواله

الكل يتركب من اجزاء
الكل يتركب من اجزاء

والاصل انه لو ثبت بان تناقض قضيه كان الاختلاف فقط جونا قريبا لها واضافه الى الفقيهي
 فصلا محزما لاختلاف الموردين والمورد والعقبة ولو اريد به التناقض بين الفقيهي كان الاختلاف
 فقط جونا بعيدا واختلاف الفقيهي جونا قريبا لكن لما اردنا ان نشال لم نخرج الى اعتبار هذا الجنى
 الجنى البعيد وعلمنا بان الجنى هو هذا الجرح فيكون قريبا مررها

ق يعلم بالمقاييس بان يقتضى تناقض الموردين اختلافا جونا بحيث يقتضى لانه حمل احد بهما وعدم حمل الآخر لا
 الصدق والكذب في المورد غير الحمل وعدمه ما قيل ان القياس ناسد لان التناقض فيه لا ينافي الارشاع
 لجلاله في القضايا منه فربما انه لا يتجه لواحد النقيضين بعدل واما اذا اختلفت ^{سند} سند سند
 (ان الله دعى)

بان يكون المعنى هذا محمداً باحدها وحلية لا محاد الحكم وكون الترتيب في المحول وهو يمكن جريان التقبي
في مثل زيد او عمرو قائم مع العملية المرددة الموضوع ام لا كل محمول وان لم يسمع وان يكره اى كل
ما ذكر فيه أداة الانفصال غير الحقيقية قد يقال لا وجه للتخصيص بغيرها اذ يقع ان يقع
للمنفصلة مانعة الجمع مثلاً اقسام آخر غير الحقيقية ومانعة الجمع فلو قال ان قد يكره

١٤٨

للمنفصلة اقسام غير الحقيقية ومانعة الجمع الا ان كان اوله ان القوة ~~بغيرها~~
صحة مرددة الثاني ^{المحمول} والثالث ^{الظن} هذا وجه
مردد الموضوع ^{بجانب} كسب النظر هذا وجه
اشتمل ما قاله اهل المعاني ^{الظن} هذا وجه
اما الظهور اذ اضايرت به السامعي اذ
عن سالك ليجوز الجمع لا قاله الا ان كان
انكسارات والحمد لله كونه ليس بالانكسار
كافي فاسق او كمال ثبته كافي فقال لا يرد

العلاقة وكذلك في بابي من المنفصلة الثلاثة اذ قد يكون
للمنفصلة اقسام غير الحقيقية اقسام غير مانعة الجمع والمحمول خوارب
اما مزيدا واما غيرا فحق العالم ما يعبد الله وما يفرح الناس

على ما نقله السيد العلامة عن الماشائ والافرع من اقسام
القضية شرع في بيان احكامها فقال التناقض
ان هذا محبت التناقض من احكام القضايا وانما قد تدبر لتوقف
بعض الاحكام عليه في الاشياء على ما سيظهر في العكس وهي
اختلاف القضيتين فبذلك ان المعروف هنا هو تناقض القضايا

بدليل ان الكلام في احكامها فاختلاف المفردات واختلاف
مفرد وقضية ليس باخل في الحدود حتى يحتاج الى الاخر في الاختلاف
الجنس اضايفاً تاملاً ولا بعد القول
بجواز في الماهية الاعتراف بالجنس كاجوز
في كون الفصل اعم من وجهه

بجواز في الماهية الاعتراف بالجنس كاجوز
في كون الفصل اعم من وجهه
بجواز في الماهية الاعتراف بالجنس كاجوز
في كون الفصل اعم من وجهه

بجواز في الماهية الاعتراف بالجنس كاجوز
في كون الفصل اعم من وجهه
بجواز في الماهية الاعتراف بالجنس كاجوز
في كون الفصل اعم من وجهه

(تمت حاشية أدبه)
 إذا تبي بعد هذا على الآف كان شديداً عنده ما سواه كما في الفوائد مثل المركبات التي ليست بنفعا
 إذا حصل النزاع في التصديقات لا يراق لم يكن موزنة ان حقيقة واما يجب العلم فلا ينافي ما قاله السيد
 من ان النقيض للمفرد قد يؤخذ بان يلاحظ منه شيء الى اخر وترفع بكونه نقيضا بغير السلب ليس للافتراض
 اقول كيف لا يكونه للافتراض ولو لم يذكره لزم كونه سلبا سلبا نقيضا للسلب اذ يصدق انه مختلف
 العنصريين حيث يقتضي الخ فيلزم ان يكونه للسلب نقيضا ان اعتبر الايجاب نقيضا له ايضا كما هو مقتضى
 التعريف وان لا يكونه التناقض منه متكررة ان لم يعتبر نقيضا لان نقيض الايجاب هو السلب ونقيض
 السلب هو سلب السلب وهكذا الى ما لا يتناهى بلا انكاسي فالحق انه للافتراض عن سلب السلب لانه لازم
 ما دون نقيض الذي هو الايجاب ولا ينافي هذا ما قالوا ان نقيض شيء رفعه لان المراد بالشيء شيء
 في نفسه والسلب وان كان له حيث انه مفهوم من المفاهيم شيئا لكنه لا من حيث ذاته لا شيء ولو سلم
 انه ليس للافتراض فنقول اغناء اللاحق عن السابق ليس بمحذور ومثل ما ذكره اغناء قوله بالايجاب والسلب
 عن العنصريين فمع ما ذكره لوقال التناقض اختلاف يقتضي لذاته صدق اعمديها وكذب الاخرى فكان
 اخص واحسب ان القوله ~~في~~ اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

عن ابن خلدون
 ان السلب نقيض للسلب
 قال الشيخ هو المحمول والما قد في التبع
 لفظ السلب يقتضي محولا وموضعا

فإنه يفتن مع الاتفاق والاول
بعد عدم اختلافها لما يات
ففتن اخذ من قوله الشرط اخصاف
لان الماد يوصف بالانفراد فيه ولو استند
لا انصاف الشرط بالوصف ان التوهم

ان بعد تراتبية سوا كانت زياتة او لا
ثم الاول لا يبعد عدم اختلافها لما يات
بمزيد قائم زياتة لتمام لعدم الاتفاق في الشرط
بمزيد قائم زياتة لتمام لعدم الاتفاق في الشرط
بمزيد قائم زياتة لتمام لعدم الاتفاق في الشرط

١٥١
فإنه يفتن مع الاتفاق والاول
بعد عدم اختلافها لما يات
ففتن اخذ من قوله الشرط اخصاف
لان الماد يوصف بالانفراد فيه ولو استند
لا انصاف الشرط بالوصف ان التوهم

في الكمية ايضا بيننا ذلك تيمنا وتكميلا لبيان ما هيته حقيقته
فقال الاول انه انما يتحقق بعد اشتراكهما في الوجودات
الثمانية وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان
وحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل
وحدة الجزء والكلام ووحدة الشهاد ووحدة المصير
انهم فقال لا يتحقق ذلك في التناقض والاختلاف
المذكور الموصوف بالحيثية المذكورة الابدان فافهم اي
القضيتين المختلفتين بالاجاب والسلب والموضوع فلا
تناقض بين زيد قائم عمر وليس بتمام والمحمول فلا يتحقق بين
زيد قائم زيد ليس بقاعد والرفاق فلا تناقض بين زيد قائم
في الليل ليس بقيام في النهار والمكان فلا تناقض بين زيد قائم
في المحل زيد ليس بقيام في السوق والاضافة في زيد اب لعمرو
زيد ليس اب لعمرو والقوة والفعل اقتران في الحرة في الدقة

فإنه يفتن مع الاتفاق والاول
بعد عدم اختلافها لما يات
ففتن اخذ من قوله الشرط اخصاف
لان الماد يوصف بالانفراد فيه ولو استند
لا انصاف الشرط بالوصف ان التوهم
فإنه يفتن مع الاتفاق والاول
بعد عدم اختلافها لما يات
ففتن اخذ من قوله الشرط اخصاف
لان الماد يوصف بالانفراد فيه ولو استند
لا انصاف الشرط بالوصف ان التوهم
فإنه يفتن مع الاتفاق والاول
بعد عدم اختلافها لما يات
ففتن اخذ من قوله الشرط اخصاف
لان الماد يوصف بالانفراد فيه ولو استند
لا انصاف الشرط بالوصف ان التوهم

في الماديهما الاخرى لا الاخرى وتلك الماديهما في احد المتناقضين احدهما يكون في الآخر كذلك وان يرد المجموع المسمى او البعض الشخصي في نفسه الفعنية المصدرية بها كفيه وتيقن التناقض بينهما فالاتحاد بينهما كان راجعا الى الاتحاد في الموضوع الا انه ذكره لتلايد مع من اشتراكهما مع الكل والبعض الا في ركب اللفظ اشتراكهما في الاختلاف بحسبهما ايضاً فلا يرد انه ان اريد بهما الا في ركب ما سياتي مع قوله فالحقيقة كانت لا تيقن في الاتحاد

الا جاز في سيج ان القضية المشتملة على انية
مطلقة عند عصام كالقضية المشتملة على الاول
وفاقا ولا تناقض بين الهمتين فلا يتيقن
بين المتفقيتين فيا وشخصه عند عيسى كما
والكل فيا نفسا للموضوع فلا حاجة الى اشتراط
الاتحاد فيها بعد اشتراط الاتحاد في الموضوع
تأمل - اي كلمة اي لو بعضه الاخر فلو كانت
موضوع احدهما جزء وموضوع الاخرى
جزء آخر او الكل ارتفع التناقض بينهما
اي بشرط سواة لوقال اي مظهر او بشرط
سواده لكان لهما لان الاختلاف في الشرط
كما يكره باشتراط شي في احدهما واشتراط
آخر في الاخرى يكره باشتراط شي في احدهما
وعدم اشتراط شي في الاخرى تحت وحدة
الموضوع لان الشرط في الاخرى من اصول
الموضوع كما قاله عيسى والكل والجزء نفس
الموضوع بناء على ما سبق واما اندراج
البراق تحت وحدة المحمول فلا ياتي
الا صواب فاندرجا تحت المحمول الذي
هو المفهوم اولى من اندراجها تحت الموضوع
الفرع هو الذات فلا يرد ان اندراج بعضها
تحت وحدة الموضوع والبعض الآخر تحت
وحدة المحمول تحكم لانه روي فيه الاظهر و

ان دفع ما قيل ان قولنا الجز في الدان مسر
بالقوة ليس اظهر من الجز بالقوة في الدان مسر مثلاً في مرجح الاخر الاول مرجح اندراج ثم المراد لفرع
بالمرجح هو المعتمد فلا يرد ان الامام الرازي استدل عليه بان التصريح بالزمان لا يترتب على ذلك في التناقض
فتجب من اقسام بيان فلا يصح اطلاق عدم قيام المرجح وذلك لان كون الزمان ملاك الارضية غير متيقن ان القوة

في الماديهما الاخرى لا الاخرى وتلك الماديهما في احد المتناقضين احدهما يكون في الآخر كذلك وان يرد المجموع المسمى او البعض الشخصي في نفسه الفعنية المصدرية بها كفيه وتيقن التناقض بينهما فالاتحاد بينهما كان راجعا الى الاتحاد في الموضوع الا انه ذكره لتلايد مع من اشتراكهما مع الكل والبعض الا في ركب اللفظ اشتراكهما في الاختلاف بحسبهما ايضاً فلا يرد انه ان اريد بهما الا في ركب ما سياتي مع قوله فالحقيقة كانت لا تيقن في الاتحاد

مسر بالقوة الجزية ليس مسر بالفعلة والجزء والكل فلا تناقض بين
الزنجي اسودا وبعضه الزنجي ليس اسودا وكلم والشرط فتقولنا الجسم

مفرق للبصر في الزمان لمعانه وصيانه ليس يتيقن بقولنا الجسم
ليس بمفرق للبصر في الزمان سواده واكتفى بعضهم بثلاث وحده
وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وادبره وحده
الشرط ووحدة الجزء والكل تحت وحدة الموضوع والبراق

تحت وحدة المحمول ولما لم يتم مرجح بوجه ادراج وحدة المكان
تحت وحدة المحمول كما علم ادراج وحدة الزمان لهما اقتصر مرجح

صاحب التسمية على كى صديقي الاول ليس وادرج وحدة الزمان

تحت وحدة المحمول وفي كل منهما ما يتفق فقام على ثم انزلنا اوله
على ظاهر مقالهم ان الاتفاق فيما ذكر لا يكفي في تحقيق التناقض
بل لا بد من الاتفاق في اشياء اخر كالدلالة والغاية وغيرها

لخون هذا كاتبه بقوله بغداد من بلاد العراق فطاس قسطنطينية

بالمرجح هو المعتمد فلا يرد ان الامام الرازي استدل عليه بان التصريح بالزمان لا يترتب على ذلك في التناقض
فتجب من اقسام بيان فلا يصح اطلاق عدم قيام المرجح وذلك لان كون الزمان ملاك الارضية غير متيقن ان القوة

١٥٢

المرجع

المرجع

المرجع

ق وفي كل منهما شيء اه وهوان ادراج بعضا كت وصدة الموضوع وبعضا كت وصدة المحول تكلم
 واشار باننا مل الى دفعه بامرنا دبان الاندراج في الخصوصية لا يمكن الا بهذا الطريق لعدم قبول
 التخصيص للتقييد بامد الشرط والكل والجو والمحول للتقييد بها وحمل سائر القضايا عليها
 نعم ري عليها ان الاندراج انما يتم اذا كانت الامور المذكورة في الطرفي واما اذا كانت
 في الطرف اللبنة فلا في ظاهرها تتم قال ظاهر لعدم ورود ايرادهم على حقيقة مقالتهم لا غرضهم
 بذلك تمكين المتعلم من التخصيص مع تحقق الاختلاف لانه كثيرا ما يرضى للتعليم الفطرية
 ادراك الاختلاف بين قضيتين فيظن ان بينهما تناقضا مع انها ليس كذلك لعدم الاختلاف
 المتضمن للذات لانه وليس غرضهم بانه جميع ما يتوقف عليه التناقض لانه يترك محصور بل لا بد
 فيه اي تحقق التناقض فكله في بعض اللام كما في قد لكن الذي لم يتحقق فيه ذلك ان يجعله لاشبا
 المضول في من مدد على الاول نهاية او قبل كل جارد وورد غير ان بين الكلمة الى
 اي يفيد ان اختلاف كل مرجب لرفع التناقض صريحا ويفيد ان اختلاف المجموع متفق
 له بالطريق الاول ~~أبن الوعد~~

وصلى الله على منبرك وارضاه
 زمني ان علم اولي كي يلك از مشق و شير
 (لانه المنهج الاشفا عنه)
 محمد كرم

ونقيض المرجية الاضافة لحضة للتعريف ان ازيد بالنقيض المع الاصطلاحي والمع للفرد
 المراد به علم الزمن بناء على ان ما يليه بعينه اسم الفاعل في حكمه لاذ النقيض بعينه المناقض لما ليس
 بعينه المحال لا بعينه المناقض لانه يثبت له المتعدد او لفظة ان اريد للفرد راداه للاستمرار
 وقد مر في ارض بان اسم الفاعل اذ اريد به الماض او مطلق الزمان فاضافة معنوية واداء
 اريد الى الاستعانة او الاستمرار في لفظة فاقبل ان الافة هي ارادة للفرد لفظة
 علم غير مسموع ابن القوي رحمه الله فدايا به لطف كثير دعيتم به كشان ومحمد

أداة رسوم فلا يكونان موضوعين لعدم استقلال مبيها فثبت ان الموضوع الذكرى محمد بن ابي ابي
 الذكرى مع عدم الموضوع في اللفظ والمراد من شرط انما ما صدق عليه الموضوع فلا يرد في الموضوعات
 المترادفات كذا قاله بعض الفضلاء واقول اذ قالها فاسد اذا تعقبت ان التمثلان بالاجاب
 والسلب في وان يستلزم صدق احدهما كذب الاخرى لكنه بوجهة تبادر الموضوعين كما انه في مثل
 زيد بنان زير ليس باطن لتاويل المحمولين ثم في كون لصورها اداة تامل لدلالة على معنى مستقل فتر
 قوله وصل السد انهم اوجه فلا مرد ان الموضوع في الاشياء لا المجموع فلا يصح القول بال
 السد موضوع عندهم في قوة الجزئية وما هو في قوة الجزئية داخل في المحصر استلان المراد بها
 انواع المحصورة او اشياء حاصلة او حكما وقد يقال في اشغف في حكم الكلية فهي داخل في المحصر است
 فلا حاجة الى بيانه مستقلا ويمكن النزق بان لا معنى كون للمهمة في قوة الجزئية انها متلازمان صدقا
 فيلزم منه كونه الوجه الكلية تنفيضا لها ومن كونه اشغف في حكمها وقد عرفت موقفها كبرية لكل
 الاول ولا يلزم منه كونه الوجه الجزئية تنفيضا للشخصية في التبع كصريح نسخة يقال في الكتاب
 كتبه عن صراحة المستول من التبع في الفهم كذا في القاموس في غير واقع ويمكن الجواب عنه لما
 توهم من اشتراط الاتحاد في الموضوع انه التبع لكل من الكلية والجزئية مرافقة في الكلية
 ما رر الى رفته وقدمه بان المعنى ذكره سابقا لا يضاه الاختلف بالايجاب في سبب العبرة في توبت
 التناقض وما سببه للوحدات الثانية في الكشف عن حقيقة الاسمية في بل الواجب لم يكتف به
 لانه صادق بكونه واجب كلف او واجب التقسيم على المحل الذي يحثه المعنى له ايضا في في الكلية الح
 حقيقة او حكما فهذا عار في المهمة وان لم نقل بوجود الكم فيها ما يفعل فالمهمة لانتا قض المهمة لعدم
 الاختلاف وتناقض الكلية في ان اقتضا كذب المهمة الوجه صدق السالبة الكلية ويمكن
 بوجهة كونها في حكم الجزئية فيجوز بقوله لذاته والجواب ان كونها في كونها يقتض عرستها ما بوجهة لا كونه
 اقتضاها الاربابا وبينها رتق واضع ابن القوه ~~دخول~~ اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

من أحكام القضاء يا أي من الأحوال المحولة بحيل ثم أنه به هذا على أن المراد بالعكس المعنى المحض الذي لا
 يمكن جازم إلى أن الكتاب لا يستلزم فيه قوله وهو وصفت المضافات أن حاله أن يصير أو هو ذو أن يصير أو غير ذلك
 بالمشية إذ لو كان بالتحقيق كان تعريف العكس ترتيباً باللائم إذ لم يولد إطلاقه على نفس المحررة
 لكنه لا زام من النصير هتتمه أو بنار الويل كذون العاطف والمطوب هنا وبعد قوله في
 المحول لم ينجح إلى أن الكتاب بهذا التسميم لكن الأولى أن يقول المضم أن يصير المحكوم عليه محكوماً به بناءً
 على نسبة المقدم وأن فيهما تجيب الذكر سواء كان موضوعاً بحسب الحقيقة لما في الحقيقة
 الشخصية أولاً كما في المحصورة وأما الشخصية الطبيعية فلا عكس لها إذ لا يصدق في عكس الآخر
 نوع من نوع النوع إنسان ولا كل نوع إنسان يوظف ولا بعض النوع إنسان لأن المعتبر
 في المصحة صدق المحول على ما صدق عليه الموضوع على صدق الكل على جزئية أن القوة

لعمري ان المحل اعم من وجهه من كل انسان ابيض ولا يخرج من الانسان ابيض ولو قال هذا الثالث بعد المثالين الاولين لكانت
اول لانه لا فائدة لها بعد مثال المضمحل فلو كانا المتصديقين فيهم المضمحل ثم انه لو كانا متباينين فكذب المرجحة ونقض السالبة
واذا كانتا متساويتين كان الامر بالعكس فلو تصدقنا كلمة قد نفعل ونلتفت في كافي قد يعلم الله للعواقب والمراء في الصدق
في الجملة لا يتبين ان الحكم اذا اطلق من الجهة يتبادر منه الاطلاق لعدم وجود آية من كون التفتين متناقضين لعدم خلاف
تكون مع الاتفاق في جميع الواحدات وذلك كل مرة يكون مقتضى الذات فلا بد ان لا يلزم منه رفع

فيها الموضع اعم من المحل فلو كان هذا الانسان والمضمحل محلا

بانسان كقولنا كل انسان كاتب بافعل ولا يتبين ان الانسان

بكاتب بالفعل والخبرتين قد تصدقان وهو في تلك المادة

ايضا فلو بقي الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وكقولنا

بعض الانسان كاتب بالفعل وبعض ليس بكاتب بالفعل

واما سدا فاعلم ان الخبرتين او الخبرتين وكذا في الاخر فيما يلي

المحل اعم من الموضع او ساوئاله فانما هو من خصوص المادة هذا

كله في الجملة طيب الظاهر وسنعمل تحقيق تناقض الشرطيات

فلا تفعل ولما فرغ من مباحث التناقض شرع في مباحث العكس المستوي فقال العكس هذا هو

بحث العكس المستوي من احكام القضاء وهو ان يصير بالتسليم

الموضوع حقيقة واعتبارا هكذا الكلام في المحل فشرع في

الشرطية محلا والمزاد من الموضوع والمحل هنا ايضا ما هو

الشرطيات ثم كان يلزم مع ما مر من الاتفاق في الالزام والافاد والالتزامات العكس المتسلسل اطلق

التناقض بينهما في مادة رفع في جميع المواد
فلتتفق التناقض في ما يكون للموضوع
فصل في المحل او ساوئاله انما هو
بان صدرها لعدم اتحاد الموضوع لا للاتفاق
في الكمية واجبا في النظم في الاحكام المحل
معلوم انظمة ولا يعين بتعيين الموضوع
لانه امر خارج عنه لكن هذا الجدل لما
يتم لو كان الزمان والمكان والشرطيات
فيرد للمحل او الموضوع كما هو من ذهب
الى ان يكون موضوع الوحدات الى وحدتين
او للشيء كما في زيادة سابقا والاحكام هو كما مر
من ذهب المضمحل لانهم يمكن الجواب بحسن
عنه ان من ان المراد الموضوع الذي ذكر
في اعم من الموضوع اعم من وجهه والاول
لأن كل من العكس لا يتبين كمنق مارة
فلا تفعل ولما فرغ من مباحث التناقض شرع في مباحث العكس المستوي فقال العكس هذا هو
كل من الموضوع والمحل من الاخر وكل من
الجزئين صادفتين لكانا مادة الاحكام
ثم الادق الاول بناء الموضوع على الموضوعية
وتبين على الامم بالحق في موضع ان يراد من الامم
ما سبق لكانا فيه نوع رفق ولكن لا يصح قوله
الشرطيات ثم كان يلزم مع ما مر من الاتفاق في الالزام والافاد والالتزامات العكس المتسلسل اطلق
العكس وانما يريد به التسلسل لانه المتبادر من اطلاقه فالعرف العكس المتسلسل لا يعطى عليه العكس فلا بد من تعريف
الآن نؤيد بالاضافة لعدم جريان عكس العكس في موضوعه بالمستمر في صفة الشيء بصفة نفسه فلا بد من
المستمر في الاصل في الطرفين والصفة المستمرة في الطرفين انما هي بصفة ما لا بد من جدي ولا بد من

هذا هو الذي مر عليه من ان الكذب لا يصدق
في الحقيقة بل هو ضد الحقيقة
والمصدق هو الذي لا يصدق
في الحقيقة بل هو ضد الحقيقة

قوله ما انما يصدق عليه من ان كذب الاصل لا يصدق كذب العكس لان اللازم قد يكونه اعم فلا معنى لاشتراط بناء
الكذب بحاله وحيثما يصدق عليه كذب الاصل لا يصدق كذب العكس لان اللازم قد يكونه اعم فلا معنى لاشتراط بناء
حاشية قوله ان ان صدق الاصل صدق العكس بل العكس وان كذب العكس كذب الاصل بل العكس ويرد عليه انه لا
يوافق قوله مع بقاء الالفاظ السليمة بحاله لا اعتبارهما مع جانب الاصل فقط بل اعتبارهما مع استمرار الوجود
فينتقض سنده وهو غير صحيح في كذب العكس والقول تجريده عن الاستمرار مستلزم لاستعمال اللفظة في المعنى الحقيقي
المجازي فانه استمراره ما ينسب الى الصدق صادق مع انه ياتي عنه قوله بحاله واخرى بان العطف مقدم على الربط
والمعنى بقاء المجموع بحاله لا يمتنع باطلاق اسم الجزء على الكل والمعاد بقاء المجموع بقاء التصديق اطلاقا لا كمال الكل
على الجزء فيكونه مجازا وسلاما بترتيب ويصح عليه ان المجاز على المجاز ليس بحمل الوفاق وان مثل لم يقوله تعالى
ولا تولدوه همة سرك وان لم يورد مثل هذا المجاز فيها اذا ذكر الكل بالفاظ كل منها والى على ضرورة والاسم
ان المجازية من باب التعليل حيث غلب التصديق على الكذب واشتت صفة له ايم ولا يلزم فيه التفسير فنهما
يلفظ كما يتوهم من كونه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا لانه خارج مع عدمه كما في قوله تعالى انما نزلنا به
والذين آمنوا منكم من ربنا اولسوف في ملأنا والقول بان الكذب شرط ادراكه عنه مقام التعريف فتأمل
فادرجيل اشارة الى تعريف آخر فالاول ان يصدق مع بقاء الكذب والصدق بحاله ثم انه متقدم من معناه بتقديم القول
على الموضوع في كونه بنية والجواب ان المراد جعل اللفظ معصفا بالتأني في ان المحولية وما يليها لا تدعيه ولكن ان
يجب بان المراد الاول والثاني يجب ان يشبه والذي بهذا يدفع ما يقع ان العكس لا يجب الجزا لا وهو

في القضية الحاصلة اه الاصل في القضية الحاصلة من هذا الوجه لا يطلق العكس على كل قضية حاصلة منه والآن كان بعض الانسان ليس بجريحك القول لا شيء من الجرح بانسان مع ان المقرب حقا لا اطلاقة على اخص منها وهي السالبة الكلية ولذا قالوا لا بد في اثبات العكس من امرين اثبات كونه القضية المطلوبة لازمة للاصل بالبرهان النطوق على جميع المواد واثبات ان ما هو اخص به تلك القضية ليس لازما له في اما اشتراكا لم ينص على التثنية للاول كائن بعض لما في شرح الطالع به ان اطلاقه على تلك القضية بطريق التجوز ذلك القول بانه بطريق الحقيقة بناء على انه نقل من اللغة اللغوية لا المصدر

كونك يطلق على القضية الحاصلة من هذا الجمل والتبديل اما

ثم استعمل في تلك القضية بعلامة التبيين ثم صار حقيقة بالفتنة لكثرة استعمالها فيها في او حقيقة او عينية في اللغة المصدرية

اشتركا او حقيقة ومجازا ثم لما لم يكف مجر هذا التبديل في

والله كان مجازا لغيره في كونه بعضا يوافق منه ان الترضي لما عدا المرجية الكلية يتوار

عكس المحصورات بل لا بد من اختلاف الكمية في بعضها ففصله

وهو بالنسبة الى السالبة الجزئية ثم لان عدم انعكاسها غير معلوم من التعريف فالاول

المضمر له المتعالي فقال والمرجبة الكلية قدم الايجاب الكلي

ان يقول بعد قوله في عكس المحصورات لعدم صحة العكس في بعضها ووجب اختلاف الكمية

لكونه جامعاً للشريطين لا تنفك كلية اذ يصح قولنا كل انسان

الخ في الشرطين ان الايجاب الكلية وقد تغير بان التايق في باب العكس ملاحظة فالاول

حيوان ولا يصح قولنا كل حيوان انسان لكونه انكساراً للمجسّم

تقديم السوال لان منها ما ينفي كلية ويلب الكل وان كان مشتملا على شروطين منها

من الموضوع فلا يصح العكس الكلي لكونه انسان حيوان وكل

كالاجاب الجزئي الا انه شريف منه لانه فيه في العلم بصلحيته بانه الكلية الكبرى

حيوان انسان بل تنفك جزئية لانه لازم المنضبط وانما

الشكل الاول واضبط لاحاطة لجميع اوزار الموضوع في لا تنفك لا غير تنفك

صلا العكس الكلي فيما يكون الجزئية في ما وبالموضوع في كل

كلية فالقضية مرجية كلية ومعنى عدم انعكاس كل فرد منها عدم لزوم ذلك العكس

ما من وكل ما من انسان فليس لزوما بل يخص المارة والآ

والمرجبة الكلية متحققة في من ان وز وبثبت هذه الدعوى بالتحلف في مارة

تختلف في من الموارد لانا اذا قلنا علم لا نفكاس المرجبة الكلية

واحدة لدلالة على انه صدق في غيرها لخص من المارة لالذات التبدل المارة

جزئية كل انسان حيوان يصح بعض الحيوان انسان فانما في الدنيا

فما قبل ان هذه القضية ليست مرجية لان الحكم على كل مرجية كلية بعدم الانعكاس كلية غلط بل هو سالبة جزئية ضعيفة

معيناً وهو افراد الانسان من نهد وعمرى وبكر مثلاً مرصوفاً بالان

ما قالوا ان مسائل العلوم هيئات لا يتكلم ببارد وكذا ما يقال فيجبه على المعنى ان يكون الاجاب الكلي لا

تثبت بمادة واحدة فلا يصح قوله اذ يصدق ان الزور

وما الله على سلطان الدنيا

وما الله على سلطان الدنيا

قولنا كل انسان اه لا مبطل مانه يكره المحول اعم بط من الموضوع في لجوء المراد به الوقوع اذا كانت مكنة
 لقوله ولا يصدق اه كما هو لفظ وسلب الفروقة ان كانت على لقوله لا تنفكس والاولى ان يقول لا المحول
 اعم اه في اعم اي مطلقا من وجه واللام يصح كل ما الاصل والعكس لا شرط الايجاب المحل بكره المحول
 اعم من الموضوع او بما ويصدق العكس اليك ان العكس الذي هو موجب كلي او لا يصدق العكس المنعقد
 وهو المرجية الكلية في جميع المولد بل يصدق عن سية فالمراد بالعكس هو اللغوي مع اعتبار القيد المارة
 في هذا كل انسان لا يمتنع ان هذين المثالين مستد كان واللاتين بصيغة ان يتدل بعد قوله لا تنفكس
 كلية لجوء ان يكره المحول اعم من الموضوع فلا يصدق العكس لكما اذ يصدق الخ ويترك من قوله لجوء
 الى الممتنع لان الاستدلال بالثابت يثبت المسئلة لما سبق من اثباتها بانتمت في مادة واحدة بل يلزم
 الاستدراك والتنبية او لا على ان التخلف ليس في خصوص مادة بل في احدتي المرجية الكلية في آذ
 مع اللازم المنضبط اعترض بان قولنا كل شارب كاف صيا مرجية كلية ولا يصدق عكسها الجزئي فكيف
 يكره لانها منضبط واجيب بان كان جزاء المحول فنصدق في الموجبة الجزئية انما بعض الكائن صيا
~~بعض الجزئي~~ عكسك ويرد عليه ان هذا ينافي عد المناطقة اياه من الواصلة الزمانية فالحق ان يقال ان عكس
 بعض الجزئي كان ~~شما~~ لان معناه كان ~~شما~~ قبل زمان التكلم لا قبل الانقضاء بوصف الموضوع كما بشر
 به ترتيب الفعل الماضي على الاطلاق مشاركة العكس للاصل في الزمان اذ للدليل عليه فليكن عكس بعض ~~بعض~~ الجزئي
~~بعض~~ ~~شما~~ والاما التخلف مقدمه شرطية لقياس ~~شما~~ غير مستقيم والرافعة مطوية في فاننا نجد اشارة الدليل
 الافتراض وهو من ذات الموضوع شيئا معينا وعل كل ما وضع الموضوع في المحول عليه لينظم قياس من
 الشكل الثالث منخ للطم كان يقال زير حيدان انسان لينتج بعض الحيوان انسان اذ لا ينتج شكل الثالث كلية
 ثم يرد عليه ان الاستدلال بالافتراض مستلزم للدور لانه قياس من الشكل الثالث وكل قياس منه منرفعت على
 العكس وقد يجاب بفتح لصور مستد بانه لا قياس من لان ومن ذات الموضوع شيئا معينا هو اعتبار
 ذاته غير معنوي بوصفه لا يلزم هل الشيء على نفسه فليس بنا وصف ثالث يكره هذا وسط هي تركيب
 قياس كما قاله عصاه وبانه يمكن اثبات العكس بدون ملاحظة القديسين المرتبين من الشكل الثالث
 يقال اذا تقاربه وصحان مع ذات واحدة يكره كل منها ثابتا في وقت الآخر وكان في قوله فاننا نجد شيئا
 اشارة الى هذا وتنبع الكبرر سببه انه يجوز اثبات الشكل الثالث بدليل الخلف وما قيل ان جهتي
 التعقيد متلفان لان العكس المتوقف عليه هو عكس الصور المتوقف هو عكس الموجبة الكلية فبانه ان هو اه
 قد يكره مرجية كلية فيعود المحذور بالنسبة اليه في موصفا بالانسان اشارة الى كبرر دليل الافتراض كما
 ان قوله والحيوان اشارة الى صور دليل ابن الزهر ~~محمدا~~ ~~الهم~~ ~~علي~~ ~~سيدنا~~ ~~محمد~~ ~~وعلى~~ ~~ام~~ ~~وصبه~~ ~~وسلم~~

هذا اذا كان المحول اعم من الموضوع
 كما في ثانيا لا ياب لان ما ياب فيه موضوع
 انما ياب الحكم به المتأدي به موضوع
 وجع التقييد في موضوع

قيل ان من نفي وجوده في هذا المحل شيئا من حقيقة القياس وهو ظاهر ما ياتي ولا من الاصل
 لانه من صدق الصدق بل من صدق نقيض العكس فهو باطل فالعكس حق واعتراضه بان النتيجة
 سالبة وهي لا تقتضي وجود الموضوع وسلب الشيء المعلوم من نفي ليس بمحال في الجواب ان السالبة
 هنا تقتضي لان موضوعها موضوع لغير التي هي موضوعه وما قيل في جواب الاعتراض من انه محال لانه
 السالبة فلا يعقل الا بغير شيئين متغايرين فلا يصدق سلب الشيء من نفي ففيه لما المراد سلمه
 في نفي لا يمنع ان الشيء بعد اعتبار شدته يسلب عنه نفي عما ان ما ذكره جاز في الاثبات مع ان اثبات الشيء
 لنفي ليس بج دافعا لانه يمكن ان يقال مراده سلب شيء عن افراد نفسه لان التقضية كحقيقة لا شغفية ولا
 طبيعية فافهم في تنكس جزئية ولا يرد نقض هذه القاعدة بقولنا بعض النوع لسان لكذب
 عكس اعني بعض الانسان نوع لان الاصل كاذب اذ العكس في عقد العمل صدق المحول على افراد الموضوع
 صدق الكل على جن ياتيه وهذا يمثل نقض القاعدة الآتية في السالبة الكلية بقولنا لا شيء من
 الانسان يبيع ولو سلم عدم اعتباره فكذب العكس ثم لان السالبة اعم من الذي هو نوع ومن الذي
 هو شخصي ونسبي منا حقيقة يعني انها تقتضي بقولنا بعض الانسان زيد ويجاب بان المراد زيد
 المسج به او صاحب هذا الاسم فيصدق العكس جزئية لكن هذا انما يتم عند من لا يجد حل المحل في
 فالاولى ان يقال المراد بالجزئية في قوله تنكس جزئية اعم من الحقيقي والحكمي والعقضية الشخصية في حكمها
 (ابن القزويني)

الملازمة بقولنا لا شيء من
الانسان يجوز ان يتفادى
وخصضا من ضعفه في
من الخارج في نفس بالشيء
ابن القدر في

المبدأ أن الإنسان لا يخلو من شيء
إلا أن القوة تدفعه إلى
عمله

بابت زجاج اشکل
اشکال بریل فلکات انسانی
اشکال اول

177

انما انشاها ما عدا الاول
فلا يجزى منع الملازمة وان لم يصدق نقضه للملازم به رفع وجوب صدق شي
صدق نقضه بالافعل وعلى هذا مفعول قوله فليعلم اننا في
ان القوم والاصدق او نفقة

والحيوان والآلة تسع من أحوال الحيوان بما أن الإنسان في بعض
الحيوان إن شاء الله تعالى وفي إثبات هذا العكس طريق مشهور

غَرِ هذا الطريقَ وهاهنا إذا صدَّ كلُّ شئٍ حيوانٍ لزم أن يصدَّ بعفْرِ

الحياة انسان والآمل قتيضه وهو لا شيء من الجبر انما

وَيُزِمُ مِنْهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيْثُ لَا يُلْزِمُ التَّبَايِينَ الْكُلِّيَّ بَلْ يُلْزِمُ الْفُرْقَانِيَّ

والاعمال وهو محال وعلى تقدير صدق النفي ليس يصدق ليس بمعنى الذات

لحيوان وقد كان الأصل كل انسان حيوان وقد فرضنا اصل

فيلزم صدق النقيضين او ينضم ذلك النقيض الى الاصل ويجعله

نہری فقیہ کلانسان حیوان ولائی عن حیوان بانسان فینتہ

سبب في نفسه وجميع التقادير لزوم صدق بعض الحوادث

فان هو المطلوب والمخفية الحزينة ايضا الى الموصى الكلية

نفسك من شدة هذه المحبة التي قرنها ما بان يقال اذا قلنا بعض

دنان حیوان جدیداً موصوفه ہما فلیک صفحہ الحوان

الرجية وكذا الملاحة في الجحول إذ لم يعلم بعد على لسانه الكلمة
تسمى بصق لاشي من اللسان الحار ولا يرضى أن يصرق لمرأه

في الآفاق وتبعه الإصباح بالبرص

فليس
لانه يلزم الافة ان كان
وبل القدة الافة ان كان
شرطه لقياس اشتا في مستقيم او الى
كان صنف كبر تطوية ابع و
فليس العكس ^{بوجه} كان صنف القاب الكلي بين
لوصف تطوية يلزم القاب الى القدة
والاعم وجه كبره قوله ووجه في
الافة لقياس اشتا في مقدته شرطية نتيجة
القياس الاول
بقوله فيلزم اه والاخرين
ان الافة فيضد ليس اه

فان ليس بصدق لانه ان اصدق السباكل
في مادة يصدق سلب كل ما لم يولد الموضوع
من الاخر من ثبات الاستدلال عليه بانه كلما
صدق النقيض يصدق لا شيء به الا ان
لحيوان لان السالبة الكلية تنكس كنفها
وصدق معتزم يصدق بغير الاثبات ليس
لحيوان لان الكلية خفي به الجزئية وصدق
الخاص ينلزم صدق العام مقتضى للتدريج
بالنسبة الى دليل العكس لاثباته عكس السالبة
الكلمية بدليل العكس وهو في صدق على
بينة وللاشارة الى هذا لم يقل وعلى تقدير صدق
كما مالم يصدق في ادقم اشارة الى دليل العكس
لانه ينفرد النقيض الكلي بكونه

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

بشيء من غير ان يظهر وتسمى المراد بالبيان اللازم للبيان فلا يتجه ان الاول تركب بنفسه لان اللازم للبيان ما يكفي في فهم
ملاحظة اللازم والمراد بالنسبة في البيان الا لطفه ان يقول الى البينة واقامة البرهان ومع هذا لا يابس
عينا زيادة البيان لا تقدر في علم ابدع منه ان السمع ما تواتر فقراته ثم ما طالت الثانية ويقع الاتساع
بسجدة اقصر من اقرب بعدهما مع ان بين البتين والبينة جنسا مطروقا وهو حسي به مطلقا انما شرانا في
التدريج وبني البيان في اذ لو ثبت ان

لولا ذلك لثبت الموضوع لزوم
انما اولك اثباته بالجملة التي قررتها بالبيان المشهور والسالبة

افراد المحمول للملازمة ارتقاء يقتضي
ولو ثبت انه فالقصور وطوية وينتج

القياس لولا ذلك لزم اقباؤها فاذا
ضم اليه قولنا لكن اجزاءها في ذلك

القول باطل يثبت الملم فالجموع قياس
الخلف وقوله فيصدق دليل المقدمة

الرافعة اقيم مقامها في بقية الالجاب
لان الوصفين اذا تقارنا يثبت كل منهما

وقت الاخر في الجملة وفاته اذا صدق
مقتضى قوله الماز لا باس بالحق ان هذا

تنبيه فلا يتجه ان هذا مناف لقوله بي
بنفسه لدلالة على انه نظري ولكن ان

نقول بانه علة للحكم في قوله وذلك بي
اذ لا يلزم منه كونه الشيء بينا كونه بينية

بينية وبانه بيان العلم فان الحكم البي
قد يحتاج علة وجوده الى البيان اذ لا

يلزم من العلم بالمول العلم بخصوص
العلم وعلى التقديرين لاحاجة الى

القول بانه تنبيه وما قيل مراد للقب بانه
بي ان بين بعد اثباته فيه انه لا وجه

لتخصيص هذا الحكم في هذه الضابطة
في بعض الانسان ان لان الوجبة الجزئية

تنكس من رتبة هذا دليل العكس وقدم الآت او نفم اشارة الى دليل الخلف ولم يذكر دليل الا في الامن هنا لانه
لا بد فيه من وجود الموضوع ليكن وضع شيئا معينا ونولا يبع الا الى الوجبة والسالبة المركبة والكلام هنا

في السالبة المطلقة ومقتضى كلام بعض ان الكلام في السالبة البسيطة ونسبة ان البسيطة القضية الموجبة التي
حقيقها ايجاب فقط او سلب فقط لا يستلزم اليه قولا ولا صدق كبرى فينتج من الشكل الاول بعض الحجة السليمة

من الشكل الرابع لا يتجه بعض الانسان ليس بان في وعلى التقديرين لا يلزم من القول بانه

الكل لا يلزم من القول بانه لا يتجه بعض الانسان ليس بان في وعلى التقديرين لا يلزم من القول بانه

مطلوب
مبدأ العكس
منع العكس في الضرر
مبدأ العكس في الضرر

وإذا تم شئ إذا صدق لها كانت الشئ طاعة فالارض مضية يصدق قد يكونه إذا كانت الارض مضية فالشئ طاعة
والا لصدق نقيضه وهو ليس البتة إذا كانت الارض مضية كانت الشئ طاعة فتتم انتقاص الى الاصل لئلا
ليس البتة إذا كانت الشئ طاعة فالارض مضية ويخرج لصدق نقيضه والاروم عدم تحقق شيء منه فتتم
واعترض على انعكاس الوجبة الكلية بقولنا كلما وجدت العشرة وجدت الثلاثة فانه صادق مع كذب
عكس والجواب منع الكذب ان معنى الاروم الجزئي مناد خلية المقدم في الاروم وهذا كذلك اذا تحقق الثلاثة
وخلال في تحقق العشرة لانها بعضها فيصدق قد يكونه اذا وجدت الثلاثة وجدت العشرة لزومية يعني
ان انعكاسها موجه جزئية لزومية بمرجع انتاج اللزوميتين لزومية والافتيحة انه يجوز ان يستلزم المقدم
التالي بالطبع ولا يكونه التالي كذا في الاتفاقية فكم ان عامة او خاصة لكن العكس في الاول غير
صحيح لجواز موافقة التالي الصادق لحيثما للمقدم الفروض الصدق بخلاف العكس وفي الثانية صحيح
غير مفيد لما ياتي في فلا عكس لها اما الاول فلصدق قد لا يكونه اذا كان هذا الشيء حيداً ما وهو بان
مع كذب قد لا يكونه اذا كان هذا انساناً فهو حيوان واما الثانية فكل راساً بقا واما الثالثة فليس ممتنعاً
جزئي الاتفاقية بالطبع لان طرفيه واحد كما متوافق في الصدق لكن ليس بينهما استصحاب ضروري
المقدم مستصحب للتالي والالوجبة العلاقة بينهما لانها اولى بسببه المستصحب المقدم التالي فلا تكونه
الاتفاقية ايهاا صحت فاقبل ان الاتفاقية قد تسان بالطمع كما في قولنا كلما كان زير موجودا كانت
الفلك متوكفا فان المقدم مستصحب للتالي فكلها بخلاف التالي ليس بشيء ابن القوه بمرس يدركه

لأنه لا يصلح في الكلام المتعبد بوجه البيع فيه إلى العبد وعلى اللزوم كناية عن معنى العكس لأن من لوازم العكس
فكان كدور الشيء بعينه كما قال أنتفى العكس لا انتفاء لازمه فلا يتجه أن قيد اللزوم منه ذلك لأن نفي العكس يستلزم نفيه
في والا فلا حاجة لم يحكم بفساده لجواز أن يراد بالعكس للفرد لا الاصطلاح وانه يكون النفي متوجها إلى كل من المتعبد
والعبد كما في قوله تعالى لا يسئلون الناس الخافا عند بعض المفسرين لكن كلامنا خلاف الظن في لزوم صدق والا
لما لزوما وظاهرا أن قولهم واما بيان للواقع للمؤكد والمفلاحة

التي كماله في تمام تحكي في العكس لزوم صدق العكس في كل مارة

يصدق فيها الاصل واللازم ستف لا يصدق بعض الجوانب ليس

بأنه لا يصدق عكس العكس هو بعض لانسان ليس جيبه كالمركب

كذلك فثبت المطلوب في الصدق في بعض المواد انما هو خصوص المادة

فلا ينافي قاعدتهم ثم انه مرغم مرة ان المعلقة في قوة الجزئية والاحكام

فالمعلقة الموجبة تنفك في السالبة لا تنفك في الكلية والامة

الشرطية فالمعلقة اللزومية الموجبة كلية الجزئية تنفك جزئية

والسالبة الكلية تنفك كلية اذ لو لم يصدق العكس لصدق النقيض

واذا ضم النقيضان الى الاصل حصل قياس منتج للمعنى فعليك

باستخراج الامثلة وتصوير القياس واما المعلقة اللزومية السالبة

الجزئية والمتصلة الاتفاقية مطلقا والمفصلة بأسرها فلا

عكس لها فاحفظ وحرر احكام القضايا على النقيض وهو عند القلاء

يخبره بالافتراض لعدم جبرانه فيه ولا بدليل العكس لعدم امكانه اذ لا يصح اثبات عكس شيء منه للموجبة و
السالبة بدليل العكس الا بعد اثبات عكس الآخر بدليل آخر نعم لو بين دليل الخلف في قياس الموجبة وبيان

بيان عكس السالبة بدليل العكس باستخراج الامثلة لوقوعه فيك بالقياس ونحوه
واخص لحصول الجماس التماثل مع وافيد كونه اشارة الى ان العكس لا يثبت في الجزئية

النهائية كاستدراك ابن الرواح

عدم التعلق في شيء من المواد فيكون ولا
يصدق عكس اي والا يصدق لوجه
سلب الاعم عن كل شيء فيكون افراد
الاخص بكل شيء فيكون من الجهات
وهو ثابت في كل شيء فلا يصدق عدم
الصدق في كل شيء مستند بجواز بعض
المستقط ليس بنام مع
النام اما لم يظهر المستقط كما
هو رأي عصام او ما اوله كما هو رأي
الجمهور واذ اجمع سلب احد التاثيرات
عنه الاخر فيلحق سلب الاعم عن الاخص
لان ذلك على تقدير اخذ القضية شروط او
عرفته واما اذا اخذ معلقة عامة مثلا فلا
في خصوص المادة والا لا تعلق في شيء من
المواد ان المعلقة وكذا القضية في شيء من
السالبة القضية لا تنفك في شيء هذا
نامل اذ لم يثبت سالبه قضية لم تنفك جزئية
نعم السالبة الجزئية التي يجوز لها شخص عند
من يجوز قول الجفر قد لا تنفك شخص عند
قرب بعض الناس ليس يريد ولا يلزم عدم
انعكاس السالبة الشخصية الى عدم
الافعالية والحالة لعدم التعلق في شيء من
الذات بعد اشارة الى

نفسه من رفته وليس المراد به الفاعل السابق فلا بد ان الجزء الاول والثاني ليس بنفسه بالفاعل في الشرطية ولا بالفعلة ايضا
في الجملة فكيف يكون له نفس في وقتين الجز لم يقل والجز الاول مع فتق شرط العطف على معمولين مما يدل على مختلفات
لئلا يتوهم انه معطوف على النقيض المتفق لعدم الفرق بين المذهبين في التصديق ان المذهبين والمراد بالكي لا يمتنع
ولم يتوهم لبيان بقاء الكلية لانه لا يتشبه في غير المصداق اذ ليس السالبة الكلية سالبة جزئية فاما ان يثبت وان لم يثبت

عكس النقيض على افعى القضايا الثلاثة
للاصل الحاصلة من ذلك التبدل
بطريق الاشتراك والمقتضى
والبحر انظر ما روي مع ذلك
الموافقة في صدق في
تتبع في قوله ان لا يكون
مع بقاء المصداق في الاول
الاولى من قوله ان لا يكون

عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني او لا ونقيض الجزء الاول ثانيا
مع بقاء التصديق وكيف كقولنا في كل انسان حيوان كل ما
ليس ان ليس بانسان ومحمد المتأخرين عبارة عن جعل نقيض

الجزء الثاني اولاد علي الاول ثانيا مع الموافقة في الصدق في اللغة
في كيف لو كل انسان حيوان وليس كل ما ليس حيوان بانسان

والادلة من الجانبين مفصلة في المطولات ثم انما خلا
العكس المستوي المحصولات هي الالحجية الكلية تنعكس كقوله

والوجبة الجزئية لا عكس لها والسالبة الكلية والجزئية تنعكس
سالبة جزئية ثم ان المختار فيه مذهب القدماء اذ هو المستعمل في

العلوم ولو على قلة والمفاد منهم انهم يعرفون هذا العكس
استعماله في العلوم والانتاجات البك الرابع في

مقاصد تصديقات وهي القيلين ويقال له في اربعة وهي
المطلب الاعلى والمقصود الاقرب في الفهم والجهل عنه في هذا

الرب
بما لا يصح كقوله ان لا يكون في حيزه او لا يكون في حيزه
في حيزه ان يكون في حيزه او لا يكون في حيزه
في حيزه ان يكون في حيزه او لا يكون في حيزه
في حيزه ان يكون في حيزه او لا يكون في حيزه

ان لم يكن ان يكون نقيض الفاعل والاشياء
تكون مع ان الموصوفات التي هي في حيزه
وغيره انما هي في حيزه في لا عكس لها اذ لا يصح في
قولنا بعض الحيوان لا ان كان ولا لا يصح في
عكس اذ لو صدق في قوم صدق الاضطرار
الا عكس فله يكونه احضن صدق الانسان بخلاف
انما لا كلية لان قولنا لا شيء من اللاهات
صادق مع كذا عكس وهو لا شيء من اللاهات
بلا انسان لصدق بعض اللاهات كبريطانية
كاشعير اذ هو المستعمل في التواريخ وفيه رزق
والمستعمل في العلم هو التواريخ والعلوم صلاق لهذا
انواع من عدم استماله في العلم وفيه قبل انكم
انواع من عدم استماله في العلم وفيه قبل انكم
انواع من عدم استماله في العلم وفيه قبل انكم
انواع من عدم استماله في العلم وفيه قبل انكم

قوله والآلة من الجانبين اهـ منها انه هتدل المتقدمون على ان الموجبة الكلية تنكس بعضها بانه
 لو لم يصدق في عكس مثال المذكور كل لا حيوان لا انسان لصدق نقيضه وهو ليس ببعض
 الا لا حيوان بلا انسان ويلزم بعض اللا حيوان انسان لمجمله لا يجابه ضرر الاصل
 لعلية كبرى لينتج بعض اللا حيوان حيوان وهو محذور عليهم منع قوله ويلزمهم الخ
 مستند اياه النقيض سالبة معدولة المحول وهو اعم من الموجبة لعدم انتفاء وجود
 الموضوع فكيف يستدركه ونفق القاعدة بالقضايا التي محذورها من الموضوعات الشاملة
 او يصدق كل انسان ممكن عام ولا يصدق كل لا ممكن عام لا انسان لا اقتضار الرتبة و
 الموضوع فكيف يعدل الافراد مع مذهبهم واجيب عن اليراد في تخصيص العلم بما عدا
 الموضوعات الشاملة ونقائضها حتى يتفق وجود الموضوع وعن الاول فقط باخذ
 نقيض الطرفين في العكس بغير السلب لا السدول حتى يكون العكس موجبة سالبة
 الطرفين ونقيض سالبة الطرفين الخ لا تغاير بينها وبين الموجبة الا بالاعتبار
 على انه يريد عليهم انه لا يلزم من فساد الدليل فساد المدعى فكيف يدعى سببا للعدول
 فتدبر وآلة سائر القضايا المذكورة في المطولات ابن القوي رحمه الله

فَتَسْلِمُ بِرُفْذِهِ أَنْ هُوَ لِقَوْلِ الْمُعْتَمِدِ وَلَوْ أَمَرَهُ بِالْمَعْقُودَةِ فَلَا يَدْعِي أَمَّا رِكَابُ الْإِسْتِغْنَاءِ
أَوْ التَّوَكُّلِ بِإِسْنَادٍ وَصَفِ الدَّلِيلِ إِلَى الدَّلَالِ أَنَّ الْقَوْلَ بِإِسْنَادٍ

لشدهم ان الملة قضية من القضايا بان يكون من تبعيضية لكنها انما يتبين ان قولنا على المعنى الاصطلاحي دون القول
بمعناه لو كان يؤلف منه فمضاهيا لكان اخصر واولى الا ان يقال ذكرنا القول لانه جنس قريب بناء على الشق الاول
بجلاء المؤلف علم انه يكتفى بالقول بان دفع التوهم المار به اجتمعا في من سلمت اني بمعنى الترجيح السوس

الباب انما هو من حيث الصورة واما الوجه عن من حيث المادة

في الابواب الخمسة الآتية على ما مر لمية الاشارة في هذا الكتاب

وهو ان القياس قول المؤلف من قول من سلمت لزوم هذا

قوله اخر القول الا وحسب فان جعلنا التعريف للقياس المعقول

فهو بمعنى المركب المعقول وان جعلناه للقياس اللفظي

وكذا الكلام في الاقوال واما القول الاخر فهو بمعنى المعقول

قطعا من جعل التعريف للقياس المعقول والمفروض لانه

لا يلزم من تلفظ القضايا ولا من تعقل معانيها التلفظ

بالنتيجة وهو ظاهر ثم ان لزوم القول المعقول من القياس

المعقول بين واما من المفروض ان اعتبار ان يكتفى بالمعقول

فان ان يقبل المفروض ليس يقبل الا من حيث ان هذا المعقول

فالقياس المفروض يستلزم تعقل معانيه بالنسبة الى العالم

بالوضع وتعقل معانيه بعد التسليم يستلزم قولنا معقولا من النتيجة

المعقولة عليه و لكن الاستدلال في العطف مشرق فالقياس اللفظي اشارة الى صورت قياس المسألة

وقوله ونقل معانيه بها وكذا في الكبر والقياس الاول وقد تم فالقياس اشارة الى نتيجة القياس الثاني

الاول من صورت هو نتيجة القياس الاول وكبر هو القضية اللاحقة اشارة الى بقوله برهان في

يستلزم تعقل او بها يمنع هذا مستند بان القول اللفظي لا يستلزم الاشارة الى المعنى

للاصوال لان المعنى هو اللزوم الكلي ولو
قال كلما كان احسن لانه نص في اللزوم
وضع ظاهر في ان جعلنا التعريف
مستغناء ان القول مشترك لفظي فالمراد
بالمعنى القريب ولا ينبغي ان يقال انه يجب
الاختلاف مع استعمال المشترك في التعريف
لاختصاصه بما اذ لم يصح ارادة كل من
معانيه ولم تقع قرينة ظاهرة في الدلالة في
القياس اللفظي الاول بتبديل اللفظ
في الموضوعين بالسوس على ما ينبغي ان التبا
اللفظي انما يتحقق عند افادة الفرد
سكانه لرعاية حق التعادل لم يقد ذلك
في معنى المركب اللفظي وان جعلنا تعريف
لها فهو بمعنى المركب اللفظي والمعقول
بناء على مذهب من هو من استعمال المشترك
في معانيه في فهم معنى المؤلف في تعقل
مع المركب والمراد به المؤلف مع هذا القول
المارة فلا ينبغي عدم الفرق بين اللزوم
اللزوم اذا كان القياس مركبا معنيا
ق لانه لا يلزم قضية صدقته وان صغر
الكل الاول والكبر يعني وكل من لا يلزم
منها لا يكون نتيجة مطلوبة وقوله ثم شروع
في بيان الصورت فيقول انما هو في
المعقولة اشارة الى صورت قياس المسألة
وقوله ونقل معانيه بها وكذا في الكبر والقياس الاول وقد تم فالقياس اشارة الى نتيجة القياس الثاني
الاول من صورت هو نتيجة القياس الاول وكبر هو القضية اللاحقة اشارة الى بقوله برهان في
يستلزم تعقل او بها يمنع هذا مستند بان القول اللفظي لا يستلزم الاشارة الى المعنى
نقله بمراد فحكمه عليها على ان اللفظ لا يلزم المعنى الا في المعنى

بواسطة ان استدركه اى في التفتي فلا يتم مع الصدق للقدرة الاجنبية بسند ان من يعتد به للناس والاشياء منسجم
للمنوع مع عدم استدراك زيد للموضوع لان الاستدراك فيه باعتبار الحمل وما فوق الواحد لا ما فوق الاثنين واما
لا تنقضي تعريف القياس بالقياس البسيط مع ان المحقق التفتي لم يفت صرح بان القياس المنقظم
واحد ينال حكم الاستدراك الصحيح من مقتضى لا رتبة اريد ولا انقص فليح هذا

والقياس المنقظم يسكن قولاً معقولاً بواسطة ان يستلزم

المستلزم مستلزم ثم ان المراد من الاقوال ما فوق الواحد وكل

كل جموع وقوة تعريفات هذا الفن اذا عرفت هذا فتقول القول

الاول حسن قطعاً وقوله مؤلف من اقوال يخرج القضية الى

المستلزمة لعكسها وعلى تقديرها اما خروج القضية البسيطة

الى حقيقة غير مثله على ممكن مختلفين كقولنا كل انسان

حيوان بالضرورة فظاهر واما القضية المركبة الى حقيقة مثله

عائد الى كل انسان اذا كان كذلك فلان المراد بالاقوال ما هو

قضايا بالفعل واجزاء القضية المركبة ليست قضايا بالفعل

وان لم يكن المراد القضايا بالفعل فمما راجع بقوله لزوم عنها

المراد بالضرورة ما هو بطريق الاكتساب كقوله القول السابع

وقوله في سلمت اشارة الى ان مقتضات القياس لا يجب

تكون مسلمة وقبوله في الواقع فيدل عليه ما هو مارك القديس

القياس المركب في حيث هو ليس من

ايراد القياس في تعريفات هذا

بجلاء الجمع عند الاصوليين فان اقله

ثلاثة على الاصح والاستدلال على ما به

بقوله تعالى ان تتدبوا الى الله فقد

صفت قدركما من دفع بان

ذلك مما لا ينهار الزائد

على الاشياء وهو

علامة الحقيقة

وغيرها

بأنه يخرج القضية الواقعة

اشارة مقدسة اليها والقضايا المنقظمة

اشارة مقدسة اليها والقضايا المنقظمة

اشارة مقدسة اليها والقضايا المنقظمة

اشارة مقدسة اليها والقضايا المنقظمة

اشارة مقدسة اليها والقضايا المنقظمة

هذا هو القياس المنقظم

والقياس المنقظم بالاقوال ما هو

والقياس المنقظم بالاقوال ما هو

فثبت على ذلك لم ينل مركبة من ذلك تفاديا عن توهم الدور ثم ان هذا الترتيب متباين بالاعتناء بالضرورة والجداب
كأن ذلك ان يجيب عن التفتن بالثاني بتخصيص المصطلح بالمرتبة في ما هو قضايا بالفعل قد يقال يستغنى الترتيب
على هذا بالكسب من القضايا الشرعية لعدم تعلق التعديت بها وبالنقياس المطوية احدى بقديته او كليتهما
والجواب ان المراد من القضايا اعم من ان يكون بحسب نفس الامر او بحسب الظن وان المقدمة المطوية قضية بالفعل
وما هو بالقوة ذكرها في القضايا بالفعل اي يقتضي اعم من القوة والفعل ثم انه على هذا يستغنى الترتيب
بالقضية الشرطية المستلزمة لغيرها والجواب عنه كالجواب في المركبة وقد يجاب عنها بان المراد بالقضايا اعم
من ان يكون بالفعل او بالقوة الذرية منه واجمال النسبة في القضية المركبة وادوات الشرط في اوط
الشرطية ما نفا من تعلق التعديت بهما لجلالة القضايا الشرعية وفيه نظر لان الفرق بينهما حكم لا بد له
من دليل على ان يكون اجمالية لهية ما نفا في الادلة مخالفة لا يرفق من كلامهم وادواته به المعصاة في
نفي خارجته بغيره لم يزم عنها وتبين لشرح اخرجه بقوله قول مؤلف من اه حيث قال لانهم انما يسمون اذ لا بل
قولا مولانا من احوال وفيه ان المعنى في النقياس الثانية لا الادلة في بطون الكتاب لرحل على الاستزاد المعنى
او هل القضايا على الصريحة لانه في الاراد في اشارة سواء اريد باللازم اللازم بحسب العلم او بحسب نفس الامر
وعلى الاول يعتبر العلية من كلمة عنها ويكونه اللازم بمعنى الاستغناء اذا العلم بالنتيجة بحسب العلم بالنقياس و
الصواب في ذكره لانه للهيئة مد خلا في اللازم قائم عبيد وكذا سلم ولذا انه لذلك ويمكن ارجاع افعال
الثلاث الى الاقوال المولفة بطريق الاستدلال فلا يكون التذكير صوابا ابن القزويني

فانها قضيان بالتوقع ثم وثقا ان لا اذ لا علمية لمعنى القديت الى رحبتين للنتيجة

لأن نفس لا تالهيها لنا مذهب العنري بالذهب أو محمول الكبرى بالجسم كان الحق في النتيجة الإيجاب هذا ثم انه
 لو ترك عنها وهذا الخارج هتني المادتي الى لزوم بناء على ان المراد اللزوم الطبع بطريق الكسب والتقدير الاول
 منتف في الثانية والثاني في الدليل أو هذا الخارج المادة الاول الا قوله قول آخر لكان خفي وهو ظاهر واول
 لكليتهم متصا ص الترتيب بالبرهان الذي اذ المتبار العلية يجب نفس الامر في وانما في ذلك نديم هذا بين
 محتاج اليه لان المراد باللزوم الكل واللام في الاستقراء والتشيل تمتق اللزوم الجزئي فيها جزئيا فالمستلزم
 لمقصود المادة خارج بقوله لزوم نعم يلزم اعتبار هذا المتبار في اخرجها لان الاستقراء مع ضمنية اثنان جميع
 الاول والتشيل مع ضمنية عليه الجامع مستلزمان كما صرح به في صوانح ابرهه فان اعتبار المتبار ليس في محله في عن
 قياس المساواة أي الذي يلزمه النتيجة الثانية بوطئة المقدمة الاجنبية ولما ذكرنا يلزم بان كانت المقدمة
 الاجنبية لازمة لكان قولنا الواحد نصف الاثنى والاثنان نصف الاربعة وهو خارج يتولد لزوم ففي قوله
 وهو استخدام اذ المراد به مطلق قياس نديته انه ان اريد به علم قياس المساواة يلزم اطلاقه في جميع اد
 القيم الاول بكون الترتيب بالاعم ق وهو ما يتركب من لا ما يكونه المساواة محولانية مرتين كما توهم ناضامة القياس
 اليها اضافة المشتمل الى المشتمل او الكل الى الجزء والنسبة للكل باعتبار بعض افراده وقال الفاضل عصام سعي قياس
 المساواة لان اتمامه يتوقف على مساواة طرفي ج وطرزوم ملزم ج في النسبة الى ج بالضرورة انتهى وج يمتنع
 وجه النسبة في الكل في موضع الاصل أي حال الادمال فلا يمتنع نقض الترتيب فيما ابتدأنا مساو له واما
 في تمنع لقولنا قياسا في ق يلزم عنه أي في ما اذا صدقت المقدمة الاجنبية فلا يمتنع وقد يقال ان قياس
 المساواة علم خارج يتولد لهم عنها لان المراد اللزوم الكل لأم فليزم اخرج الخارج فتأمل في مقدمة
 عن بينه اجنبية كلامه في ابرهه وان حاشيته صريح في ان بين المقدمة الاجنبية والفرعية تبانيا وان الاول
 مقدمة خارجية عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المعروفة فيه في كل مادة وان الثانية مقدمة خارجية عن
 لازمة لاحدها في كل مادة غير موافقة لها في الاطراف وانه يطلق المقدمة الاجنبية على العربية مما لا خلاف
 ترك العربية هنا وتوهمها باذكونا في ما سياتي نعم لكن عبارة شري المطالع صريح في ان العربية اعم منها حيث
 قال لا علم انه لو جعل استخدام بطريق يمكن لتقييد داخل في القياس واقتصر على الاشارة عن الاستلزام بوطئة
 بوطئة المقدمة الاجنبية هي المقدمة التي بينه وبين اللزوم لاحدى المقدمتين طان له وجه لان الفرق
 وضع القياس استعمال المحولات على وجه اللزوم من المقدمة كما تستلزم الجانب بطريق يمكن المستور
 تستلزمها بوطئة على التقييد من غير فرق انتهى وفي هذا تأييد للمنتهى الثاني ابن الرواد

١٧٧
 كون الالزام فطرياً وجب
 لا يجوز اعتبار العلية اذ لا يوجد فيه
 تحقق الاقوال تحقق النتيجة ويكون الالزام
 متحققاً لانها لا تكون متحققاً في سلب
 جميع امشاع الانكسار ولا ما قبل تحققه من سلب
 ما هو كاذباً فلو لم يكن الالزام كذا
 فلو لم يكن الالزام كذا فلو لم يكن الالزام كذا

التمام والتشيد فانما بعد التسليم لا يسلمون قولا آخر وهذا اذا

اريد بلزوم القول لزوم العلم بجميع الجرم واما ان اراد بلزوم العلم
المستبعد انهم الا انه لا يستلزم (وجه رابع) فلو كان مستلزما
اعلم من الجرم ولفظ فلا يخرج هذا القيد فانهم وقوله عنها يخرج

المَقْدَمَتَيْنِ الْمَكْرُمَتَيْنِ لَا يُعْذِرُهُمَا فَإِنَّهُ لَا تَكْزِمُهُمَا أَوْ لَيْسَ

لَا أُفِيضُكَ فِي ذَلِكَ كَيْدًا قَبْلَ خُرُوجِ الْيَوْمِ مَا يَسْتَلِمُ قَوْلًا أَوْ

حُبِّ حُضُورِ الْمَارَةِ كُلِّهِ وَوَلَدَاتِهِ مِنْ الْإِنْسَانِ بِحُجْرٍ كُلِّهِ حُجْرًا

فانه يلزم منه لا شيء من الانسان بجوارلكي لا من نفس القضاء

وَأَمَّا خِيَرَةُ زَكَرِيَّا إِنِ امْتُزَّجَ مِنَ الْمُنْكَحِينَ الرَّحِيمِ

التي وقوله لذاتها اضر عن قبيل المساواة وهي ما يتوهم من قضيتي

يَكُونُ مُنْعَلًى بِحُلٍّ أَوْ لِيَهَا مَوْضِعُ الْإِفْرِ فَإِنَّهُ يُلْجِمُ عَنْهُ قَوْلَ أَفْرَكَ

لذلك بل بواسطة مقلات غريبة اجنبية كقولنا يا ولدي

وایما وای فانهما یلزم عنهما ایسالی لکی لاندنهما بل یو

المستخرج من
الكتاب المذكور
في سنة ١٢٩٥

100

[illegible]

كذا قرره السيد العلامة وهو لنا والاول انه ان كان

الحمد لله الذي
جعلنا من
أهل الجنة

تعريف القياس قد يقال انه لا يثبت مصدق اقتضاء عدم الوجود بل لا يلزم اليه صفة البرية في قوله مقتضى الجواز
 اثباتهم له بالبرهان فاللحاق ان يثبت ولا رها ان لم يثبت على تلك التوجه
 مصدق ان اراد وجود الشكر على شئ في الارضه للقياس لتعريفه في قوله في حقه ان
 الغير المتعارف بالصفة الى البهجة الاولى والاعراض لكونه وان كان الشكر راعى ما على نفسه ولا يعلم
 ان قياس المستوفى لم يكرر في الاول بل قد ذكره

وقد عرفت دفع لما يتم ان التقادوت بينهما متفق لعدم تكرار الحد الاوسط في الاول دون الثاني وحاصله ان المراد بالتفادوت
المعنى المتعدي به في قلاوچه ان كان توزيعاً من قوله وقد عرفت انه لما هو الظاهر من التوزيع نظرنا في ما اسلفناه اوله
قوله كالمبني بالعكس انه اوجه كثيراً استنجاه لم ينجح في الكلام المتقدم اعترض الشيخ في استثناء ما حاصله ان
قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق من افراد الموت وهو خارج عن التوفيق وقد سببنا به رقة يمنع من
مستند ان القول الثاني ليس بنفسه لعدم الحمل فيه وليس مثل انا ابوالنجم وشورشوري وهو ظاهر
وافرى يمنع الكبري لسند اننا ناطق في النتيجة ليس هو الناطق المحمول ما بذات في القياس على الانسان
فنبصدق عليه انه قول آخر مطلوبه لم يقل مطلقاً الموافقة بينه وبين النتيجة والموافق لما قالوا ان
انه ليس المدعى قبل الشروع في توزيع القياس روعى بعده قبل الاثبات مطلوباً وبعدهما نتيجة ترك التاء
في خلاف المقدمة اشارة لا كبر الاشكال الثاني ان الاشياء من المقدمة مطلوبة غير مفروضة بالتسليم في لانه
الظن ولانه بزيادة العاطف في لوم كى مقدمة شرطية للقياس الاستثنائي ورافقة مطلوبة هي
اليها بكلمة لو الدالة على استثناء الاول لاستثناء الثاني في مقام الثاني في لوم المصادرة لجعل الدليل
مقدمة في القياس وهو ناسد لاستداه توقف الشيء على نفسه وفي هذا رد على اسم القناري حيث ردوه في
لرؤم المصادرة والندية حيث قال دانا اشترط الاخرية اذ لولاها لكانت هي ذاتها لان كانت النتيجة
عين المقدمتين ومصادرة ان كانت هي ذاتها من دفع بان المصادرة اعم منها وبان كونها عين المقدمتين
فاسد لانها قضية واحدة والمراد بالآخرية مفادتها لكل منهما وكذا توجيههم بان المعنى لكان هي ذاتها ان
لم يلاحظ الاستدلال ومصادرة ان لو حفظ لان كلاهما في الاستدلال فلا معنى للتدبير وتاويله بان كلمة او
للتميز في التفسير ضعيف وفيه نظر لانه ان اراد انه يلزم لهما فلم وغير بعيد او لم منها فم منى فافهم بقوله
عنها كما ذكره الشافعي وقد يقال هذا بمنزلة عدم اعتبار العلية التي تشترها كلمة معناها وما سبق من مع اعتبارها
فلا يلزم ذلك مع انه يمكن ان يقال ان تلك العلية انما هي للوجود اللازم اذ لا مانع من كونه لكل
علية للوجود اياه للوجود في كونه اخرجها بكلمة عنها فاسد في عن بيان ما بينه فيه اشارة الى ان التوفيق
هو سواء اريد بالماضية ما به شيء هو او ما به كجابه في السؤال بما هو الذي بينهما العموم الوهم وذلك
لانه مفهوم اصطلاحى فيكون هذا السبب والاشياء في القول بانه رسم لان المراد به المقتضى انما هو التوفيق
V اما هذيانا او مصادرة انتهى وتوجيههم بان المعنى لكان هي ذاتها

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مجلس الادب
تقريرا لادبي
عن مجلس الادب
الاولى

فَاللَّيْقُ أَنْ يُبَيِّدَ وَلَا يَرْهَأَ لَمْ عَلَى ذَلِكَ إِنَّ الْكُفْرَ دُخَانٌ
يُظْهِرُ لِمَنْ يَبْصُرُهُانِ خِلَافَ مَا أَذْكَانِ
إِطْعَمَ أَنْ كَانَهُ الْمَاءُ وَاللَّيْقُ خِلَافَ مَا أَذْكَانِ
الْعَلَمُ الْوَاقِعُ فَانْزِلْهُ خِلَافَ مَا أَذْكَانِ
الْقَصَاصُ الْوَاقِعُ فَانْزِلْهُ خِلَافَ مَا أَذْكَانِ

بجميع ما ذكره فينبغي ان يحل قسداً على تحقيق المقام

لا على الاغترار الثاني ان المسمى يعكس النقيض من البطء والموهنة
للا بد من فهم الحاصل ان هذه ^{الخصائص} كالمسمى يعكس المستور لا تفاوت وقد قال بعض المحققين

ان الشيخ الرئيس كثيرا ما استج بعكس النقيض في كتبه الحكيمه وفتح
داريضي به انهم قد عرفوا ان السبب الملائم كونه لاجرام ما

لا يوجب التعريف فلا وجه لإفراجه عن فلا تعقل وقوله قول
آخر إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل المقدمات وذلك

لأن النتيجة مطلقة غير مفروضة التسليم لحجك والمقتضى لازم
لأنه يمكن إغارة لزوم المصارعة وقيل لأنه لو لم تعتبر المفا

لزم ان يتوكل على قديسين فيما لا يقولون الا انان صواب
 هم جاد فانها استلزامان احدهما وفي نظر ولا فزع عرو

ما هيته القليل شرع في تقيمه فقال وهو اما انتم الى

ان در عهد
الاسلام
صفتها وجود
المبعوث لدران
ساقية و الحنة
من القديرة الالهية
الادبانية ونية

[illegible]

في تقييد فقال وهو اما ان قال
ثم لو قيل بان المقدسة الالهية
فليس الساطعة واسطة
لم يبعد له دوران واسطة
او وجود

ما هيته القيلي شري
الاستلام في الشور
وعصا ولله نينا الذي
بي الداطنين في صوا
الرفهان لرا ع
ان الورد في

في الحدود ان حدود القياس هي الاصف والاوسط والاكثر وهذا هو ما قاله اليزيدي لاقران هو هذا المذهب
وهو الاصف والاكثر والاوسط لما قاله الاستاذ الوالد مد ظله السامي من ان الاولى تركلة قيد الاوسط
لانه غير مطلوب في القياس بل العلم هو الاصف والاكثر ويمكن تدعيمه بان الاول بالجمع ما فوق الواحد والاوسط
بالجمع يعطوفاً على الحدود او في النص استخدام او عند الاوسط هذا انما بنا ما عينا منه في القياس سبب لوجود

للمظ أو المراد بالمظ الميز الحسن لا الا
صطلاح الذم هو النتيجة لكنه خلافه

الظم بقى انه لو قال سمى اقرا نيا لاشاله كقولنا كرمهم بلطف وكل من لطف بحدث فكرمهم بحدث

فقلنا كل صم محدث وهو المستجلب ليس بمذكور في القياس بالفعل

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

اجزاء او المثل الصفة المثل عليه
واما استثنائي وهو ما ذكر فيه النسخة او يقيضها بالفعل كقولنا

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة بينهما

موجود فيكون على النتيجة المذكورة بالفعل ونقول لكن النهار

في الاستثناء المتعذر والثالث
في الاستثناء الفعلي المتعذر كله - او

لنقيم الحمد ودلائل الحمد وقد مر حقيقة
 اسم استثنائيا الاستثناء على اداة الاستثناء فان قلت قد سبق

والمراد بذلك أحد وجهيها لولا لغة العرب
مذكورين في القياس على الترتيب الذي

في النية في تكره في اراد المظالم
معنا اننا نرى اننا نغني وتنبيه على
كوتها مذكورة في القيل في افاة قلت معني كوتها مذكورة في

تأخر هذه النتيجة عن نتيجة النجدة

كونها نذير ما عاينها المأثرة وحسنها التاليف لا يكون

ق على اية الاستثاء في المنح
حققة تاما كبرية فلا منافاة وهذا سند غير الضام يقال

لان لكن الا في المشيخ المنقطع
 تركت اليه من استنابا لا شتاله على بكر مقدمه فيه ولو ليا بنا وعلى ان الاستنابا مأخوذ من الشئ

وفي الختام نشي مقصودا الامرياء ومرتبي ومن هذا ظهر ان مكان جعل لكل ادارة مستشارا لهذا المع
ق وبمسيره في ان قدينا لا منافاة لان التذكير في القابيل هادق بان يكونه جزء من ادى مقبلة لان

يكونه مقرباً أو مائلاً أو مجرباً من النتيجة قضية تكراراً ويؤكد الأبحاث يؤكد مدته كمدته إلى

قلت معنى اهـ حاصل الجواب تسليم العزى ومنع الكبرى مستنداً بجواز كون المذكور ضرورياً ان اريد بالنتيجة
 حقيقة ومنع العزى ان اريد بها ضرورياً وبهذا يتدفع وتبين في الفهم ما يقال ان هذا مستلزم
 للتصديق بالشيء قبل التصديق به لتوقف التصديق بالنتيجة على التصديق بالمقدمات ومستلزم
 عدم إمكان التصديق بالنتيجة لتوقفه على التصديق بتحققها فلو صدق بها لزم لتصديقها
 بانتقاضي ابن القوي رحمه الله

فتوسط بين الاصغر في العقل او في اللفظ حالاً او مآلاً فلا يتجوز ان هذا الوجه لا يتشع في غير الشكل الاول
 وبما توجه به بان المراد التوسط في اللفظ حالاً او لم يكن فيه انه لا يجزى في الشكل الرابع بقى ان المناسب به
 تاضيف بيان الارسطه عن الاكبر والاصغر وان يمكن ان يكون وجه تسميته توسطه في ربط احد طرفي اللفظ
 بالآخر او توسطه في انه يكون غالباً الاكبر من الاصغر من الاكبر في الوجه الاول من الشكل الاول
 الذي هو اثر من ضرب ق اذا اشتل على حد لان المظهر بمحول تصديق فلا يميل التصديق به بمحور تصديق
 الطرفين ولا بان مقام الاحساس او بالحيثية او نحوها اليه والا لكان من البداهات فلا بد من امر
 ثالث يابس الطرفين اذ لو لم يابسهما او احدهما لم يكتب به التصديق بشروط احد الطرفين للامتناع
 او سلب عنه ثم قد يقال كلامه هنا ينافي ما مر في شرح قوله لذاتها ولتقتضي الفرق بين العكس المستورد عكس
 المتضمن فتدبر ق اصغر هو الاكبر محبور ان عنه معنى التفضيل في الاستعمال فليدرك ان اسم التفضيل لا بد من
 ان يميل باللام او الاضافة او من وهما ليا لك على انه يمكن القول بانه لم يمتد له العلم بالتفضل عليه
 ق غالباً اي في غالب موارد اثر من المطالب الذي هو الوجهية الكلية فليدرك ان السالبة الكلية مشروطة
 بالبناءين الكليين ط فيه والجزئية صادقة في ما لا يكون المحمول اسم الموضوع والموجبه تصديقان في ما
 مادة المساواة فكيف يصح الحكم بانه اقل افراداً عما يبادى عليه **الآتي** ق اكثر افراداً اي من الاصغر كما
 هو انظم ادمه الاوسط بناء على توسطه بينهما في العز والكبر وقى عليه ما مر ق تشبيهه منتفع كلام بعض
 ان هذا التشبيه وجه آف للتمية وليس به نته الاول ولانه بشرط ان ما ران افراد موضوع ومحمل اذا
 اجتمعا يكون مجموع افراد الاول اصغر من افراد الثاني فتسميتها بهما تسمية الكلي بصفة الجزئي وعلى هذا
 التشبيه يكون اطلاقها على الموضوع والمحمل بطريق الاستدارة المعصية في بقبيل اه شرمب و
 للتصية او للتسمية ق والحد في اللفظ رفع لتوهم المناقاة بين ما هاد ما مر في الموضع ق بحسب الاشتراك اه
 اي اللفظ اذ في القاموس الحد الحاجز بين الشئ وبين شئ ومنه كل شئ حدته ومنك بأسك
 ومنه الشراب سورته والدفع والمنع انتهى اقول يمكن اعتبار المع الاول والا فبين في الاوسط لانه ههنا
 بين الاصغر والاكبر ويدفع الخطاء عن الذهن ويمنع الذهني عنه ولا يابى عنه الاول اعتبار الاوسط
 في اسمه ليجوز ان يكون وجه توسطه بين العقل والنتيجة وكذلك في الاصغر والاكبر لانهما حاجزان بين الخفيين
 ولها من غلية في الاخيرين **ابن القوي** ~~عنه~~

وشتالها لم ينل تسمية لكل بهم الجزء لأن اللاتين ح تسميتها بالأصفر وما قيل انما ينظر حقيقة المرنث لقائنه
الموصوف مندف بان هذا انما يتم لو كان حقيقيا وبانه للفرق بين الاصفر الحقيقي والمجاري مع ملاحظة
امرات نيت بعيد غاوتهم وكذا في ما يات في قالوا ان اه اللان التسمية لطم المحكوم عليه لانه في الاقتران
الحلي ثم ان الافتضاء انما يتم لو لم يكن هريان هذه الاسماء في نسخ الاقتران بطريق الاشتراك ولم يجل
التسمية على الاطلاق وبوجه على قوله

والمقدمة التي فيها الاصفر تسمى الصغرى في شمالها على الاصفر

والقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى في شمالها على الاكبر علم ان هذه

الاسماء والاصطلاحات مخصوصة بالاقتران لكن بيان المضمون

بالاقتران المحل والاول ان يقول في الموضوع والمحل المحكوم عليه

والمحكم به لعم المحل والشرط ويمكن تعميم بيان المضمون ايضا بان

يراد من الموضوع والمحل اسم من الحقيقة والاعتباري والقرآن

الصغرى والكبرى في قرينة وضربا وقد فاته المضمون فهم الله تعالى

وهيئة التام من الصغرى والكبرى في شكل تشبها بالامور

العقلية بالامور الحسية والاشكال اربعة للحد الاول

ان كان محلا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول

كقولنا كل ب د وكل ب د فكل ب د وان كان الحد الاوسط

بالعكس بان يكون موضوعا في الصغرى ومحلا في الكبرى فهو الشكل

الرابع في كل ب د وكل ب د فبعض ج او ان كان الحد الاوسط

فالاول انه يستلزم تسمية الموضوع
في نتيجة القياس الاستثنائي هذا
اصفر ومحله اكبر وتسمية شرطية
صغر وكبرى وهو ناسد في الصواب
ان يتبين بعد لنا في الاقتران في
ويكون تميم ذلك القول بمحض العاطف
والعطف في كافي سوابل تفكير آخر في
واقتران وانتميق كما قاله الشافعي
ان القياس باعتبار الجواب المقدمتين
المقدماتين وسلبها وكليتها وفرضيتها
يسمى قرينة وضربا وقد فاته الشارح
رغم التسمي والوفاد ومقارنته
الصغر والكبرى ما كنت
لوح توفيق ليعلم
الاضافة للغة
لا الموصوف
ان قوله
هو انقضاء
فعلية في كل
تليق عليه
باعتبار
والاكبر كما قاله العلامة الثاني
هو انما يتم اذا اردت القياس العقول واما اذا اردت
فيكون هو الجهم انطلق في اطلاق اسم التشبيه
والتشبيه هو الجهم انطلق في اطلاق اسم التشبيه
هوية القياس ما اطلق وليس الشكل
على عارضه ان الشكل
والالا لاجل ان الشكل
الحال الواحد في كل
بالفعل بالكلية
الامور العقلية

بالمعنى بان يكون موضوعا في الصغرى ومحلا في الكبرى فهو الشكل
الرابع في كل ب د وكل ب د فبعض ج او ان كان الحد الاوسط
بالمعنى بان يكون موضوعا في الصغرى ومحلا في الكبرى فهو الشكل
الرابع في كل ب د وكل ب د فبعض ج او ان كان الحد الاوسط

والاستكمال لم يتبدل وهو مرتبة للايدان بالتعدد الاول للاحتياج الى ارتكاب الاستدلال ان المراد به الظاهر
 وبغيره المسجق لنزاع القياس المفهوم به الكلام 2 الشغل او النفع قد وهو الشغل الاول وهو ذو
 الشغل اه بناء على جواز حمل من الكل والجواز صاحب الاخر او النفع ونحو جز الشغل امق كل في ب في التفسير
 ما حاصله انه جرت عادة التسمي بالتبعية الموقعية في المحمول بسبب للاختصار ورفع فهم الاخصاء
 لوقالوا كل صاحب ما رثله وهل ذلك مخصوص بحسين عدم ايراد فقنايا مستندة متباعدة بهما والالم يك
 ذلك فليورد ان قوله وكل ب ذ عين جاز على قاعدتهم والسر في اثارهما ان الحرف الاول الزل صورة
 هو ابناء لان الالف المتحركة ليس لها صورة مخصوصة لها في الخط وثانيه الزل يتميز عنه تميزا معتد به هو
 الجيم اذ لا اعتداد بالتميز بالاعجام بعكس الترتيب المذكور تبينا على فزدهما مع اصلهما الزل هو ارادة
 انفسها لا يقال الحرف الاول المار هو الالف الساكنة لانا نقول الساكنة هو المورد بكلمة ما في تعداد
 حروف الهجاء لانها لسكونها لا يمكن النطق بها الا بزيادة حرف في ادله وزير اللام لا نوازه بمنا سبة
 الالف في كون كل منها وسط الاخر على انه لم يجز اوده لعدم امكان الابتداء بها فان قلت لم عد حرفا
 مستقلا من راعه المتحرك دون سائر الحروف الساكنة قلت لانها كل منها بما هي معدومة من كتب
 الحرف بخلاف سائرهما في بعض اشارة الى ان نتيجة لا تكو نهية لجواز كونه الصراعي مع الاخر
 كما في قولنا كل اناء هيران وكل انسان ناطق لكن هذا مخصوص بالقرين بالنتيجة للايجاب ابا لقوة

بلارده نيه به على ان سلامة العقل بل العقل لمعلم علمه تامه ههنا لانا قصه والالاته ان العقل لمعلم علمه لا تناف
 النتيجة في الجداوله بكمال ان يحصل الايضاح الكامل يردان اليه اما الثالث فنبكس الصور في اربعة
 افرس وبكس الكبرى ثم بكس الترتيب ثم النتيجة في ضرب ولا حيز في ضرب منه وهو المؤلف من المعتقد
 كيف وكما والكبرى سالبه جزئية واما الرابع فنبكس الترتيب او المقدسيه او اقدهما لترتد الاشكال
 ان في ادان لث المردودين الى الاول فالمراد بالاربع ماع ان يكونه بالذات ادب لو هطه ابرالوه وكنه

مرفوعا فيهما في الصفرة والكبر فهو الشكل الثالث

بج وطلب دفعه في او محو لا فيهما فهو الشكل الثاني

في كل ب ولا في ارب فلا في ارج او قد شوش المضمون

الله تعالى في ترتيب الاشكال في بيان الاختصار والذى عمله

على ذلك فقد الاجاز والاختصار ولا عيب فيه ولا قصور

ولا عيبا كما لا يخفى على ذوي الاذهان والابصار فلهذا المذكور

مع الاشكال الاربعة المذكورة في مطلع كتاب المنطق منفصلة

والشكل الرابع منها بعين الطبع جدا فهو خفي الاستيعاب غاية

الحفا حتى اسقط بعينه عن ردهم الاعتبار وعلما من الموضع

والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى

الاول لانه اقرب من الاول غاية القرب في فائدة النتيجة بل

العقل بل درته الى الاول بخلاف الثالث والرابع فالثاني يرد الى

الاول لكال الايضاح والبيان والرابع يرد الى الثاني ليعظم

الاشارة الى ذلك ان كبره في الاول وقله في الثاني

الاول لانه اقرب من الاول غاية القرب في فائدة النتيجة بل

في قوله تعالى في الصفرة والكبر فهو الشكل الثالث
بج وطلب دفعه في او محو لا فيهما فهو الشكل الثاني
في كل ب ولا في ارب فلا في ارج او قد شوش المضمون
الله تعالى في ترتيب الاشكال في بيان الاختصار والذى عمله
على ذلك فقد الاجاز والاختصار ولا عيب فيه ولا قصور
ولا عيبا كما لا يخفى على ذوي الاذهان والابصار فلهذا المذكور
مع الاشكال الاربعة المذكورة في مطلع كتاب المنطق منفصلة
والشكل الرابع منها بعين الطبع جدا فهو خفي الاستيعاب غاية
الحفا حتى اسقط بعينه عن ردهم الاعتبار وعلما من الموضع
والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى
الاول لانه اقرب من الاول غاية القرب في فائدة النتيجة بل
العقل بل درته الى الاول بخلاف الثالث والرابع فالثاني يرد الى
الاول لكال الايضاح والبيان والرابع يرد الى الثاني ليعظم
الاشارة الى ذلك ان كبره في الاول وقله في الثاني
الاول لانه اقرب من الاول غاية القرب في فائدة النتيجة بل
في قوله تعالى في الصفرة والكبر فهو الشكل الثالث
بج وطلب دفعه في او محو لا فيهما فهو الشكل الثاني
في كل ب ولا في ارب فلا في ارج او قد شوش المضمون
الله تعالى في ترتيب الاشكال في بيان الاختصار والذى عمله
على ذلك فقد الاجاز والاختصار ولا عيب فيه ولا قصور
ولا عيبا كما لا يخفى على ذوي الاذهان والابصار فلهذا المذكور
مع الاشكال الاربعة المذكورة في مطلع كتاب المنطق منفصلة
والشكل الرابع منها بعين الطبع جدا فهو خفي الاستيعاب غاية
الحفا حتى اسقط بعينه عن ردهم الاعتبار وعلما من الموضع
والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى
الاول لانه اقرب من الاول غاية القرب في فائدة النتيجة بل
العقل بل درته الى الاول بخلاف الثالث والرابع فالثاني يرد الى
الاول لكال الايضاح والبيان والرابع يرد الى الثاني ليعظم
الاشارة الى ذلك ان كبره في الاول وقله في الثاني
الاول لانه اقرب من الاول غاية القرب في فائدة النتيجة بل

وتحصل من الفصل او المحرل بالاجاب بان ابارر للادلة او للمعقن فتتق العام في حق الخاص وقد
كلية لاقتلاف النتائج عند فقد احدوها مثلا الحق في قولنا كل انسان حيوان وتناطق حيوان الاجاب واذا
بدلتا موضع الكريتنا بغيره فالحق ليس واذا قلنا لا شيء من الانسان فهو ولا شيء من الرئيس او الناطق
لجركان الحق الاجاب واذا قلنا لا شيء من الانسان فجاء وبعض الحيوان او الصاهل حاله كان
الحق في الاول الاجاب وفي الثاني
السبب وقد نامة لكل المضم تركه
تاكيد الدعوى نقصانه عنه بشكل
الاول المذكور كلا شرطية فمن
بيان ضروريه ولم يذكر شرط الاخيرين
لا تخطا مرتبتهما عنق الى مرتبة متساوية
بالاضاح والثنائي متساوية بالردف
طرا وهو الخلف والعكس والافراض
ق وسببلا اي من العكس الماتق
والاجمال مفيد ان اراد انه غير مفيد
فائدة تامة لمسلم لكن غير مفيد اذا
لا يدرك كله لا يترك كله او غير مفيد
لهم من الجواز ان يحصل بالاجمال
فائدة ما في هذا الذي حصل ان بالاثبات
نتيجة ان هذا ينافي حصل السلك بموجب
مسائل ميزانها لان جعله بالتبع في
لكونه اشارة الى ضرب الكل الاول
وكبراه اعني وكل ما هو على استمطيع
او هو الذي حصل ميارا للمعروف
مطوية في على النظم الطبيعي او المنسوب
الى الطبيعة نسبة التنضج باليد الى
التنضج في بين الانتاج المراد به البين
بالفعل الاخص للاستلام التصديق بالتباس للتصديق بالنتيجة من جهة الى اخره ولم
يكتف في التفسير بقوله طام الاستلام للملا يتدعهم كون البين بمعنى الظم ولا بقوله غير متناه لدفع
تدعيم كونه المراد بالبين المعنى اللام والاشياء في المندم كما هو المتعارف في خلاف البراءة
هنا مشروبا بالندم بين النتائج والادلة لا ما عد الشكل الاول على بين فلا لنا يجهل

الاجاب في قوله بالاجاب بان ابارر للادلة او للمعقن فتتق العام في حق الخاص وقد

في واما انما في فلانها اعترض بان العلم بكليتها موقوف على العلم بالنتيجة لتوقفه على ثبوت الاكبر للحل وزعم اولو الاوسط
 التزمنا الاصل فلو استدل بها على كان دورا والجراب ان العلم بكليتها الكبرى يتوقف على العلم بثبوت الاكبر للاصول او سلبه
 عنه من حيث الاندراج كنه الاوسط لان حيث خصصه كما هو المتأخوذ في النتيجة والحكم يختلف باختلاف العنوان
 فلا دور وقد يجاب بان العلم به في النتيجة تفصيلا وفي الكبرى اجمالا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه ومآلهما واحد غير السبقي
 فملك انا يكونه اذا كاه لمحوه اعني اعم من الاصول فلا يهمل الفاء دافعة على التلا للنتيجة ومقدورها مع الكبرى
 مطوية هذا ثم انه يمكن ان يقال لا حاجة الى اشتراط كلية الكبرى لان اشتراط تقييد ذلك البعض كاف في تحقق النتيجة
 ويجا بانه يصير الغية كلية ولو علم الانها 2 اما كفية او كلية باعتبار ذلك البعض ~~ان القوة~~

ومن ههنا الى لاجل شرط كلية البرى كما قالوا في كبر هذا لا في صغره و انما كان الحكم ان بان لانه
الصغرى ماعدا للطبيعية في على الافراد او جنس الفرد كلا او بعضا في على الطبيعة ان ههنا حيث هي فلا يجه
ان الحكم في المصدرات ايضا على الطبيعة مع تيقن وجوب الشرطين فيها لانها مكملة فيها ما حيث
المتقن وحيث الاوارد في والسو على اقول هذه القضية ليست طبيعية لانها مشروطة بان لا تفعل

لان تصف كلية ارضية كما راجب
ههنا المتقن كيف ارتفع به وقد

مرضه ذلك رتبه صية اثره
اشارة الى عدم الارضاء و

عده من المحتسب على
سبل التكميل فالصوت

عبد اللام ههنا
للاشارة الى كبره في التكميل

الكرهية في الاول الصلح وفي الثاني
الموت في الثاني الصغرى طبيعية

مفهوم ان كانت الصغرى مكملة في ذلك البعض
و انما كبره في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

الطبيعة في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
والفصل في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

على الطبيعة في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
انما كبره في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

لان كل نوع المنطق في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
او بالنوع المنطق في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

منه او نوع المنطق في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
يفتح ان اللغ الاقضية في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

على لا يكون في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

قال كان في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض
في قولهم في حيث على كان في الثاني وكان ذلك البعض

فرس ههنا قالوا لا تنج الطبيعية في كبر هذا الشكل كقول

بعض المحققين في بعض تعلقاته انما احتاج في انتاج هذا الشكل

الى هذين الشرطين اذا كان الحكم في الصغرى على الافراد واما اذا

كان فيها على الطبيعة فالشرط الجواب الصغرى فقط بعد تكر

الاولى فالطبيعة في حيث كقولنا الانسان نوع والنوع

كل فالانسان كل انتم على هذا قولهم لا ينج الطبيعية في

كبر الشكل الاول ليس على الاطلاق بل انما هو في الاقضية المنطقية

من القضايا المعترية في العلوم ثم اعلم ان المهمة في قوة الحقيقة

كامة غير مة فلا تنفع كبره في تنفع صغره ان كانت موجبة لمخصص

في حكم الكلية لانها حال كونها كبره في قولهم زيد و زيد انما

ههنا انما والطبيعة ساقطة عن الاعتبار لعدم انتاجها

في الاقضية المعترية اولفلة استعمالها ولهذا صغر الضربة

المنتهية في الادعية والمص لم يعرف لبيان شرط الانتاج الكف

برالام

(نعم ينبغي بناء الكلام على هذا التخصيص فلا يلزم عليه ما ذكره من بطلان موضوعه
 لا اعتبارا من الاضمار وحده وان كان موضوعه موضوعا في القضية الكلية اعني جميع
 الشخصية في حكم الكلية انه كما ان افراده لم يشذ عن
 القضية الكلية كذا في موضوع القضية الكلية

فلا حاجة الى ان يتم ما يتم عند من يثبت على الجزئية الحقيقة واما عند من لا يثبتها فليس يدركه شيء وهو الحق
 فلا بد ان المراد بزيادة في الصوري اليه بزيادة في موضوع الكبرى ثم لم يتركه الا وسطا وتوكل مسج به في
 التباين الكلية الكبرى مستند يجوز ان يسج به مما لا يثبت كون الكبرى كخصية على ان الصوري منه القضايا بال
 المتعارفة لان المتعارفة الوجهية قضية تصدق فيها المحول على الموضوع على الحقيقة صدق الكل على جزائه و
 على الاعتبار اي عن اعتبارها صوري او كبرى فلا يتبعه ان عدم اعتبارها معلوم سابق فلا حاجة الى اعادة
 لانه مخصوص بالكروية و لعدم استاجها اشارة الى لزوم الكبرى اعني وكل غير منتج في الانية المتقدمة سابق
 على الاعتبار مطوية و لهذا حص وان لم يكن كذلك يكونه الفرد المنتجة ثمانية حاملة من فرد الشخصية
 والطبيعية والكلمية والجزئية الموصيات في الكبرى الكلية و الكفاءة مفعول له لانفعه معنى لم يتعرف
 ان ترك التعرض فلا يتبعه ما يقارن ان كان قيد للنتج في عدم صدق المفعول له عليه لانه ما فعل لا فعل الفعل وهم
 التوهم ليس بفعل يلزم تعيد التوهم الذي هو مفعول في غير متعل وهو منتزع بتوقف التقييد على ملاهظة
 قصد وهو منتزع في غير الكم والفعل المثبت ولهم تاويلا ان القوة دونه لا يلزم منه تعرض اصم
 ببيانها لكن لا لا كفاء بل شيء من وهو فاسد بناء على (٥) الاصل في الكلام المقيد توجه ثفيه الى القيد
 وان كان قيد للنتج صح صح صح

التي موجبة لوقول كليتان والكبرى سالبة لكان اخصر وادق بما سبق في اثبات موجبة الاخصر الثالث مشرحين ان و
والصغرى جزئية بنتج الحق الرابع موجبة لوقول الرابع مختلفتان لما ذكرنا لكان حسن لكن ما ذكره او صح في وجه
ترتيب الاول وجه بنتج القريب لان استعارة المرشحة احسن من المطلقة في شرف الصغرى ان شرف
القضايا مع بينها او شرف منها وموصوفهم التفضيل باقل في اضيف اليجب منهم اللفظ قبل الاضافة

وخارج عنه بعدها بحسب الارادة للا
يرد ما يقدر ان هذا يستلزم تفضيل الشيء
على نفسه وهذا من قبيل محمدي الله عليه السلام
افضل الرسل في العداوة للتفضيل
والخاص لا يوسف من اخوة لانا اضافة
الاضحة الى يوسف من ارادة التفضيل
الخاص في الشرف في الاخصر على شرف الايجاب
لأن من آتت به الجزئية الظن من الموجبة
الجزئية لان الكلام في وجه تقيم النتيجة
للسبب القاطع على بنتج الايجاب الجزئية
ان مع الموجبة الجزئية في كلام الكفاء الجزئية
ما سبق وفتى عليه تأييد ان قوله

فكل صغرى محدثة الضرب الثاني موجبة كلية صغرى سالبة كلية

كبيرة بنتج سالبة كلية كل صغرى مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم

فلا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث موجبة جزئية صغرى

وموجبة كلية كبيرة بنتج موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف

وكل مؤلف محدث بنتج بعض الجسم محدث والضرب الرابع موجبة

جزئية صغرى وسالبة كلية كبيرة بنتج سالبة جزئية كقولنا بعض

الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم

وهو ترتيب الضروب على هذا النوال هداة هذا الشكل ما انتج

المطالب الاربعة فما انتج الموجبة الكلية التي هي اشرفا لمحصلات

لاشتمالها على الترفيز الدجبار والكلية جعلت اولاً وما انتج

السالبة الكلية التي هي اشرف من السالبة الجزئية لكونها اشرف

واعلبط وانقر في العلوم جعلت ثانياً وما انتج الموجبة الجزئية

لاشتمالها على الايجاب جعلت ثالثاً وما انتج السالبة الجزئية التي هي

اشرف

والصغرى جزئية بنتج الحق الرابع موجبة لوقول الرابع مختلفتان لما ذكرنا لكان حسن لكن ما ذكره او صح في وجه ترتيب الاول وجه بنتج القريب لان استعارة المرشحة احسن من المطلقة في شرف الصغرى ان شرف القضايا مع بينها او شرف منها وموصوفهم التفضيل باقل في اضيف اليجب منهم اللفظ قبل الاضافة

ق غير تام بان يكون محكوما به او عليه في المقدم او التالى سواء كان محولا او موضوعا بان تركب التصلب
 به علميتين او مقدماتا بان تركبنا مع شرطيتين ثم نتيجة هذا العلم متصلة بهيئة مركبة به نتعلين
 مقدمات متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشترك من الهوى ومن النتيجة الحاصلة من القياس المؤلف
 من المشاركون وتأينها متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشترك من الكبري ومن النتيجة المارة بشرط
 كون وضع الطرفين الغير المشتركين في النتيجة كوضعا في القياس في النتيجة في المثال قولنا قد يكون اذا هدى
 كلما كان آت في حة تصدق كلما كان آت في حة فوز وبرهان لزوم هذه النتيجة وكذا البواقي بسوطة فن
 هو اشرنا على ابرهان فراجع ابن التور والمختصر

اَخْلَصَ بِحَيْثُ لَا فَا تَهَا كَلَا الشَّرَفَيْنِ جَعَلَ رَاغِبًا وَرَوَى فِي تَرْتِيبِ الْخُطُوبِ

تقديم الاشرف فالاشرف مرصحة الساج والمقدسات والمغربية عن بيان

انامى مقدمات القياس الاقتران وحدودها وتقييمها باعتبار الصورة

إلى الأشكال الأربعة ثم بيان الشكل الأول بقرينة شرعية في تفضيله

باعتبار ما منه تركيب فقال القليل الاقران ينقسم الى قسمين حيل

فترى لانه اما ان يترك جرحه ليتبي او لا الا اول الاقران الى الميعاد كما

مثال في ضرب السطر واللائحة في الاقتران الشرطي ومما

بِرُكْبَةٍ مُتَّصِلَتَيْنِ وَتَلْبِيعِ وَفِي ثَلَاثَةِ أَقَامٍ لَا نِشْرَاكَ

المتصلين اما في جزء تام منها او تمام المقدم وتمام السال كقولنا ان

كانت الامني طاعة فالتة هو وجوده وان كان النار موجودا فالارض

مصلحة يفتي ان كانت الشئطاعة فالارض مفسدة وامان في غير غرام

منہما بقولنا کل ان اب فج د و کل اکادھ فون و اطو فر

تمام الحجة بما غيرنا من الفرق فكل ما كان في فكل ما كان في

٩ من شعبة شرطة ونجدة منفصلة
أحد طوبى منفصلة طوبى الحرة العامة

[illegible]

هو القسم الاول وينقسم فيه الاشكال الاربعه ق جواز ان بعد تحقق شرائط المارة في الاثر الى الحمل بان تحقق لبيان الضرر
وكلية الكبرى في الكل الاول من هذا القسم فتنقسم فيه والاربع جوارز كفاية الامتياز الوضو في الانقار منها
فلابد ان اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها ولا امتياز بين اجزائها لا ينقسم الاشكال لعدم تميزها لانها هي
حسب الطبع لكن يجب ان هذا غير مفيد وكل من يفيد لا يكونه قياسا لا انتفاء العلة الثانية مع القياس الى
من الايصالي الى انهمون التفسير في تدبر فيه تفصيل وهو انه يشترط لانتفاء كونه ^{اللزومية}
كلية سواء كانت مع الفردية منتجة
للإيجاب كما في الفرد الاول وان لم
من الشكل الاول او في الفرد المنتجة
للسلب كما في الفرد الثاني والرابع
ثم ان كان من الاول فيشترط ان
اصدها كون اوسط مقدما في اللزومية
وثانها احد الاخرين اما كون الاتفاقية
خاصة واما كونه الاوسط في الاتفاقية
تاليا للاصغر بان وقعت ضمن الكل
الاول او مقدما للذكر بان وقعت كبرى
الشكل الثالث وان كانت من الثانية
فيشترط ايضا ان يكون المقدمة البدي
لزومية وكونه الاوسط تاليا لتلك اللزومية
ق واما ان يتركب قدم هذا الثاني على
البيان لان اطلاق الاثر الى الشرط
على المركب مع المنفصلين حقيقة بخلاف
المركب من الحلية والمتصلة او المنفصلة
ولاسي والندع هنا لخلاف الشك وفيه
عاقبة لان اطلاق بشرطية على المتصلة
حقيقة وعلى المنفصلة مجاز وغير تام
من الاعتراف به لم يتركب من مبدئين و زاد
الحليات المأخوذة فيها على الحملات
المأخوذة في الآخرة في الاول كقولنا
وشرط انتاج القسم الاول ايجاب احد المقتضى وكلية احدى ما دل على كمال الوجبة ومناة السالبة للوجبة
المتعلتين فيه لوانتفاء الطرفين على المقدم والتالي في هو الطبع وتركيب من المتشاركين الاشكال
اللازمة بغير وهاق لان الحملية لم يتبين لتعريفه بالاعتبار المار اذ لا يمكن ان يكون في الحملية والمتصلة
اللازمة تام من الحملية ناقص منها . ابن العود

من هذا كان الانسان ناطقا فاندر ما هو
 وكل كان الفرس ما لم فالاسد هياه منفرد

فلم يدر اماه ونتيجة اشارة هذا المثل اعني الموضع الموصي الكليتين اللتين به منفصلة الحقيقة منفصلا
 موصيانا كليتان بلبتار جعل كل من الطرفين مقدما والآخر تاليا ومنفصلة سابعة كلية بانواعها الثلاثة لكن
 اذا كان من القسم الاول واقول في كونه هذا المثال به القسم الاول نظرا ان اشارة التقديس في الزوج وهو
 ليس تمام المقدم ولا تمام التالى كما هو ظاهر للتأمل فالعصب جعله مثالا للقسم الثاني الذي هو انطباع
 ويؤيده تلك المضى في السابق والاتفاق للطبوع فقط والايان في مثال القسم الاول بقولنا راما
 اما كل في ب اودن ودالما اما دن لو دط ينح لما كان في ب كان كل دط وبالعكس الكلي وقد لنا ليس البتة
 اما كل في ب اودن اذا كانت منفصلية المارتيق اما كل اب اقول لافريق بين هذا المثال ومثال
 المتن في كون كل منهما من الصنف الثاني الا ان هذا ما يشارك فيه واحد من احدى هاتين هاتين وهاتين الهاتين
 ونتيجة منفصلة ذات اربعة ثلاثة الطرفان الذي المتشاركين ونتيجة ان ليف اعني اما كل اب اودن
 اودن لو مثال المتن ما يشارك فيه احدى هاتين هاتين هاتين ونتيجة منفصلة ذات اربعة
 ثلثة الطرفان الذي المتشارك ونتيجة ان ليفين اعني كل عدد اما في اودن في اودن في اودن
 ان القوة

٢٠١

ينج التسمية المطلوبة لانه يشترط اشارة الولف في المتشاركين مع شرط الاشارة في شرط في مثالنا ايجاب اجزاء
 المنفصلات الصواب وكلمة الجمليات البكرات لكونه الولف مع المتشاركين هنا من الشكل الاول ارجو
 القوة

في متصلة النتيجة بان فتلقت الاقية منها في الاكبر لا بد منه صدق وانما شرط ان يكون
المنفصلة موجبة كلمة طاعة الملو بالعين الاعم و اشار بالمثل الى الارباب والكلية في وكل به
الاولى لا وجه لتخصيص ما لا ولي فاللايق ان يقول وكل به الثلاثة يكونه لبيان الزيادة لا في
في كل من الثلاثة واما ما كان فالمصلة

صوري او كبري قد اتصلت صور لوقال
او كبري لم يفتح الى قوله والمنفصلة كبرى
او بالعكس لا تسلم صورية كل منهما كبرى
الاخرى في والمطبوع من اربعة هذا القسم
المركب من صوري متصلة والاخرى و
المطبوع منها اربعة الاول في والمنفصلة
كبرى ان موجبة كبرى اول كانت سالبة
لم تنتج ان القوة ~~منها~~ بالله
ان القوة ~~منها~~ اغممجه الله

بين الجمليات واجزاء الانفصال مختلفة النتيجة ومع يكون
نأ ولذا قال ابو الفتح بعد بيان المعنى الاقام ^{ثلاثة} ثم
النتيجة منفصلة مركبة من نتائج السالفيات كقولنا كل كذا اما ب
واماد واما هو وكل ^{منه} وكل ^{منه} وكل ^{منه} فليس كل واحد ^{منه} اما ما لا متره
واما ط واما فاما من ان الجمليات صادقة لا بد من صدق
احد اجزاء المنفصلة واي جزا تفرض صدق ينتج هذا النتيجة
والناتج لان تكون الجملية اقل اجزاء من المنفصلة كقولنا كل كذا

اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمباينين وينتج كونه
اما فرد او منقسم بمباينين ويقع هذا على وجه اخر مذكورة
في المطولات واما ان يتكبر من متصلة ومنفصلة وهذا
على اقسام ثلاثة لان الاشتراك ايضا اما في جزا تام منها او غير تام
منها او تام من احداهما غير تام من الاخرى وكذا في الدواكي وغيرها
لان ما ان يتكبر المتصلة صوري والمنفصل كبرى او بالعكس
والمطبوع من ما يكون المتصلة صوري والمنفصلة كبرى كقولنا

أحد بها شرطية ولا ينتقض بقولنا العدد امان زوج او زوج لكنه زوج فليس بفرد لان اللاد بالشرطية اعم من الحقيقيين
والحكمة انما ملته للحمية المرددة المحول لان كونه النتيجة جزءا من المقدس لا يلائم بل لانه منفصلة حقيقية
اريد منه التزديد بين العدد زوج والعدد فرد ولا ينافيه تاخراة التزديد عنه الموضوع لما مر في هذا
اما واحد واما كثير او تنقيضه معطوف على لاد لم يقل او تنقيضه بالبيع عطية على الشرطية ويكفي
المعنى احد جزئ تنقيض شرطية لانه انما يصح لو كان تنقيض احدهما معي احد جزئ تنقيضها
الشرطية وهو ناسخ نعم تنقيض احد
جزئها معي احد لتنقيض كليها فيصح
ان نقول او تنقيضها زوجية اذ لو كانت
سالبة لم ينتج الوضع والرفع اذ لا لزوم
ولا عناد فيها لان الحكم فيها سلبها ثم انه
لم يكتف باشرط الثاني بناء على
حل اللزوم والعناد على المعنى

الاستثنائية وهو ناسخ نعم تنقيض احد
جزئها معي احد لتنقيض كليها فيصح
ان نقول او تنقيضها زوجية اذ لو كانت
سالبة لم ينتج الوضع والرفع اذ لا لزوم
ولا عناد فيها لان الحكم فيها سلبها ثم انه
لم يكتف باشرط الثاني بناء على
حل اللزوم والعناد على المعنى
اللفظي لان المتبادر هو
المعنى الاصطلاحي

الاستثنائية وهو ناسخ نعم تنقيض احد
جزئها معي احد لتنقيض كليها فيصح
ان نقول او تنقيضها زوجية اذ لو كانت
سالبة لم ينتج الوضع والرفع اذ لا لزوم
ولا عناد فيها لان الحكم فيها سلبها ثم انه
لم يكتف باشرط الثاني بناء على
حل اللزوم والعناد على المعنى
اللفظي لان المتبادر هو
المعنى الاصطلاحي
والاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح

الاستثنائية وهو ناسخ نعم تنقيض احد
جزئها معي احد لتنقيض كليها فيصح
ان نقول او تنقيضها زوجية اذ لو كانت
سالبة لم ينتج الوضع والرفع اذ لا لزوم
ولا عناد فيها لان الحكم فيها سلبها ثم انه
لم يكتف باشرط الثاني بناء على
حل اللزوم والعناد على المعنى
اللفظي لان المتبادر هو
المعنى الاصطلاحي
والاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح

الاستثنائية وهو ناسخ نعم تنقيض احد
جزئها معي احد لتنقيض كليها فيصح
ان نقول او تنقيضها زوجية اذ لو كانت
سالبة لم ينتج الوضع والرفع اذ لا لزوم
ولا عناد فيها لان الحكم فيها سلبها ثم انه
لم يكتف باشرط الثاني بناء على
حل اللزوم والعناد على المعنى
اللفظي لان المتبادر هو
المعنى الاصطلاحي
والاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح

الاستثنائية وهو ناسخ نعم تنقيض احد
جزئها معي احد لتنقيض كليها فيصح
ان نقول او تنقيضها زوجية اذ لو كانت
سالبة لم ينتج الوضع والرفع اذ لا لزوم
ولا عناد فيها لان الحكم فيها سلبها ثم انه
لم يكتف باشرط الثاني بناء على
حل اللزوم والعناد على المعنى
اللفظي لان المتبادر هو
المعنى الاصطلاحي
والاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح
شتر لان
بمعنى
الاصطلاح

وسيد الحكمة في مثل الشبهة فتدبر ثم وجه شرطها انه لو انتفى اصل كونه اللزوم والعناد على وضعه الا وضاع
 والاستثناء على اعزق كقولنا ان كان الاول بلا الصواب كمالا كان لا شرطا كلية بشرطية فيستلزم لانه
 اما ما اذا خص وجوده المتساويين يستلزم وجود الاخر كما ان وجود الخاص يستلزم وجود العام قوله
 في استثناء نقيضه ان رفع الثاني ينتج انه فلو لم يلازمه حذف لان انتفاء كان المراد بالانتفاء الرفع بمعنى
 النقيض بناء على ان رفع كل شيء نقيضه فيستلزم ان سواء كان اللزوم اعم او ساريا اعم على الاول فلا
 ينتهي الا اعم اخص من نقيض الاخص والخاص من لزوم العام وجود اللزوم يستلزم وجود الخاص
 والاعمال ان في فلان نقيض المتساويين متساويان وكل ما المتساويين لازم تلافت فلا يلزم لوقال فينتج
 اللزوم بينها لكان اخصا مستقلا بذكر كون اللزوم ان المفروض اول الا لزاما في نفس الامر وجود اللزوم
 بدون فلا يرد ان هذا يستلزم سلب الشيء من نفسه وفي عليه قوله دلا اللزوم اهـ أبى القوه دع

عن احد الجزئين قد يقال هذا لا يشي في ما كانت المتصلة الحقيقية مركبة من اكثر من جزئين فالاول ان ينفصل ما شأ
عن احد الاخر وينتج نقيض الباقي الا ان المصن الكيفية جريانه في ما يترك من المتصلة فان قد احد المتعاندات
لم يقل احد المتعاندات لانه يجب تسميه منها ومنه سادسها واللام في الدليل في المثال الآتي ولا يمكن جريانه في
ما نفي المجموع غير تغير كثير في استثناء نقيض كونه في استثناء نقيض احد الاخر وينتج عين الباقي لكان
شأ ما لم يجمع افراد المتصلة الحقيقية لانه استثناء احد المتعاندات سواء كانا نقيضين كحقيقة او علما كما
هنا او آتية والاعم من النقيض كما في
مانعة الخلو ولذلك لم يقل احد النقيضين
ق لا مستناع الجمع حذف هذا فيلزم
الار لا وجوده بقرينة ما هنا وقد
هنا قوله لان وجود احد المتعاندات
بقرينة الار لا فرق كلامه هنا كقول الار
بالعكس ان ينتج استثناء نقيض احد
الجزئين عين الآخر لا مستناع الخلو عنها
ولا ينتج استثناء عين احد النقيضين
الآخر كجواز الجمع كما في قولنا دائما اما ان
يكوه هذا الشيء لا هو الاول الثاني او الثالث
المتصورة ان الفاعل بعبارة غايه البعد
فلا يراد به ان اراد بالاقام بصحة
فنتجها عشرة لانه عشرة وان اراد
المتحدة للعمل ينتج انها اثنان وثلاثين
لجواز استناع وضع كل به المقدم والآخر
لوضع الآخر ورفع كل لوضع
الآخر ورفع كل به الاربعه ق لكن
النتج اثنان الستة المعهودة المتصلة
ولذلك لم يقل لكن العقيمة منها ستة ثم انه بار
الى بيان الاقام المنتجة لانها المقصودة
بالذات ثم هي العقيمة تفصيلا لا كميلا
للاقام ق واثنان من مانعة اه لم يقل
واربعة من مانعة الجمع والخلو لانه يوصف في بادى الار
ان ثلثه منها لا احد منها والآخر للآخر ولربما تقرر
كونه المحتمل في كل به الاربعة بقرينة ذلك وما ياتي

الحقيقيين يجب استثناء الآخر كقولنا دائما ان يكون هذا العنصر

زوجا او فردا لكنه فرد فهو ليس بزوج او نقول لكنه زوج فيكون

ليس بفرد واستثناء نقيض احد ما ينتج عين الآخر لان استثناء

احد المتعاندتين الحقيقيين يوجب وجود الآخر قطعا كقولنا دائما

ان يكون هذا العنصر زوجا او فردا ليس بزوج فيكون فردا او نقول لكنه

ليس بفرد فيكون زوجا وان كانت الشرطية الموضوعية في مانعة الجمع

فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لا مستناع الجمع بينهما

واستثناء نقيض احد ما ينتج لجواز الخلو وان كانت مانعة

الخلو فالعكس كما لا يخفى والامثلة ظاهرة فالاقام المصن

في القياس لاستثناء ستة عن ثلث الستة منها عقيمة فصارت

الاقام المنتجة عشرة اثنان من المتصلة واربعة من الحقيقية

واثنان من مانعة الجمع واثنان من مانعة الخلو والستة العقيمة

انما

ق ثم كل ما اى ثم ينتج كل حج ود كل د ا بان فبطل نتيجة القياس الاول صواب لهذه المقدمة وقس عليه الا ان ق
 التبع متروكة الى المقيد والقياس الحكيم ولم يقبل وان فعل عن بعض البسائط نتيجة يسع اه لانه البرهان لنزاع الدور
 ولا ياد الى ان وجبت في موصول النتائج هو كون مفهوما وهو بيا فبذلك موصول النتائج في وانما يسع قلنا ان
 اعتبر اسم الخلف لان الاكم قيا من الخلف لا الخلف تامل ق اولانه اه عبارة التحريم لانه وهو الظم لان دعوى
 كونه باطلا من رطم فاللايق الا لبيان بيل الابطال به ثم على تقدير صحة ليست لتبع الجمع لما قانه اهل المعالف
 لا تراحم بين الكلمات ولا لتبع الملو لموانه انا قيا لسم قلنا كونه الخلف جزء منه وله حكم ولكونه الاشتغال منه
 الى المحطم من قلنا اى وراثة الدز هو تقييد فافادة القياس الى عا انا في مع افادة المسبب الى السبب
 وعلى انا في مع افادة الكل الى الجزء وعلى الاخرى مع افادة الكل الى صفة تقييد الجزء الذي هو المطلوب
 لكن ضم الحاء ما يزيل الالف لان القول بتغيير العلم بعد التعل فلان الظم في نتج ابا طل يعني ان الخلف يغير
 الباطل وفي القاموس الخلف بالعلم الاكم من الافلاف وهو في المستقبل لا الكذب في الماضي او هو ان تعد عدة
 ولا تجزها انت في الا ان يتم هتير من المعنى المنفرد لا ابا طل ابن الرواحي في شرحه صلى الله على سيدنا محمد وآله

لأنه من المركب وعدة من التوافق بانزاده بواسطة خصصية كونه فلفا فالف عصب ثم المراد بالمركب المركب الحظي
فلا ينافي ما تقدم سابقا من أنه لا يكون القياس مركبا من أكثر من مقدمتين في قياس مركب الأول المؤلف من بيان في فهم
الدور ثم المراد بالمقدمات ما فوق الاثنين بقية قوله ينتج مقدمات في منتج مقدمات سواء كان المؤلف منها اقترانيا

أو استثنائيا وكذا السوان في مقام
المركب ثلثة المركب من الاقترانيين

فصاعدا والمركب من الاقتران و
الاستثنائي في الال لا يحصل من الحمول

أو القيل في اما معلوم لما يشع
قوله التي محصلة للظم اذ مجهول

في وذلك به هذا على ان القياس لا
يترك حقيقة الا من مقدمتين او اثنتين

قد تكونان نظريتين او احداهما نظرية
مثبتة باخرى فثبت بان وقع البر

هاتين بحيث يظن في ما ذكره الرأى
ان القياس واحد مركب

من مقدمات في
الكس ان القيل

فيه في مبدلان
المكس انوا

في في
في في

في في
في في

في في
في في

في في
في في

في في
في في

في في
في في

في في
في في

في في
في في

في في
في في

في في
في في

فإن كثر جزئياته انقطع فلا بد ان الشق ان في ما انزدي مستغنى عنه ضرورة انه اذا وجد الحكم في جميع الجزئيات
وجد في الكليات ولا يبع قوة قسمة اه ثم المراد بالجزئيات الاضافية سواء كانت حقيقية او ظاهرية فلا يخفى ان
هذا التعريف لا يشمل الحكم في قولنا كل حيوان يركب فلكه الا سفل عند الموضع بين التسامع لضرورة ان كثر
انواعه كالانسان والفرس الاقول ومنه

تشبيه اه فيه انه كما ان ان ثبات المذكور اثر مرت على الجهة الموصلة الى التصديق بحكم المشبه المرتب
عليه اثباته التي هي حقيقة الاستواء كما يشهد به قوله مثل ما مر كذلك التشبيه او يرتب عليه تلك الجهة
فتكون لكل منها منزلة على المساحة ولعل القول باصديقه ما ذكره هو العلم بنبش اثرات التشبيه
حتى ان كثر جزئياته سواء كان جزئيا للمفرد المشترك ما بان على عليه او لا ما بان يكونه للاستدلال بالاستدلال بالاثبات
ثم انظم زيادة الجزئيات بقوله في معنى ان كثر ومنه
هذا لا بد وانما يرتب على تشبيه جزئيات ووجه
على تشبيه جزئيات في معنى تشبيه جزئيات ووجه
نحو تشبيه جزئيات في معنى تشبيه جزئيات ووجه

لانه كالبيت اشارة الى صورة القياس الغير المتعارف وهو يكون الى الاوسط من متعلقات الحكم به او الحكم عليه
 في التصوي كقولنا السماء كالبيت والبيت حادث بنحو السلاطنت وهذا بالنسبة الى هذه النتيجة لا يسع تمثيلا لاستدانه
 لذاته بل يسع به بالنسبة الى دعوى ان السلاطنت حادث في صورة القياس الى القياس المتعارف لا يسع به الا تحت
 ان واذ ارجع القياس الغير المتعارف الى دعوى ان السلاطنت يقلل السلاطنت كالبيت وكل ما هو كالبيت حادث
 في محله لم يقل حادث لا فائدة انه لا فرق بين الجوهل المتعدي والمعلوم المتعدي بالقياس اليه عندنا في اذهابها
 في اصول الحدود معتمدا على المطاوعة
 وبغير اعتبار الفاعل في الاول دون الثاني
 في غيرها وما صدق غالبا ومن فيه استثنى
 صفات الله تعالى حيث يطلق عليه
 تعالى الواحد والواجب دون التوحد
 التوحيب مثلا فاعرفه في فالج في الاول في
 ما صوره ز غائبا لان التسمية اما باعتبار
 بعض المواضع او لانه غائب الحكم قبل
 التمثيل ز جاعلا لجمع الاصل والفرع في
 الحكم ويسع علة ايضا لانه في الحكم في
 علة المعنى ان كونه علة للحكم في الفرع في
 طريقي اي فقط ان اريد بهما الاشياء
 لولا ان لم يرد ذلك فانه عيب في اثبات
 رتبة بها تكونها اشياء الوحد المثبتة
 للعلية ولا ينافي هذا ما في المواقف وشرحه
 من ان لهم فيه طريقتان اشياء امور ثلاثة
 احد هما الطرد والعكس وهو المسح باليد
 وجودا وعدا وثانيها السبر وهو منه
 غير مضمرة وثالثها الالتزام وهو
 القياس على ما يتعدى به الخصم لعلته
 فارقته تجد في الاصل الذي يقول
 به الخصم لا في الفرع الذي يقا عليه انتهى
 خصوصا يجوز ان يكون الاولان شيئا

١٥

الذي هو علة الحادث واذ ارجع القياس ما ركد اليها
 مؤلف وكل مؤلف محدث فالج الاول والاخر والثاني شبيهة
 والحكم اكبر والمعنى المشترك اوسط فالتكلم يسمى الاصغر عائنا
 والشبيه شاملا والفقهاء يسمون الاصغر فرعاً والشبيه اصلاً والكبر حكماً
 والادنى جامعاً وهم التسمية ظاهراً في الكلام ان لهم في بيان علية
 المعنى المشترك طريقتين الاولى ان ذلك الخاص هو ترتيب الحكم
 على ماله صلوح العلية وجوداً وعدماً ففي الحكم ثبت عند
 ثبوت ذلك الشيء وانتفع عند انتفائه وهذا الاعتبار يسع الحكم
 دائراً وذلك الشيء ملزماً فالوجودان علامه يكون الملامعة للادنى
 والثاني التسمية الغير المراد بين النفي والاثبات وابطال علية
 ماعدا الجامع كما يقلل علة حدوث البيت اما الوجه الثاني

كونه قائماً بنفسه والى التاليف الاول باطلاً ضرورة ان
 الثالث وبديهي تفيد بهما عليه ويكون كل شيء ماعدا النظمية والدوران الخاص كان المراد به
 الاستدلال وصوباً وعدماً وبقاؤه العام وهو الاستدلال وهذا اوعداً كعلم نجد التقييد في الكتب بالخاص
 فالاول تركه كما في البرهان حيث قال الدوران وهو ترتيب اهـ اي التوحد كحفظه من غير التلخيص

في مع ما به صلوح فيه يقنيه مع انه يعتبر في المدار صلاحية للمعية فلا يتجه انه لو كان الاستدلال وجودا وعدما
 بغير العلية المدار للحال المعلوم السابق لعلته علة لها والشرط علة للشرط والجزء الاخر من العلة علة
 للمعلوم فثبت الاستدلال الحار فيها لكن يتجه انه لا يكون الاستدلال بالدوران وحده بل به مع الناحية وهو
 يناقضهم كلاهما علة مستقلة في ذلك الشيء او الدليل صلوح للمعية فلا يريد ما يتم ان مقتضى التفسير عدم عبث
 صلاحية المدار للمعية بمقتضى التفسير فثبت ان قوله ان الحكم اذ في قوة كمال ثبت ذلك الشيء ثبت
 الحكم ويسمى هذا بالظرف لان فيه علم بوجود الحكم بوجود العلة والظرف لغة بمعنى علم الابل من نواحيها في وانفق
 عند انتفاء اشارة القضية شرطية مستقلة ان كمال استقر ذلك الشيء استقر الحكم ويسمى هذا بالعكس لانه يلب
 الظرف اذ هو في الوجود وذات العدم والعكس بعينه فثبت الكلام وكونه لالان عكس الظرف في كون الحكم فيه
 ايجابيا وفي العكس سلبيا لان الحكم فيها ايجابيا لالان طرية انتفاء في احد هذين وجهين في احد هذين وجهين
 لان المراد بينهما تحميم مفعول امر وانطق به فترتفع في الآف بيننا في اعمالهم وانما امره بحدود الامور
 لا يكونه والمحقق هو مع ان هذا امر لا يمكن ان يتبين

استقامتها بالواجب حيث وجد العلة فيقول بوجوب الحكم وهذا معنى تخلفا للحد وقد يقال انه ينتقض الثالث بالجوهر
الفرع عند من يشبه حيث لم يتحقق فيه تخلف الحكم استقام العلة وعدم انتفاء العلول فلا ينبغي ان كلا الطرفين
وكذا كل منهما بطريق الاول ثم انه اضل في ان افادة مجرد الدوران للعلية هل هي قطعية او ظنية وليس
بتطوع ولا ظن قال عبيد بن موسى الواقفي والحقار هو الثالث وكلامهم مشربان افادته ظنية ولكن انه

تعد معناه مالا يفيد اليقين سواء افاد
الظن اولاً لا يفيد العلية ان وهو يشتر
وقوله في غاية ان وهو يفيد العلية وفي غاية
التعريف كلامه احتياكاً وهو ان الاختراء
التمام لم يكله بل انتقالية لا ابطالية
حيث لا يبالغة والعير يرجع الى الاستقراء
ان في امثال هذه الصور فكله بل ابطالية
ان وان في الاصل واما الثاني ثم انه ينبغي
على الطرفين انه يجوز كونه ضرورة الاصل
شرط لوجود الحكم فيه او كونه ضرورة النوع
ما فانه فلا يشترط العلية بشئ منها لا في النوع
ان من يقبضه فلا ينافي هذا قول البعض
بان افادة الدوران للعلية قطعية واذا
لا انت قطعية لان التمثيل المستند اليه محض
لليقين فتدبره بعدم افادة التمثيل لان
الحكم بالنسبة الى ما هو الواقع فلا يتجه انه اذا
اشترط عليه ان يجمع وعدم كونه محضاً الا
شرطاً او خصوصاً النوع ما فانه كونه مضمناً
ليقيني لانه غير جدي كما ينبغي في آلي
المجتهد ان مطلقاً بان يقع في جميع ابواب
الفقه مع اتفاقه لم يجمع لشرطية اولاً
في طاعة او رايان ليجوز القول بان
بالنسبة اليه يظم لا يفيد الا انه يجب
لما العمل بما حكم به دون ما حكم به غيره ليعمل
ظنه بالاول دون الثاني والظن لان خوف
العمل بالعمليات وان لم يكن في الاعتقاديات
في سائر الحكم واصله الاضحية في كونه

انتقامها بالواجب فيعين التاليف ولا شك في كلا الطرفين
في لا يفيد اما الاول فلان الترتيب وجوداً وعدماً في بعض
الصور لا يفيد العلية وفي جميعها انما يمكن باستقلال تام وفي
في غاية التعبد في هذا التعذر والثاني فلان هذا التقسيم
لما جاز في ان يمكن العلة غير ما ذكر هذا كله في شرح الشبهة
للسبق العلة وفيه ايضا اعلم انه لا نزاع في الاستقراء والتمثيل
لا يفيدان الا ان في الترتيب لا استقلال الاستقلال البعض
التمام كما هو المتبادر ان التام يفيد اليقين كما سبق ومراره
بعدم افادة التمثيل الا ان في انما هو بالنسبة الى غير المجتهدين واما
بالنسبة الى المجتهدين فيقولون في عينه اعلم ان القوم قد
وضعوا الكلام للصفتين التي باب العظمة شأنا وعللته قد

في عينه اعلم ان في المسافة بينا ما هو الواجب
في عينه اعلم ان في المسافة بينا ما هو الواجب

من انما هو الواجب
في عينه اعلم ان في المسافة بينا ما هو الواجب

فان يكون في هذه في جواب العكس والتقدير هو دنیا وهو امر فاقى وهل يجوز العكس فيه خلاف فبوزن بعض
نظر الى جواب على العلوم ويريد عليه بعد تسليم انه لا يكون التنوع والتشخص ما نفى منه ومنه آفون علم وبعض
في ضرورة يكون شرطاً لكان العقل في اليقينية ستة فبهم ان العباد ستة لان اسما العدد من ثلاثة الى
عشرة بالتالي ولا يذكر ويزيد بها للموت والجواب انه ذكر ابو حيان انه اذا لم يكن كذا الميزا طراد ان للموت وعدها
المذكور وحاز العكس ومنه ستان شوال
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
يرجعون بانفسهم الربعة شهر وشرا
انه حين عدم ذكره بحوث تذكر العدد على
وفق القياس وعكسه في فان قلت نقض
التقسيم بقايس من الكل ان لا تقريه
المقتضيات المكتبة داخله في القسم وهو
صارحة مع الاقسام فتدبر اليقينية
اشارة به بصورت قوله فكيف هو وحدها
لأن النتيجة في قلت بمصروف جواب
يبلغ الصغر مستند بان المراد باليقينية
هو المواد الاول في وهو معرفة في
الست قد يقال الحرف من لان الوحيات
في المحسوسات كقولنا هذا الجسم اكل
جسم في مكان من المواد الاول وليس
بداخل في شيء من الست ولذا جعله صاحب
الواقف سابع الاقسام ويمكن الجواب بانها
داخله عند الصمد اللهم في الوحدانيات
او يصدق عليها انها قضايها يحكم بها العقل
ببرهنة الواجبة التي هي من الحواس الباطنة
وفي لا بد من فهم الوحدانيات ما يكونه
ادراكها لحدوث انفسها او بمشاهها وعلم من
صاحب الواقف بمنزلة فهم بالاول
في بل هي ثمان اي ان انتهت الى البديهيات بالذات او ما فذوقها ان لم تنته اليها في ووجه الصلوة اه الا
لم يقبل ووجه الحرف لان التبارك من العقل لا الاستواء هو غير صحيح لكون العقل ان كما اخذ في العلم ابعين
فبهم العلم الى الخاص ان اريد بالحكم الابقاع والانتزاع وكيفية المستحق بالفتح الا المستحق ان اريد به الوقوع
في المستحق في بقدره الطيقين اي والنتية ولا ينافيه التوحيات لان المراد بمجرد قصد الطرفين في المقصود

بان يكون مكتبة مفتحة اليها واليقينية في فتح القطايا

الحاصب قبلها اقام ستة فان قلت اليقينية فذلك

مكتبة فكيف هو في الست الضرورية قلت مقصود

فقيم المواد الاول وهو معرفة في الست والمكتبة لبيت

ما اوله في ثوان او ما في وقاوم الضبط الا العقل ان

ان يحتاج في الحكم اليقين بعد التسوية المطهر الى ما ينظم اليه

اولا الثاني الاوليات وان كان الاول فاما ان يكون

اليه ما او وسطا فافضل في الذهن الثاني فافضل في سائر

معها وان كان الاول فاما ان يحتاج اليقين بعد الاحصاء الى

المشايخ غير اول الثاني المشايخ فان كان الاثنان فاما

يتوقف على الحكم العقل باسناد توطئة المحررين على الكيفية

او يتوقف على الحدس او على تكرار المشاهدات الاول المتوقف

الثاني الحدسيات الثالث المحررات واهل المقاصد هم الذين

في بل هي ثمان اي ان انتهت الى البديهيات بالذات او ما فذوقها ان لم تنته اليها في ووجه الصلوة اه الا

لم يقبل ووجه الحرف لان التبارك من العقل لا الاستواء هو غير صحيح لكون العقل ان كما اخذ في العلم ابعين

فبهم العلم الى الخاص ان اريد بالحكم الابقاع والانتزاع وكيفية المستحق بالفتح الا المستحق ان اريد به الوقوع

في المستحق في بقدره الطيقين اي والنتية ولا ينافيه التوحيات لان المراد بمجرد قصد الطرفين في المقصود

وتسمى هذه نيات مقتضى كلامنا في المواقف التي تقع بين الوجوه نيات والمشاهدات عموم من وجه
 مارة اجتماعها ما يقع ما يقع في الأولى ما يقع مقتضى سنا لا بالآثارها كشعورنا بذاتنا
 وبأفعالها واقتراح النية الحياتية فلا يقع قوله وليسمه اللا ان يحمل التسمية على معنى الاطلاق او
 يجعل الوجوه نيات مشتركة لفظيا وكل منها خلاف الظن اعلم اننا قد بددنا ان القضايا المحسوسة
 بالحققة هي القضايا الجزئية واطلاق المحسوسات على القضايا الكلية بطريق المحسوسات هارة
 ان في وقت مخصوص اذ لا سبيل له الى ادراك ان هذه النار هارة في كل وقت فالحيات احكام جزئية
 هاصلة مما شاهدته نسبة المحول الى الموضوعات والوقوف على علته عبارة شدة المواقف والوقوف
 على العلة وهي اولى من الحكم الكللي اما يستفاد انما كان العلة في الجزئيات واعدان بان يكون موضوع
 القضية نوعا او مصادره او اخص منه بنا وعلى ان الاضافات لا يكون مختلفة الاحكام واما اذا كان
 العلة في كل منها مفارقة لها في احوالها كان الموضوع المذكور جنسا وما يصادفه او عرضا علميا كانت
 موضوع القضايا المستفزة استقراء ناقصا فلا دوما هذا يعلم التوق بين هذه القضية وبين
 قولنا كل حيوان يحركه فكله الاسفل عند المضيق سميت الاحكام قد يقال هذه القضايا الكلية
 مع الجزئيات لصدق توريثها عليها والجداب ان الوقوف على العلة لازم هنا لما اشار اليه ولا وقوف
 عليها في الجزئيات ثم لا يفر لو كان الحكم الكللي متقيا لما هرب الحيوانات عن كل ما رعب الاساس
 لنا فخصصة لعدم العقل لا لان هربا عنها لعدم التمايز بين الاشياء لا بالحكم الكللي ان التوهم

أولها وجعلت من استندادها والافتراف البديل من أقسام البديل الكل من الكل بناء على تقديم العطف
على الربط كقولنا فمكر وكذا الكلام في البراءة بآناه أو بدل بعض من كل بناء على كسر والعائد محذوف أي
أوليات منها فلا بد أن يكون بدل البعض متمنع لا شراطه بوجود غيره يرجع إلى المبدل منه كبديل الاشتغال لا بد
المحذوف في يحتم العقل إلى العقل السليم فلا يرد الصبيان والجمانيون وصاحب البلادة المتاحفة في تصور
الاشارة إليها فقال أولياتها وأولها أولياتها أولياتها
أولها من أقسام وكذا الكلام في البراءة وفي غيرها من أقسام العقل
لجملتها محذوف ونحوها كقولنا الواحد نصف الاثنين في الكل
اعظم من الجزء والنقصان لا يجتمعان ولا يرتفعان والجسم الواحد
لا يمكن في مكانين في آن واحد لا غير ذلك والمثال ما هلت
وهو قضايها حكم العقل بها بواسطة الحواس الظاهرة وحسنا
كقولنا نور الشمس مشرقية والماء محرقية وبواسطة الحواس الباطنة
ونحو وجدانيات كقولنا إن ناضرا فاضحا أعلم أن الحكماء
الحسية كلها فريضة لأن الجور لا يفيد مثلا الآن هذه الناحية
وأما الحكم بأن كل نار حارة فعلى استفادته العقل من الباطن
بجزيات ذلك الحكم والتوفيق على علمه لكن لما كان لا محذور
مفضل في ذلك حيث الأحكام الكلية المتفارقة من صحتها
بجزيات ما هلت وما هلت بجزيات وهو قضايها الجزم
مع الحس المشترك والواحدة والثنائية والما فظة والتمتمة ولا يشترط إلا الحكماء فلذا أفردوا
مع الحيات والشمس المثال الأول من البصرات والمثال من المبررات في الحواس الباطنة كانت
اللام مبطلة لمع الوجود والوجود بل هو الحواس الباطنة وهو الوهم إذا اختلف في أنه هذه القوة
ما إذا هي إحدى القوى الدركية التمييزية أم لا قال الامام كلاً القولين محتمل ثم إذا كانت أحدها
فالظن أنه الوهم كالتقدم

في تشتمل مقتضى كلامه في البرهان ان الواسطة هنا هي القياس الحق الحاصل دفعة عند شهادة ترتيب الحكم على الحركة فالمراد بالواسطة اعم مما ان يكون بالذات او بالواسطة ثم المراد بالحق ما لا يشترط به ما علمكم مع ضرورة له في تشتمل على اه ارسطى قياس هو افتراض وجود تلك ان تعبد استثنائيا بان تقول لو كان الحكم انتقاليا لما كان دائما الوقوع او اكثر من كى التالى بطلان لا بد من سبب عبارة شارة في المواقف لا بد ان يكون هناك سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب واذا علم حصول ذلك السبب حكم بوجود السبب قطعاً انتهى وهو

مثال بقولنا سير القفلة فهذا الحكم يتكرر بالاحاساس مثل

على انه دائم الوقوع او اكثر منه وكل ما كان شاملاً بهذا لا بد منه

سبب فمثلاً لا بد من سبب لا شك في انه كلما علم وجود السبب

علم وجود السبب قطعاً وان لم يعرف ماهية السبب فالرابع هذا

وهو قضاي الحكم بالعقل بواسطة الحس فترويه بان سرعة

انتقال الذهن من المبادئ الى المطالب وفيها مائة ظاهرة

والاصوب في عبارة عن النظر عند الانتقال الى المطالب الحس

الوحد في الذهن من غير حركة ولعل هذا مراد من قوله سنوع

المبادئ والمطالب في الذهن دفعة انهم خلاف الفكر فانه فكرة

في المعاني المطالب في مبادئها فربما يقطع وربما يتأري واذا لم يتأري

تأري فانما يتم بحركة اخرى من المبادئ الى المطالب فيكون مقتضى

الحركة في فية كان عدم التاكيد وجود الحركة او الحركتين

ترتيباً من المبادئ الى المطالب فيكون مقتضى

التي هي الحد واسطه او قياس تشتمل

وذلك القياس يكون على التالى فمختلفة

اولاً لان ارتباط ان الوصلية بالنتيجة

حين من ارتباط بقاء اشرية كما هو

ثم ان المجازات لا يكون الا من قبل التأثير

او التأثير فلا يقارن فيها ان السواد هينة

قارة قائم عجب في مائة سرعة الاخر

الاولى بسرعة الانتقال من المبادئ

هذا من بوجود حركة العود في الحركة

مع ان انتقال الحركة الثانية لا يتم فيها

سواء لحققت الادلى اولاً وفيه مائة

لان السرعة من لوازم الحركة ولا يلزم

وجودها في الحدس لكونه من المبادئ

والمطالب للذهن معاً من غير تقدم

ولعل ارتباط المسامحة لتعقيل الثانية

بين المعاني المنفردة والاصطلاحى ان

هو بغير سرعة في السير والذات وال

الاصوب في بالحدود الوسطى متلف

بالظن وتشتمل تحير للظن وكان

المراد بالتشتمل انتقال الذهن بقياس

وقت الى مرتبة على هيئة الشكل الاول

فكر من المطالب في الحد والكم

التي هي الحد واسطه او قياس تشتمل

وذلك القياس يكون على التالى فمختلفة

لانا دليل كل حكم يقاير دليل حكم آخر

في المعاني الالافى المحركات فان الحركة

فيها لا يسقط كذا ان الله

ق الى مكتبتي ان انتقل الى النمل فان قوله فانه حركة اه ظم في ان الفكر هو الحركة الاول الى قوله ان ينة
 ولا مجموع الحكي ولا الـ يتب فان كان الغير راجعا الى الفكر بمعنى الـ لا في طريق الاستدلال فالمراد انتفاء
 الملازم الى الملزوم او ما يلحق المذكر بتبليغ فالمراد افتتار العمل الى الـ لا في بناء على ان الربط بين
 القطع الفعلي الذي وضع التثنية لا يقتضيه فلا يلزم افتتار المتتابع والمختار في وجود الحركة
 ان ان القطع او الحكي ان لم ينقطع ان التزم

واظهر المعجزة يمكن ان يبعد هذه القضية المتواترة صوي الكبرى هي قولنا لكل من هذا شأنه ونحوه
 لينتج ان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبى ولا ينافي هذا ما قالوا من انها لا تقع في العلوم بالذات لان
 المراد عدم كونه سائلا للعلم لا عدم وقوعه فيها بطريق المبدئية في اذا سمع ان طرناه للـ لا نسبة
 الجزئية مدركة بالقوة الوهمية قبل سماعها تابعة لسامع طرفيا ليس بجدير وحق الحكم في الحكم به
 ليس بشيء ان لا يلزم منه الجرم الا ان يراى ساعه من حيث انه محكوم به على شئ كما يشوه قوله واقترن
 ان التزم

وهذا ايضا كان المراد بهذا الحديث ان الحكم فيها العقل بمقتضى المحس كما يشعر المثال لا العلم والاشية عليه ان الحديث
العقلية للاحاسيس فيها فضلا عن تكرارها فهي القياسات التي لا يركب في حواس تشريح الافلاك
مقتضا ثمة من الشمس ما دلتهم عليه مجموع الامرين منها حصول الحسوف وكل ترسطة الارض بينهما ومنها
تناقص نوره بالتدريج منها وتزايد به بالبعد عنها ولا يثبت ان الاوراش في لا يتدقق وهذه دليل على استغناء
في المحس امتناع علم النار وعلم الحكمة اصلا لا الانشاق
فيه دفعي لا تدريجي فاطلاق السبعين كما حققه العدل
العلامة وهذا ايضا يثبت على تكرار الاحاسيس والقياس
المخف كقولنا ان القمر مستفاد من الشمس ابرى من اختلاف
تشكلات نوره لجب اختلافها وبنائها من الشمس قريبا وبعدا
والفرق بينها وبين المجرات بان السبب فيها معلوم السببية
والباهية جميعا وفي المجرات معلوم السببية ومجهول السببية
على ما قاله والخامس متواترات وهو قضايها يحكم بها العقل
بواسطة اضارات الشخص وكثرة التغيرات بحيث لا يحل
توابعهم على الكذب كما يحكم بوجوده كونه وبغدار وتتم على قيا
هذه ايضا كقولنا رسولنا نبينا وسيدنا ودمه لا شيعنا
محمدا عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة فان
الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى واقرب به انه كلام من
اراد ان يثبت ان تنبئه بحالة يتبع موافقا فاه و
الاستغناء للمحس فان الحكم بوجوده انما بان كونه موجودا بالوجود المحسول لكنه انما يكون متواترا
بانتظار البعد عنها والاعتراف في قياسه ان اثره انما كانا او مستشافي كما فاه يتم لو كان كائنا
لا انتفعا على اضماره لكن انتفعا ابن الوه

الشمس ما دلتهم عليه مجموع الامرين منها حصول الحسوف وكل ترسطة الارض بينهما ومنها
تناقص نوره بالتدريج منها وتزايد به بالبعد عنها ولا يثبت ان الاوراش في لا يتدقق وهذه دليل على استغناء
في المحس امتناع علم النار وعلم الحكمة اصلا لا الانشاق
فيه دفعي لا تدريجي فاطلاق السبعين كما حققه العدل
العلامة وهذا ايضا يثبت على تكرار الاحاسيس والقياس
المخف كقولنا ان القمر مستفاد من الشمس ابرى من اختلاف
تشكلات نوره لجب اختلافها وبنائها من الشمس قريبا وبعدا
والفرق بينها وبين المجرات بان السبب فيها معلوم السببية
والباهية جميعا وفي المجرات معلوم السببية ومجهول السببية
على ما قاله والخامس متواترات وهو قضايها يحكم بها العقل
بواسطة اضارات الشخص وكثرة التغيرات بحيث لا يحل
توابعهم على الكذب كما يحكم بوجوده كونه وبغدار وتتم على قيا
هذه ايضا كقولنا رسولنا نبينا وسيدنا ودمه لا شيعنا
محمدا عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة فان
الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى واقرب به انه كلام من
اراد ان يثبت ان تنبئه بحالة يتبع موافقا فاه و
الاستغناء للمحس فان الحكم بوجوده انما بان كونه موجودا بالوجود المحسول لكنه انما يكون متواترا
بانتظار البعد عنها والاعتراف في قياسه ان اثره انما كانا او مستشافي كما فاه يتم لو كان كائنا
لا انتفعا على اضماره لكن انتفعا ابن الوه

نحوه من ان السماع من سبعة عشر رجلا لا يثبت في العلم ولا في العقول ومن جعلها عقولية اراد ان العقل يستعمل في كل ما لا يثبت في العلم ولا في العقول
لان الاستحالة المارة عارضة لا عقلية ومن جعلها عقولية اراد ان العقل يستعمل في كل ما لا يثبت في العلم ولا في العقول
الى السادة في حق لا يعتبر لظن ان يقول مع يعتبر ويقول في عالم ليس اذ يقيه المشاهدة بغير الحواس الظاهرة
وجعل صيغة اسند للسلب ان ازيل اسناد انما يتم لو لم يكن كون بناء افضل سماعا للسلب في ويعظم الى
اثني عشر استدلال بانه لو لم يكن هكذا
اقل ما يفيد العلم في اخبارهم عن حال
الكفائيين لما كان عدد النقباء
المبعوثين الى الكفائيين كما في قوله
وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً والجواب
منع الملازمة على ان البعث فعل به
وهو لا يعمل بالاغراض وانما يستعمل
على الحكم والمصالح في اربعين وستمائة
بقوله تعالى قل يا ايها الذين آمنوا
ومن اتبكم من المؤمنين وكانوا
اربعين فاحزاب الله تعالى عنهم بانهم
كافوا نبيه سيد عرا حصارهم عن
نفسهم لا طمان قلبه عليه هلام فكونهم
على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد
العلم المظن في مثله واجب بمنع بقية
الدينية وبانه لا يمنع لا اخبارهم
لذلك بعد اخباره تعالى به في السبعين
وتبعهم الى ثلثاة وبضعة عشر ولا يوافق
لنا ميل دليل كل والجواب عنه فليصح
مذهب بل الضابط ان اذا حصل
التيين علم نافية العدد في حصول العلم
ان النبي فلا يتجه الاعتراض بعدم
موافقة الدليل للمدعى بعد فصوص الباء صلة المعرفة ان من غير علمنا بعد معنى ما هو ولكن ان الحجة
سببية ان من غير تيقنا بالحق التواتر بسبب ملاحظة انه نعلم عدد معين في التواتر ان بناء على ما هو
مع عدم اشتراطه معنى والا يكون حجة لانه اذا حصل اليقين لشيء يحصل لاف في حقنا يا ثباتك
هذا القسم في حجب من الاوليات لان تصور الطرفين كما في حكم العقل فيها الا انه في الاوليات بل لا يهتد
وفي هذا القسم بها قلالا في ذكر عقب الاوليات اجن الزود

حق وقد حصل الجزم واليقين بلا ريب وبشرط فيها الاستحالة
الى الحجة لا يعتبر التواتر فيما اسند الى المشاهدة ولا بشرط
ان يكون الخبرين حكم معين في العدد كما ذهب بعضهم الى سبعين
فان ذلك مما يختلف باختلاف الوقائع والخبرين والمستعين
بل الضابط انما هو حصول اليقين في زوال الاحتمال وانك
فانما قاطعون بحصول العلم بالتواتر من غير معرفة بعدد
مخصوص ثم العلم الحاصل من كل من التواتر والحكم والتجربة
لا يكون على غير هذا ان لا يحصل ذلك والسوى فضا
قياسا بها مع ما في حق القضايا الفطرية الفطرية والقضايا
التي لحكمها العقل بواسطة قياس لا يفيد وسط من الذين
عند حصول طرق القضية كقولنا الاربعون زوج فان الحكم
بالزوجية للاربعين انما هو بسبب وسط وهو ما يقارن قولنا
بالزوجية للاربعين انما هو بسبب وسط وهو ما يقارن قولنا
بالزوجية للاربعين انما هو بسبب وسط وهو ما يقارن قولنا

ان السماع من سبعة عشر رجلا لا يثبت في العلم ولا في العقول
ومن جعلها عقولية اراد ان العقل يستعمل في كل ما لا يثبت في العلم ولا في العقول
الى السادة في حق لا يعتبر لظن ان يقول مع يعتبر ويقول في عالم ليس اذ يقيه المشاهدة بغير الحواس الظاهرة
وجعل صيغة اسند للسلب ان ازيل اسناد انما يتم لو لم يكن كون بناء افضل سماعا للسلب في ويعظم الى
اثني عشر استدلال بانه لو لم يكن هكذا
اقل ما يفيد العلم في اخبارهم عن حال
الكفائيين لما كان عدد النقباء
المبعوثين الى الكفائيين كما في قوله
وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً والجواب
منع الملازمة على ان البعث فعل به
وهو لا يعمل بالاغراض وانما يستعمل
على الحكم والمصالح في اربعين وستمائة
بقوله تعالى قل يا ايها الذين آمنوا
ومن اتبكم من المؤمنين وكانوا
اربعين فاحزاب الله تعالى عنهم بانهم
كافوا نبيه سيد عرا حصارهم عن
نفسهم لا طمان قلبه عليه هلام فكونهم
على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد
العلم المظن في مثله واجب بمنع بقية
الدينية وبانه لا يمنع لا اخبارهم
لذلك بعد اخباره تعالى به في السبعين
وتبعهم الى ثلثاة وبضعة عشر ولا يوافق
لنا ميل دليل كل والجواب عنه فليصح
مذهب بل الضابط ان اذا حصل
التيين علم نافية العدد في حصول العلم
ان النبي فلا يتجه الاعتراض بعدم
موافقة الدليل للمدعى بعد فصوص الباء صلة المعرفة ان من غير علمنا بعد معنى ما هو ولكن ان الحجة
سببية ان من غير تيقنا بالحق التواتر بسبب ملاحظة انه نعلم عدد معين في التواتر ان بناء على ما هو
مع عدم اشتراطه معنى والا يكون حجة لانه اذا حصل اليقين لشيء يحصل لاف في حقنا يا ثباتك
هذا القسم في حجب من الاوليات لان تصور الطرفين كما في حكم العقل فيها الا انه في الاوليات بل لا يهتد
وفي هذا القسم بها قلالا في ذكر عقب الاوليات اجن الزود

عاقبة في الدنيا لم يكنف ما سلف لانه لو كان السب مطلقا لكان يقع معها من البغايا ما لا يصدق به يكونه
الوسط نظريا في الانتقام بمساويين اعترضوا الفاضل العصام بل ان الزوجية هي الانتقام بمساويين فيكونه الاوسط
معين الاكبر واجاب عصب نارة بان الزوجية تكون العدد متلا على عددين لا يفضل احد على الآخر وهو غير
الانتقام واخره بان الانتقام اعم من الزوجية لتعمقه في القادر على الطور والخطوط ويخرج على الجوابي ان لا يصح
كلية كبرى القياس الا في ما لا يتبع على الفأيرة في الجواب الاول على المحقة في من عموم الانتقام
لانه حين يقال لانه كذا حاشية في الذين بحيث لا يعيبه

عند تصور الاربعية والزوج وهو في ذلك الوسط الذي
حكم بالزوجية للاربعية الانتقام بمساويين وصورة
القبيل هكذا الاربعية بجمع لانه ينقسم بمساويين وكل
في المقامات ينقسم بمساويين زوج فهو زوج الباطن الساري
غير حاجة الى الجوابين حفظ الوضع

ان الذي هو الغرض من حفظ الوضع هو
في مؤلف من مقدمة مشهورة او سلمة وقد فاته الضم
والشارحين اللهم الا ان يراد بالمشهورة اعم منها في المسئلة
تقليبا او ليكن ذلك من باب الاكتفاء كلمة قوله تعالى تنقسم

الحرف فامل ثم القضايا المشهورة في تطابق في آراء
الكل نحو العلي بن والظلم في اوانا لا ذكر كقولنا الله
واحد او امر اطلال محسوس في غير الميسر في الحيوان
قيم ولا يشترط في تقسيمه في اوانا في الميسر

انهم في قوله
فليس في قوله
فليس في قوله
فليس في قوله

ان الذي هو الغرض من حفظ الوضع هو
في مؤلف من مقدمة مشهورة او سلمة وقد فاته الضم
والشارحين اللهم الا ان يراد بالمشهورة اعم منها في المسئلة
تقليبا او ليكن ذلك من باب الاكتفاء كلمة قوله تعالى تنقسم

ان الذي هو الغرض من حفظ الوضع هو
في مؤلف من مقدمة مشهورة او سلمة وقد فاته الضم
والشارحين اللهم الا ان يراد بالمشهورة اعم منها في المسئلة
تقليبا او ليكن ذلك من باب الاكتفاء كلمة قوله تعالى تنقسم

وبعض القضايا قال في بعض والفرد بأنه يجوز ان يكون بعض القضايا من الاوليات باعتبارها من المشهورات باعتبار بناء فعل كل منهما المتقابلين اعني اليقينيات وغيرها فانه لا يمكن ان يكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار اذ لا يجامع اليقين وغيره وهو مناف لما ذكره في الحق مع ان اذ لا امتناع في اجتماع المتقابلين مع جهتي كما يشعر تعريف المتقابلين امتناع اجتماعهما في محل واحد مع جهة واحدة في الهمية ان يجوز باعتبار الاعتبار الثاني الى حالة تشبه بنظر من اليقين الاول فلا بد ان يضافه باب شبهة في نفسه في ويترك ان بين الشهودات الاوليات كما يشعر ظاهر قوله حكم بالاوليات ويمكن ان يكون المعنى ويترك بين القضايا في لتعقلم صلة الغاية والا حسن لعقله ولا يبعد ان يجعل علة وضو يقع حذف صلة الغاية لكي ينتج التا ويل لتذكير المعنى دون المشهورات قد ظهر ما سبق في اخر وهو انما قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة والاوليات لا تكون الا صادقة في اختلاف الازمنة ان رب مشهور في زمان يكون غير مشهور في اخر وكذا البواقي في مسلمة مع صاحبها فيه شائبة الدور وقوله من صاحبها صلة مسلمة وليس صلة ياخذ اذ لا يلزم اخذ من الاخر بل بشرط تميزها ولو قل هو قضايا سلم مع الخصم وينسب عليه الكلام لدفعه لكان اخر واوضح في او يكون الظن او صلة وعطفه على ياخذ صار كيك والاولى ان يقول اوبى اهلك مثاله كنتم الفقهاء في اصول الفقهاء من احداهما هي حقيقة او حكما فيمثل المؤلف من احدهما واليقينيات في بحسب المادة لانه اعم من ان يكون صادقة او يقينية او لا ولا لاختلاف البرهان ولا لاجب الصورة لانها متساوية بان بحسب القياس في تعريفها ويمكن عمل القياس في تعريف البرهان على الضم وهو مذكور في تعريف الجدل على المعنى الا انهم من الاستعداد والتمثيل ولو جوبوا ولذا قال الظم فقال ان التردد في

فما مل وجهه ان يحس مع العريبي لا بد من سبب لا بد من قياس لان المتبادر منه لزوم النتيجة لذلك
القياسات نعم لو استدل بان المعبر البرهان استلج القياس والاستقراء والتشليل لا يحتاج اياه فالبرهان في
البرهان لا يكونه الا قياسا لكان له وجهه ذلك لما قل كلامه على هذا بدقته بقى ان المقص جعل الدليل مقسما للصناعة
الحسن دون القياس وهو يقتضيه جواز كونه البرهان غير قياس الا ان يقع جعله مقسما بطريق التقلب على
او تمثيلا والبرهان لا يكون فيها تاما مل واذ كان الغرض من الجدل انه لا يلزم من تقسيم الاسم الى اقسام وهو
كل قسم منها في اقسام اقسام للعلم في

حفظ الموضوع وهدم فالجدل في قياسه مجيبا ما فظا للمدعى
وقد يكون مقسما الى هدايات وعناية مع الا ولا ان لا يصير ملزما

اسم مفعول وعناية مع الثاني ان يكون ملزما اسم فاعل
اعلم انه لا نزاع لا عد في ان البرهان هو شرف الاقضية

ان يكونه لان الجارلة هي المناظرة لا الزام
الحكم وليس هذا مصابا للمناظرة والا لكان
الغرض ظهور الحق في يد احد المتخاصمين
عند الخلاف وفي يد الحكم عند السلف
لخطا النفس واعلم اما للزام ليس دليل الزام
والنتيجة من نسبة السبب لا السبب في

احسنها ان في ان الشرا شرف في المقالة
واخص من البواقي في ان الشرا لانه منى
مع ان الوضو من الخطاب عام والجدل خاص
بامد الخصم وما يكونه لغيره اعم شرف قد
لما كان ادلى ان الموافقة للشيخ والامام

في بل ابعد الظن كل البعد لان ايراد
كلمة بل هنا غير مستحسن اذ ليس هناك
الا طريقان فتوضيحا اعداهما ان
والا فلا يبعد ما رتبته بينهما
بالبعد والابعد في بيان

البرهان او ترغيب الناس فيما ينفعهم او تنفيرهم عما يضرهم
البعيد والتقريب لانه ما يلزمه اضافات بل تلك اضافات وقعا لهم
ببيل باب ايا عرض في وجه الحكم في تقديم الخطاب على الجدول ثم قد اورد المصنف في جوابه على وجه

ما يبعد هذا الاضطرار وان امكن حل كلامه على التقلب في ما يكونه
الخطا لزم الخصم واقتضى الساجد من ادراك البرهان في الشك في
وتنقير عما يضرهم وهو الموافق لما في الكتيب

البرهان هو الاستدلال
بما لا يدرك بالحواس
فما مل وجهه ان يحس مع العريبي
القياسات نعم لو استدل بان المعبر
البرهان لا يكونه الا قياسا لكان
الحسن دون القياس وهو يقتضيه
او تمثيلا والبرهان لا يكون فيها
حفظ الموضوع وهدم فالجدل في
وقد يكون مقسما الى هدايات
اسم مفعول وعناية مع الثاني
اعلم انه لا نزاع لا عد في ان
ان يكونه لان الجارلة هي المناظرة
الحكم وليس هذا مصابا للمناظرة
الغرض ظهور الحق في يد احد
عند الخلاف وفي يد الحكم عند
لخطا النفس واعلم اما للزام
والنتيجة من نسبة السبب لا
احسنها ان في ان الشرا شرف في
واخص من البواقي في ان الشرا
مع ان الوضو من الخطاب عام
بامد الخصم وما يكونه لغيره
لما كان ادلى ان الموافقة للشيخ
في بل ابعد الظن كل البعد لان
كلمة بل هنا غير مستحسن اذ
الا طريقان فتوضيحا اعداهما
والا فلا يبعد ما رتبته بينهما
بالبعد والابعد في بيان
البرهان او ترغيب الناس فيما
البعيد والتقريب لانه ما يلزمه
ببيل باب ايا عرض في وجه
ما يبعد هذا الاضطرار وان
الخطا لزم الخصم واقتضى
وتنقير عما يضرهم وهو

معتقد فيه انما يمين الاعتقاد فيه ولو كان ذلك لما كان اولي لانه اعم من ذلك ومن ان يفتح الاعتقاد فيه كالجملة
اشار بالكتاب الى المعونة والارضا صات في كافي الانبياء شروئ والكتاب مقتضى وليم كاه الربط متنا
على العطف ثم انه ينبغي ترك الانبياء لان القضايا المأخوذة منهم يقينية نظرية مستفادة من قياس برهان
وهو انه من ثبت صدقه بالجملة وظل جاز شهادته بصادق ولعله اراد اخبارهم في غير الاحكام

التبليغية فان الكذب فيه صار مقبلا
مع عدم وقوعه تقلا فانه يرجع وكما

في العلماء القضايا المأخوذة منها ومن
اولياء نظرية يستدل عليها بالبرهان

منه بان يتم هذا من شخص معتقد فيه
وكل من هذا شأنه فهو مجزوم به واما

القول بانها بد يمينه عند العقل لا نظرية
يستدل عليها بالبرهان لان الاستدلال

عليها يناقض التقليد ففيه ان اراد
الاستدلال بمثل استدلال المأخوذة منه

يتاينس وغير مفيد او مضم فم اذا
الذي ذكرناه لا ينافي فيه بسبب ترجيح اه

في الشهادات والمقدمات اذ ليس
سبب الحكم منها الرجحان في كل من

الحكم في هذا المثال فكشبه بالاستدلال
فان هذه القضية مستقاة في المستعمل

الاخص الاول وان صرح مستعمل بالبرهان
وقوله بالبرهان متعلق بصر وفي النظريات

بالمستعمل وقوله ولم يتوض واقوع في
ان ان كسبية في ويدخل فيه قال جميع

ويدخل فيه الجبليات والمتواترات
والمجديات التي الواصلة الى هذا الجرم

ومن يظن ما في كلامهم من الاقتلال
ولو كان ما ذكره لك اولي وكان قوله

البرهانية صفة الرابع والمراو به الواصلة الى هذا الجرم
ثم ان في كلامه اشارة الى ان النظريات قد يكونه بد يمينه حيث يستدل من المسمى اليه القوي والبرهان

البرهان الواصلة الى هذا الجرم والسراج من جملة لا يمتنع ان تقدم على الكذب فيقال ما قدم في البرهان من ان
النظريات نظريات ليست الا في صحة قياسها بغير العلم والاولى على صفة دليل ثم ان المصنف خصص

الخطابة بالقياس حيث افته في تعريفها لانه لا يحتمل الا عنه على ما قدمه ولا لانه لا يكونه استدل

منه بان يتم هذا من شخص معتقد فيه
وكل من هذا شأنه فهو مجزوم به واما
القول بانها بد يمينه عند العقل لا نظرية
يستدل عليها بالبرهان لان الاستدلال
عليها يناقض التقليد ففيه ان اراد
الاستدلال بمثل استدلال المأخوذة منه
يتاينس وغير مفيد او مضم فم اذا
الذي ذكرناه لا ينافي فيه بسبب ترجيح اه
في الشهادات والمقدمات اذ ليس
سبب الحكم منها الرجحان في كل من
الحكم في هذا المثال فكشبه بالاستدلال
فان هذه القضية مستقاة في المستعمل
الاخص الاول وان صرح مستعمل بالبرهان
وقوله بالبرهان متعلق بصر وفي النظريات
بالمستعمل وقوله ولم يتوض واقوع في
ان ان كسبية في ويدخل فيه قال جميع
ويدخل فيه الجبليات والمتواترات
والمجديات التي الواصلة الى هذا الجرم
ومن يظن ما في كلامهم من الاقتلال
ولو كان ما ذكره لك اولي وكان قوله
البرهانية صفة الرابع والمراو به الواصلة الى هذا الجرم
ثم ان في كلامه اشارة الى ان النظريات قد يكونه بد يمينه حيث يستدل من المسمى اليه القوي والبرهان
البرهان الواصلة الى هذا الجرم والسراج من جملة لا يمتنع ان تقدم على الكذب فيقال ما قدم في البرهان من ان
النظريات نظريات ليست الا في صحة قياسها بغير العلم والاولى على صفة دليل ثم ان المصنف خصص
الخطابة بالقياس حيث افته في تعريفها لانه لا يحتمل الا عنه على ما قدمه ولا لانه لا يكونه استدل

الخطابة بالقياس حيث افته في تعريفها لانه لا يحتمل الا عنه على ما قدمه ولا لانه لا يكونه استدل

بعد فعل اي حريا وان استندم قولنا في البسيط ادترك كذلك كافي بالقبض في الكلام لتوحيب وكان قوله او
رضاء لا ناظر الى قوله او غيرها سواء كانت سكتة او اشارة الى تداخل الشعر الجول كما ان التميم الثاني اشارة
الى من زعم ان من شرط التخييل كونه كاذبا لا ان الدار على التأثير بالقبض والبسط في الحزب بقوة من قبيل نهانة
ثلاثة على ما سبق منا والبيان صفة اليا قوته وتطيره توصيف النار بالارطب في الحزب فادرب اذ لا غادة في

مبدأ فعل او ترك او رضاء او مخط او نوع من اللغات هي

الانباء عن باهليلان في انفسك

النفق في السمل مرة المرة بغم اليم ضد

المعدوب بالكر الصوري والترديد في كرا

قاله من ربع د على هذا فالمهوعة هم تفعل

ويجوز بعد هم فاعل ووج يكره في الاستناد

ما يزالان المهوع بالكر هو الشفوي والمقول

بانه على الثاني هم مفعول وعلى الاول اسم

فاعل تحكم في نتج مخيلات فالتخيلات

القضايا بالورثة في نفس السامع

قبضا او بسطا ثم كلام هنا يقتضيه

عدم اثره اذ كونه لازمة صلا فالما ماله

في البرهان ولا يلفظ في فقط او مع

المنع ومن عليه قوله بالمنع ففعل الاول

قوله او غيرها يشمل التعلق بحجوه المنع

واللفظ لقارة الكل للمز لا بما اشق

الثاني في ثم ان التذات اذ اذ بد لك

ان التوفيق من غير من هذا المتقدمين

لا الا طاء ولا الجرورة في فقط ناكيد

الاقتصار وقوله ولم يمتد والتغير

للمز السلي من الحصر وتقصير في

والمحدثان الى الافاء اعتردها

فعل من ابيهم يكونه الاشعار مختلفة

في القضايا الخيلية اشارة الى

صنويات وكرامتها مطوية لدلالة

الصنويات عليها فالشعر الواقع

فيهم من ابيهم يكونه الاشعار مختلفة

في القضايا الخيلية اشارة الى

صنويات وكرامتها مطوية لدلالة

الصنويات عليها فالشعر الواقع

فيهم من ابيهم يكونه الاشعار مختلفة

في القضايا الخيلية اشارة الى

صنويات وكرامتها مطوية لدلالة

الصنويات عليها فالشعر الواقع

فيهم من ابيهم يكونه الاشعار مختلفة

في القضايا الخيلية اشارة الى

صنويات وكرامتها مطوية لدلالة

التعريف لا شعرا تفيد منها ما لا يفيد غيرها وهو قيل في

من مقتضات سواء كانت سكتة وسواء كانت صادرة او

لا تنبسط منها النفس في الحزب بقوة سيالة او تنقبض

لحز العمل مرة موهبة والمقدمات فلو اختلف منها الشعر

مخيلات واسباب التخييل كثيرة لا تكاد تنضب فبعضها

باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغيرهما ثم ان القدماء

اقتصروا في الشعر على التخييل فقط ولم يعتبروا

الوزن والمحدثون اعتبروها والمحجور لم يعتبروا الا

الوزن وهو المشهور للادب والوزن في هذه الناحية لنظام

ترتيب الحركات والسكنات وتناسلها في العد والمقدار

بحيث تجد النفس مزاجا كماله مخصص وقال بعض المحققين

مقدارها من الحروف ان تكن تضاريا بالفعل حيث لا امر على

فيهم من ابيهم يكونه الاشعار مختلفة في القضايا الخيلية اشارة الى

صنويات وكرامتها مطوية لدلالة الصنويات عليها فالشعر الواقع

فيهم من ابيهم يكونه الاشعار مختلفة في القضايا الخيلية اشارة الى

صارت اوكازية لا حاجة الى هذا التسم بعد التسم لما رآه مشاعرك المراد به النفس والآثار لا قدما
متبع لان ذلك المتفق من المعاني التي يدركها الواحمة وما قلنا الحافظة فالمراد به لتشويق
على حفظه من تلقائي من اضافة الصفة الى الموصوف او المشبه به الا المشبه به بالنفس وعظم
فان ثمرتها ان ثمرتها المتتمة عليه من غير قصد والفرض ما يقصد من الفعل وان لم يحصل بينهما
طبيعتا انما مؤثرة في النفس كانت يقينية او مشبهة

بموجب قوله او مطلقا صادقة او كاذبة فجميع مشاعرك
بما روي عن افادة اليقين والرجح
واشكالها من الشرع بتبيل يعلم
الغرض من المصطلح والمراد بالوقوف

والقوة فلا الحمد والمنة وعلى حبيبه الصلوة والرحمة
امكانه او المراد يقع فيه في الجملة
كما هو المتبادر من القضايا المطلقة
التي لا تتكلم فيها يكون الغرض من مجرد تغليب الخصم وتكثيف
عنه الجهة في وليته اي بغير التمسك
بالم الصورة كما في هذا المثال لعدم تكرار

وهو المغالطة واعظم فالتداه معرفتها بالجزء عنها ولتدوير
الاولى اذ النفس في الكون حقيقة
وفي العزى في ليصبح الجملة اذ المادة
القائل

عرفت ان لا تشرب بل لا اوقيه فمن لا يعرف الخير من الشر
ومثله نجد كل انسان بشر وكل بشر
صانع او زنا معا لئلا يكون كل بشر ثان
وكل صانع انساني فانه فسادا
للمصادرة وصورة لعدم اختلاف
المتدبرين في الكيف المشروط في

وليت به كما يقال لصورة النفس المنقوشة هذا فليس
الكل الثالث وسفطة بين الحكمة
المزمنة والموهبة ومقدرات ذهنية
او يحكم بها الوهم حكما كاذبا بان يكون
عنه في غير المحسوسات كافي المثال على رأي

يتناهي وهذه ايضا في سفطة ان قولها الحكيم
الحكام لا مطلق لان حكم في المحسوسات
صادق كحكم بحسن الهناء وهذه
ان قولها الحكيم والمغالطة مخمرة فيهما وقد يكون

والاول وهذا ان المؤلف منها ان قولها الحكيم ان كان المقدمات شبيهة باليقينية وليس
المراد بالمغالطة الباطنة بها مع والارادتها بل في كونه شبيهة بالمستهدرات او المسلمات
لأنها لا يكون مغالطة واحدة سفطة وشاغنة وشاغنة المشاغنة بالكد بكر
شور انك تفتن قاله عيسى ثم انه يعر مستعمل الاول سوفها شيئا والثانية مشاغنة ان القوة

بسميت في محرابه عاصده دبا يور به سبب سرح مع مصدع في المقدمات المنتجة لتتفرع حكمه مثلا
يوافقه في قولنا الميت جوار والجوار لا يخاف منه ويخالفه في المنتجة لحكمه بالحروف من الميت في قولنا اي لوفظ
في تأليفها المقدمات من حيث انها غير يقينية فلا ينافي هذا ما مر في ابطال الاصل في تفرع به مع قوله اثباته
لان التخلية مقدم عقلا وشرعا على العقلية مع ان در الفكرة مقدم على جلب النافعة لبقين
و جوارهم ان جوار وماذا بهم
بالطريقة التي صرح في الطريق بآثار
المقدمات المشهورة والمسلمة عندهم
فان ذلك النفع لهم فالمرغوبة لعمدة
اما مظهره مع قوله فالحكمة اه بناء
على عقيدة بميزر العطف على مفعول
عاطلين من غير تقديم الجوار ومطو
على فاعل الاشارة بمعنى المشر بناء
على ان المصدر المؤول يحمل الفعل فالحكم
منه على تقديم العطف على الربط فلا يرد
لزم فلو اخذ به الرابط بالنظر الى
المطووف وجعل قوله لا فاعله مفعولا
للاشارة القديمة فله بسبب وعليه ينشئ
قوله وجارهم في كنه دفع لا يتدفع
منه ان التناقض بين ما يستند من
الاية وبين كلام المصنف قالهم اه
وجهه انه لا حاجة الى هذا التوجيه
للتدقيق لكونه ان يكتفى واد المضم
العمدة الحقيقية هو لا ينافي كونه
الاخر عمدة بالاضافة الى اش
والمخالطة اذ العمدة للمؤيد
عمدة للمعاند قال البضاوي
الاولى لدعوة مواصلة لا يطالبه
للمقايين والثانية لدعوة بهم نه
انما كانت الكفار وان في الامة تأييد بالدين بالشرع يكون الخطاة من زوجه المولى
ثم الجدل على الامام والارادة واللام في سيرة الامام والمحمية من حرية الماشية بيد
مولانا الفخر عمر التهراني في قوله لا تسع كمال مظهر من جوار الاله سيرة
وعشر بوا وثلثة اذ الامة في الحق واما ازوال الشرف

الوجهيات ملتبسة بالادوليات واولاد رفع الشرائع والعقود

على التباسها ثم ان كلمة من الجمل والخطابة والشعر والمفاظ

لما كان مولانا من المقدمات الغير يقينية قال المصنف

في العمدة هو البرهان لا غير لان اثبات العقائد

الحقة الموصلة الى درجاة الجنان ورضا الرحمن

والتجمل بها وابطال العقائد الباطلة المؤدية الى ذمركات

النيران والتجمل عنها انما يتبادر بالبرهان كما لا يخفى

على ارباب النهر والعرفان قيل كل من البرهان والخطابة

والجدل عمدة ومعمل عليه في الدعوى الى سبيل الحق بشر

المس قول تعالى ابع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

الحسنة وجارهم بلغة هر حسن فالحكمة اشارة الى البرهان

والموعظة اشارة الى الخطابة وجارهم بالغة هر حسن

في الجدل كمن بالنسبة الى نفس السيرة العمدة هو البرهان

فان

فان

فانهم جعلنا الله ثابتين على العقائد المحقة في الحيا
والملا وعصمنا عن ذوالها لا سيما وقت النزول والدار

آمين اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على
دينك ويا مقرر القلوب صرف قلوبنا بخير ضالك
لحرمة حبيبك محمد عمدة انبيائك وربه اصفياك
قد حمل هذا الشرح اللطيف للرسالة الاثيرة الميزانية
للفاضل الخطير الكامل الخري المشهور بالكلينوي
عليه رحمة ربه القوي تم الكتاب بعد

الملك الوهاب ببيان المذهب الجاه

على يوم الجمعة سنة ١٢٨٠ بمسجد

قريبه في مرجع الهمد

توفي في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠
بمدينة بغداد